الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر –بسكرة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع

رقمنة العمليات الجمركية كآلية لتطوير التجارة الخارجية

دراسة حالة الجزائر 2010–2022

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية

تخصص مالية تجارة دولية

إعداد الطالبان

ملاك الفردوس العلمي

شوقي عثماني

الأستاذ المشرف البروفيسور:

د. سليم قط

لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
عبد اللاوي الطيب	الدكتور	رئيسا	بسكرة
سليم قط	أستاذ التعليم العالي	مقررا	بسكرة
سلطان مونية	الدكتورة	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2023 – 2024

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر –بسكرة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع

رقمنة العمليات الجمركية كآلية لتطوير التجارة الخارجية

دراسة حالة الجزائر 2010–2022

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية

تخصص مالية تجارة دولية

إعداد الطالبان

ملاك الفردوس العلمي

شوقي عثماني

الأستاذ المشرف:

أ.د.سليم قط

لجنة المناقشة

الاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
عبد اللاوي الطيب	الدكتور	رئيسا	بسكرة
سليم قط	أستاذ التعليم العالي	مقررا	بسكرة
سلطان مونية	الدكتورة	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2023 – 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الحمد والشكر لله الذي وفقنا في إنجاز وإتمام هذا العمل المتواضع،

فله الحمد كثيرا طيبا مباركا.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى المشرف" **الأستاذ الدكتور سليم قط**" الذي حمل على عاتقه مهمة الاشراف على هذا البحث ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة، فله منا أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساندني ووقف الى جانبي ومد لي يد العون من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

كما أوجه الشكر أيضا للجنة المناقشة على الاهتمام الذي أولوه لهذا العمل وقبولهم لمناقشة وإشرافهم بآرائهم وتوجيهاتهم.

ملخص:

تطورت الجمارك من إدارات تنفيذية إلى مؤسسات حديثة تلعب دورا محوريا في تسهيل التجارة الدولية، فأصبحت بحاجة إلى رقمنة الإجراءات الجمركية لتحقيق الكفاءة والفعالية والشفافية في إدارة التجارة الخارجية، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع العمليات الجمركية ودورها كآلية في تطوير التجارة الخارجية مع تقييم دور الرقمنة في تطوير الخدمات الجمركية وتسهيل التبادل التجاري.

واتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي: لدراسة واقع التجارة الخارجية في الجزائر، حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها: تحديد متطلبات الرقمنة من حيث البنية التحتية والأنظمة الإلكترونية بالإضافة إلى وضع خطة زمنية لتنفيذ برنامج التحول الرقمي كاستراتيجية لتطوير الخدمات الجمركية وتعزيز مكانة الدولة في التجارة الدولية.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الجمارك الجزائرية، التجارة الخارجية

Abstract :

Customs has evolved from executive departments to modern institutions that play a pivotal role in facilitating international trade. Customs procedures need to be digitized to achieve efficiency, effectiveness and transparency in the management of foreign trade. This study was aimed at analysing the realities of customs operations and their role as a mechanism in the development of foreign trade while assessing the role of digitization in the development of customs services and facilitating trade.

In this study, we followed the analytical descriptive approach: to examine the realities of foreign trade in Algeria, where we reached a series of conclusions and recommendations, the most important of which: to identify the requirements for digitization in terms of infrastructure and electronic systems, as well as to develop a time plan for the implementation of the digital transformation programme as a strategy for developing customs services and strengthening the State's place in international trade.

Key words: Digitization, Algerian customs, foreign trade.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	III
الملخص	III
قائمة المحتويات	III
قائمة الجداول والأشكال	III
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والجمارك والتجارة الخارجية	
تمهيد	22
المبحث الأول: مدخل إلى الرقمنة	23
المطلب الأول: مفهوم الرقمنة	23
المطلب الثاني: خصائص الرقمنة وأهميتها	24
المطلب الثالث: عناصر الرقمنة ومبادئها	26
المبحث الثاني: ماهية الجمارك	29
المطلب الأول: تعريف الجمارك	29
المطلب الثاني: مميزات إدارة الجمارك وأهميتها	30
المطلب الثالث: مهام ووسائل إدارة الجمارك	31
المطلب الرابع: نظام الرخص والحصص الجمركية	35
المطلب الخامس: التعريفة الجمركية والقيمة الجمركية	37
المطلب السادس: الضريبة الجمركية	39
المبحث الثالث: ماهية التجارة الخارجية	41
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	41
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التجارة الخارجية	42
المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية ودوافعها	44
المبحث الرابع: دور التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها	45
المطلب الأول: دور التجارة الخارجية في مختلف المجالات	45
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	46
المطلب الثالث: سياسة التجارة الخارجية	47

خلاصة الفصل	49
الفصل الثاني: أثر رقمنة العمليات الجمركية على تطوير التجارة الخارجية الجزائرية 2010-2022	
تمهيد	51
المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر	52
المطلب الأول: مراحل نشأة وتطور التجارة الخارجية	52
المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات 2010-2022	53
المطلب الثالث: تركيبة الصادرات	57
المطلب الرابع: تركيبة الواردات	61
المطلب الخامس: الزبائن العشر الأوائل للجزائر	66
المبحث الثاني: رقمنة قطاع الجمارك الجزائرية	83
المطلب الأول: التجارة الخارجية بين الماضي والحاضر	83
المطلب الثاني: تبسيط الإجراءات الجمركية	83
المطلب الثالث: مسار رقمنة الجمارك الجزائرية	84
المطلب الرابع: تجسيد النظام المعلوماتي الجديد	86
المطلب الخامس: استعمال جهاز الاعلام والتسيير الآلي للجمارك (ناتاج)	86
المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية الجزائرية من خلال رقمنة العمليات الجمركية	88
المطلب الأول: أداء الجمارك الجزائرية في تسهيل التجارة حسب المؤشرات الدولية	88
المطلب الثاني: التسهيل الجمركي من خلال تطبيقEDI و QR CODE	90
المطلب الثالث: أثر الرقمنة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات 2010-2021	92
خلاصة الفصل	95
خاتمة	97
قائمة المصادر والمراجع	101
الملاحق	107

قائمة الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات 2010-2022	53
2	تطور بنود الميزان التجاري للجزائر للفترة 2010-2022	55
3	تطور تركيبة الصادرات للجزائر حسب فوج المنتجات للفترة 2010-2022	57
4	تطور صادرات السلع الرئيسية للجزائر حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى للفترة 2010-2020	59
5	تطور تركيبة الواردات للجزائر حسب فوج المنتجات للفترة 2010-2022	61
6	تطور واردات السلع الرئيسية للجزائر حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى للفترة 2010-2020	63
7	الزبائن العشرة الأوائل للجزائر من 2010-2013	66
8	الزبائن العشرة الأوائل للجزائر من 2014-2017	68
9	الزبائن العشرة الأوائل للجزائر من 2018-2020	70
10	تطور الصادرات السلعية وفقا للمنتج 2020-2021	73
11	تطور الواردات السلعية وفقا للمنتج 2020-2021	75
12	تطور صادرات وواردات السلع العربية 2020-2021	77
13	تطور التجارة العربية البينية للسلع خلال 2020-2021	78
14	تطور الصادرات والواردات العربية البينية في السلع لسنة 2020-2021	80
15	تطور تجارة السلع والخدمات في الدول العربية لسنة 2021 -2022	81
16	الخطوات المختلفة للإفراج عن البضائع المستوردة	84
17	نتائج كندا في مؤشر التجارة عبر الحدود	88
18	تقييم الجزائر ضمن الركيزة 30 كفاءة وشفافية إدارة الحدود لمؤشر تمكن التجارة	89
19	المهام الجمركية التي يمكن رقمنتها بالاعتماد على EDI و QR CODE	91
20	تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات 2010-2020	62

ثانيا: قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	أعمدة بيانية توضح تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات 2010-2022	54
2	أعمدة بيانية توضح تطور بنود الميزان التجاري 2010-2022	56
3	أعمدة بيانية توضح تطور تركيبة الصادرات للجزائر حسب فوج المنتجات للفترة 2010-2022	58
4	أعمدة بيانية توضح تطور صادرات السلع الرئيسية للجزائر حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى للفترة 2010-2020	60
5	أعمدة بيانية توضح تطور تركيبة الواردات للجزائر حسب فوج المنتجات للفترة 2010-2022	62
6	أعمدة بيانية توضح تطور واردات السلع الرئيسية للجزائر حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى للفترة 2010-2020	64
7	أعمدة بيانية توضح الزبائن العشرة الأوائل للجزائر من 2010-2013	67
8	أعمدة بيانية توضح الزبائن العشرة الأوائل للجزائر من 2014-2017	69
9	أعمدة بيانية توضح الزبائن العشرة الأوائل للجزائر من 2018-2020	71
10	أعمدة بيانية توضح تطور الصادرات السلعية وفقا للمنتج 2020-2021	74
11	أعمدة بيانية توضح تطور الواردات السلعية وفقا للمنتج 2020-2021	75
12	أعمدة بيانية توضح تطور صادرات وواردات السلع العربية 2020-2021	77
13	أعمدة بيانية توضح تطور التجارة العربية البينية للسلع خلال 2020-2021	79
14	أعمدة بيانية توضح تطور الصادرات والواردات العربية البينية في السلع لسنة 2020-2021	80
15	أعمدة بيانية توضح تطور تجارة السلع والخدمات في الدول العربية لسنة 2021 -2022	82
16	أعمدة بيانية توضح تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات 2010-2020	93

مقدمة

تمهيد:

ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في بلورة أساليب وقيم جديدة مرتبطة بالمجال الاقتصادي، وضمن هذا النسق من التطورات نجد العمليات الجمركية تواجه في الأوقات الراهنة العديد من التحديات؛ سواء في مجال تبادل المعلومات وتسهيل التجارة الخارجية أو تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يتطلب منها اعتماد برامج وآليات لمواكبة التطورات الراهنة والتماشي مع معايير المنظمة العالمية للجمارك.

حيث أن الدول في العالم على اختلافها تشهد ثورة تكنولوجية أدت إلى التطور الكبير في تقنيات الحاسبات والبرمجيات باعتبارها فضاء واسع تسعى من خلاله الدول عبر وسائل تكنولوجية حديثة، إلا أن هذا التوجه السريع نحو رقمنة العمليات الجمركية في العديد من الدول المتقدمة أو تلك التي مازالت في طريق النمو، يرجع إلى مدى الاستعداد لتبني هذه الأنظمة التكنولوجية الحديثة التي تتفاوت درجة نجاحها من دولة إلى أخرى، ونتيجة المتطلبات المادية والبشرية والتقنية وخاصة الأمنية، والتي تعمل بدورها لتوفير الاحتياجات المتزايدة للمواطن ذات جودة وسرعة وكفاءة، وبالتالي فإن تطبيق نظام الرقمنة في تحسين وتطوير العمليات الجمركية تتوقف على مدى استعداد حكومات هذه الدول وكيفية تطبيقها الفعلي.

فالرقمنة باعتبارها مفهوم جديد ومعاصر تهدف إلى تقليص الإجراءات والسرعة في التنفيذ مما يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة كفاءة الأداء هذا من جهة ومن جهة أخرى تطوير طرق العمل التقليدية إلى طرق متطورة أكثر مرونة وفاعلية.

والعمل على رقمنة العمليات الجمركية يلعب دورا أساسيا في تطوير العمل الجمركي وتحسين أداء خدمتها؛ لذا سعت الجمارك الجزائرية إلى رقمنة مختلف مصالحها، وذلك بتبنّي خطة لإدماج أحدث جيل منظم معلوماتي للجمارك، وذلك من خلال إطلاق مشروع رقمنة العمليات الجمركية بهدف تحسين مستوى أداء الخدمة الجمركية المقدمة للمتعاملين الاقتصادين؛ باستعمال خدمات جمركية إلكترونية لتسهيل الخدمة الجمركية المادية والانفتاح التجاري لتحرير التجارة الخارجية وتنظيمها أكثر كونها الشريان الأساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية كما يلي:

فيما يكمن دور رقمنة العمليات الجمركية كآلية لتطوير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر 2010–2022؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ومعالجتها نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1-ما هي الرقمنة؟

2-فيما يتمثل دور العمليات الجمركية في تطوير التجارة الخارجية؟

3-هل تطبيق رقمنة العمليات الجمركية له أثر في تطوير التجارة الخارجية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

1-الرقمنة عملية نقل أو تحويل البيانات إلى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي.

2-تلعب العمليات الجمركية الاقتصادية دورا فعالا في تطوير التجارة الخارجية وتنظيمها.

3-تطبيق رقمنة العمليات الجمركية يؤثر تدريجيا على تطور التجارة الخارجية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع رقمنة العمليات الجمركية أهمية كبيرة، كونه ليس مجرد انتقال من نظام تقليدي روتيني بطيء إلى نظام عصري حديث قائم على التكنولوجيا المتطورة، أو توفير أجهزة ومعدات حديثة وبرامج مختلفة، دون النظر إلى اعتبارات ما أدخلت من أجله هذه التكنولوجيا، ولهذا فأهمية الدراسة تكمن فيما يلي:

- انتشار الرقمنة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحيط بحياة الفرد والمجتمع أو ما يعرف بالبيئة الرقمية التي تتطلب التفاعل معها ولا يمكن الاستغناء عنها.

-تبيين العلاقة القائمة بين رقمنة العمليات الجمركية والتجارة الخارجية في الجزائر.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا الموضوع إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

-التعرف على مدى تأثير رقمنة العمليات الجمركية على تطوير التجارة الخارجية.

-إبراز دور فعالية الرقمنة في تحسين الخدمات الجمركية من خلال تبسيط وسرعة الإجراءات لتخفيف الأعباء.

-التعرف على أهمية التجارة الخارجية والعمليات الجمركية في النهوض بالمنظومة الاقتصادية.

منهج الدراسة:

تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بكافة جوانب الموضوع النظرية والتطبيقية، كون المنهج الوصفي التحليلي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويصفها وصفا دقيقا من خلال شرح دور رقمنة العمليات الجمركية في تحرير التجارة الخارجية الجزائرية، بالإضافة إلى الاعتماد على الأداة البحثية دراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك من خلال القيام بإجراء مقابلة مع طاقم الجمارك.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تم تحديد فترة الدراسة من 2010-2022 بناء على البيانات والمعلومات المتوفرة.

الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اهتمام ورغبة الباحث والتي تشده لموضوع ما لدوافع وأسباب متعلقة باعتبارات ذاتية قد تكون في مجال تخصصه أو كموضوع يفرض نفسه على الباحث لاكتشاف الحقائق والتوسع فيه، وأخرى موضوعية متعلقة بواقع معاش لكثرة المعلومات العلمية حول هذا الموضوع، ومن هنا يمكن تلخيصها في الآتي:

-إن الاهتمام الشخصي بدور رقمنة العمليات الجمركية كآلية في تطوير التجارة الخارجية، باعتباره موضوع عصر السرعة والمعلوماتية، الذي يهتم به الفرد والمجتمع، وللتعرف على التكنولوجيا الحديثة (الأجهزة والبرمجيات) في مختلف المجالات.

-إن موضوع الرقمنة كقيمة علمية على المستوى الأكاديمي وتطوره المستمر، يتطلب من الباحث التوسع لمعالجة موضوعه، والبحث المستمر للتطلع على مستجدات التقدم العلمي والتكنولوجي لإثراء موضوعه من الناحية النظرية والتطبيقية بكل ما هو جديد.

صعوبات الدراسة:

لقد اعترضتنا مجموعة من الصعوبات، والمتعلقة بجمع المعلومات والمتمثلة في ندرة المراجع، التي تتناول موضوع الرقمنة، نظرا لحداثة هذا الموضوع من جهة، وصعوبة الحصول على البيانات والمعلومات من طرف الجمارك نظرا لصدور تعليمات صارمة بمنع منح الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر.

هيكل الدراسة:

للإجابة على التساؤل المطروح واختبار فرضيات البحث تم تقسيم موضوع الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، حيث تناولنا في **الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والجمارك والتجارة الخارجية**؛ حيث قسم إلى أربعة مباحث، المبحث الأول تحت عنوان "مدخل إلى الرقمنة"، أما المبحث الثاني فعنون بـ "ماهية الجمارك"، أما المبحث الثالث فكان بعنوان "ماهية التجارة الخارجية"؛ وبخصوص المبحث الرابع فتمت عنونته بـ "دور التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها، والفصل الثاني كان عبارة عن **دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة 2010–2022.**

وختمنا الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها مع اختبار صحة الفرضيات، وأخيرا صياغة مجموعة من التوصيات.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات سابقة تناولت موضوع الرقمنة والتجارة الخارجية من أهمها:

1–فيصل بهلولي بعنوان: "التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة" وهي عبارة عن مقال في مجلة، العدد 2012/11 جامعة الجزائر: حيث تعرضت هذه الدراسة إلى استراتيجية الجزائر في قطاع التجارة الخارجية في ظل الأزمات الدولية والمتمثلة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الرهانات المستقبلية التي ستواجه قطاع التجارة الخارجية في الجزائر كبيرة ومتعددة وذلك راجع إلى توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة. ورغم اتخاذ السلطات لمجموعة من الإجراءات إلا أنها تبقى غير كافية ويجب تدعيمها بإجراءات أخرى تصب كلها في إطار واحد هو تحقيق أهداف السياسة التجارية الجزائرية المتمثلة خاصة في تنويع المبادلات وترقية الصادرات خارج المحروقات.

2–دراسة وشن عماد الدين ويحياوي هاجر الأنظمة الجمركية الاقتصادية ودورها في ترقية التجارة الخارجية (دراسة حالة مؤسسة كوندور الكترونيك برج بوعريريج) 2019: وهي عبارة عن مذكرة ماستر؛ هدفت إلى تحديد دور الأنظمة الاقتصادية الجمركية على التجارة الخارجية للجزائر أما الدراسة الميدانية فقد تمت في مؤسسة كوندور إلكترونيك برج بوعريريج، حيث تم إجراء مقابلة مع مدير مصلحة الاستيراد والجمركة. وبناء على ما سبق تم الخروج بأهم النتائج وهي أن للأنظمة الاقتصادية الجمركية دور هام في ترقية التجارة الخارجية فهي تمثل تسهيلات تقدم للمؤسسات لتحفيزهم على الإنتاج والتصدير والاستيراد.

كما تم التوصل أن الأنظمة تمنح تخفيضات أو إعفاء أو إيقاف البضائع من الرسوم والحقوق الجمركية مما يقلل من مختلف التكاليف مما يضمن السرعة في أداء المهام في وقتها.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها فيما يخص مؤسسة كوندور إلكترونيك من الأفضل لو تقوم بفتح مستودع خاص يغطي الجهة الغربية من الجزائر والبلدان المجاورة لها، كما على مؤسسة كوندور إلكترونيك تقديم تقارير وإحصائيات للطلبة المتربصين لديهم وذلك لدعم بحثهم العلمي.

3-دراسة كيحل يحي "دور الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية دراسة حالة نظام العبور في الجزائر" (2021-2022): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والأنظمة الجمركية الاقتصادية وكيفية تأثير هذه الأنظمة على التجارة الخارجية وذلك من خلال دراسة دور الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية على المستوى النظري ثم محاولة إسقاط ذلك على مبادلة تجارية بين الجزائر وتونس باختيار نظام العبور(عبور نحو الداخل) كأحد الأنظمة الاقتصادية وقد تم اختيار شركة secam tomate بالنسبة لدراسة حالة نظام العبور.

وقد توصل البحث على المستوى النظري إلى أن الأنظمة الجمركية تساهم بشكل كبير في ترقية التجارة الخارجية وزيادة صادرات الدول من خلال تسهيل المبادلات التجارية بين الدول أما في دراسة الحالة فقد خلصت الدراسة الميدانية إلى وجود علاقة وطيدة بين التجارة الخارجية والأنظمة الجمركية وذلك بتشجيع المؤسسات إلى زيادة الصادرات وتحقيق التنمية.

4-دراسة لسعد لحسن وشراد عبد المنعم "دور الجمارك الجزائرية في تطبيق سياسات التجارة الخارجية حالة الجزائر" (2022-2023): وهي مذكرة ماستر في العلوم التجارية؛ هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الجمارك الجزائرية في تطبيق سياسة التجارة الخارجية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، خاصة في الفصل النظري في الدراسة وفي الجزء التطبيقي تم إتباع منهج دراسة حالة مع إجراء مقابلات مع مفتش رئيسي بالجمارك.

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ تنقسم السياسات التجارية الخارجية إلى حمائية وحرية تسعى الجزائر إلى تحرير تجارتها نظرا للتأثيرات الإيجابية التي تنجم عن ذلك.

✓ تنوع أنواع الأنظمة الجمركية وفقا لوضعية المتعامل الاقتصادي، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالتصدير أو الاستيراد.

تعتبر السياسة الجمركية مجموعة من الضرائب والرسوم التي تتبناها النظم الجمركية للتحكم في عمليات التجارة الخارجية.

✓ تطورت مهام الجمارك لتشمل جوانب حمائية واقتصادية متعددة، ولم يعد دورها مقتصرا على المهام الجبائية.

✓ توفير التسهيلات والإجراءات الخاصة من قبل إدارة الجمارك فتحت المجال لتنشيط حركة التجارة الخارجية.

✓ تطبيق السياسة الجمركية يكون في حدود الاتفاقيات والشراكة الدولية.

الفصل الأول: الإطار النظري للرقمنة والجمارك والتجارة الخارجية

تمهيد

المبحث الأول: مدخل إلى الرقمنة

المبحث الثاني: ماهية الجمارك

المبحث الثالث: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الرابع: دور التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

خلاصة الفصل

تمهيد:

نتيجة لما أحرزه العلم من تقدم في المجال التكنولوجي والانتشار الواسع للشبكة العنكبوتية وتأثيرها على طبيعة وشكل العمليات الجمركية الأمر الذي أدى إلى تراجع أشكال الخدمة التقليدية وتزايد الحاجة إلى ضرورة تبني أنماط وأساليب جديدة ترتكز على الأبعاد التكنولوجية بشكل يتواكب مع متطلبات التطور السريع، حيث أن التوجه لتبني نمط الرقمنة في قطاع الجمارك يعد أحد أهم التحولات التي مست الاقتصاد الوطني، فالجمارك نقطة عبور إجبارية بالنسبة للبضائع، الأشخاص ورؤوس الأموال وبالتالي فهي من بين المؤسسات الأولى التي تعتمد عليها مختلف الحكومات في مختلف الدول عبر العالم فهي تعتبر المحرك للإنتاج والاقتصاد الوطني.

أما التجارة الخارجية تعد إحدى الركائز الأساسية في التطور الاقتصادي، حيث تقوم على أساس تبادل السلع والخدمات بين دول العالم، فالدول تتفاوت فيما بينها من حيث توافر الموارد الطبيعية والمزايا الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات، لذلك فهي تقوم بتصريف فائض إنتاجها وتستورد فائض ما أنتجته الدول الأخرى وهذا ما يفرض صعوبة الاستقلالية بنظام اقتصادي منعزل عن بقية الدول، وقد أدى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع الدول وتوسع المعاملات التجارية وتضاعفها، إلى تسارع وتيرة الاندماج الاقتصاد العالمي والإلغاء التدريجي للحواجز والقيود أمام التبادل الدولي.

وفي هذا الفصل سنتناول أربع مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مدخل إلى الرقمنة

المبحث الثاني: ماهية الجمارك

المبحث الثالث: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الرابع: دور التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

المبحث الأول: مدخل إلى الرقمنة

تشكل الرقمنة لغة العصر وأداته وهي التقنية الأكثر استخداما في حياتنا وبالكاد لم يبقى شيئا إلا وغزته، إنها تكاد تلغي الحياة التقليدية وتفرض نمط جديد من الحياة والمعاملات والأعمال، قصرت في المسافات وفتحت أفاق جديدة اختصرت زمن الإنجازات في شتى الميادين.

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة

يعتبر مصطلح الرقمنة جديدا ظهر لمواكبة التكنولوجيا الرقمية، حيث تتعدد وتختلف المفاهيم المتعلقة به تبعا للسياق الذي يستخدم فيه، وسيتم فيما يلي تناول مجموعة من المفاهيم لهذا المصطلح:

لقد اختلف الباحثون في مصطلح الرقمنة من ناحيته كفعل ومن ناحية ممارسته كسلوك، بحيث عرفها القاموس الموسوعي للمعلومات والتوثيق على أنها: "عملية إلكترونية لإنتاج رموز إلكترونية أو رقمية، سواء من خلال وثيقة أو أي شيء ملموس، أو من خلال إشارات إلكترونية تناظرية". (يحياوي، 2022، صفحة 459)

ينظر (تيري كاني) إلى الرقمنة على أنها: "عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيتات Bits)، والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية وتحويل المعلومات إلى مجموعة الأرقام الثنائية، يمكن أن يطلق عليها الرقمنة". (حميد، 2020، صفحة 44)

تعرف الشبكة الكندية للمعلومات حول التراث RCIP عملية الرقمنة بأنها: "العملية التي من خلالها خلق صور رقمية (بمعنى محتوى على الحاسوب) انطلاقا من وثيقة ورقية أو كيان ثلاثي الأبعاد، فالرقمنة إذن هي تكنولوجيا تحويل الوثائق الأصلية المتاحة على الوسيط الورقي أو ميكروفيلم إلى صور رقمية، والوثائق يمكن رقمنتها في شكل صور أو نص. (ميلود، 2019، صفحة 124)

كما عرفت الرقمنة على أنها: "عملية استنساخ راقية من تحويل الوثيقة مهما كان وعائها ونوعها إلى سلسلة رقمية chaine numérique، يواكب هذا العمل التقني عمل فكري لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل جدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمة". (خالد، 2020، صفحة 183)

وعرفها سامح زينهم عبد الجواد في كتابه المكتبات والأرشيفات الرقمية بأنها: "تحويل المواد من الشكل الذي يمكن قراءته بواسطة الإنسان إلى الشكل الذي يمكن أن يقرأ فقط بواسطة الحاسب الآلي، ويمكن استخدام الماسحات المسطحة والكاميرات الرقمية والعديد من الأجهزة الأخرى لترقيم المواد التناظرية المختلفة، وقد عبّر المؤلف عن الرقمنة في كتابه باستخدام مصطلح الترقيم". (جامع، 2019، صفحة 83)

تشكل الرقمنة أحد عناصر المعرفة الأكثر التصاقا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسعى المؤسسات المعاصرة والحكومات في جميع أنحاء العالم إلى القيام بتبني سياسات تكنولوجية رقمية في عملياتها وذلك بغية تعزيز قدراتها التنافسية؛ فالرقمنة تعرف على أنها التحول الاجتماعي الناجم عن الاعتماد الهائل للتقنيات الرقمية لإنشاء المعلومات ومعالجتها ومشاركتها، وتعتمد على تطور تقنيات الوصول إلى الشبكة وتقنيات أشباه المواصلات وهندسة البرمجيات. (الدين، 2023، الصفحات 57- 58)

الرقمنة (digitization) هي ثقافة وليست مجرد تكنولوجيا فهي تعبر عن التحول في وسائل إعداد ومعالجة البيانات وعرض المعلومات باستخدام التقنية الحديثة والوسائل الالكترونية المتقدمة، ويقصد بالرقمنة تطبيق تقنيات التحول الرقمي والانتقال بالخدمات التي تقدمها القطاعات الحكومية إلى نموذج عمل مبتكر يعتمد على التقنيات الرقمية. (عميرة، أكتوبر 2023، صفحة 366)

نستنتج من خلال التعارف السابقة أن الرقمنة هي مجموع الإجراءات والخطوات التي تهدف إلى تحويل الوثائق من الحالة المادية الفيزيائية الملموسة إلى الحالة الالكترونية الرقمية في شكل إشارات ورموز وأرقام قابلة للاختزان والاسترجاع عن طريق الحاسب.

المطلب الثاني: خصائص الرقمنة وأهميتها

في هذا المطلب سنتطرق إلى خصائص الرقمنة وأهميتها في تحسين الخدمات وتحقيق الأهداف التي ترمي إليها.

أولا: خصائص الرقمنة:

تتميز الرقمنة بمجموعة من الخصائص لعل أهمها ما يلي:

1) **السرعة والوضوح:** ففي ظل التكنولوجيا والتطور لن تجد تلك الأوراق التي يحتاج إنجازها إلى وقت طويل، فالرقمنة تضمن سرعة إنجاز المعاملات وإرسالها واستقبالها.

2) **السرية والخصوصية:** السرية والخصوصية للمعلومات المهمة من خلال برامج تمكن من حجب المعلومات والبيانات المهمة، وعدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور للنفاذ إلى تلك المعلومات، وبذلك منع اختراق الأنظمة للوصول إلى الملفات المحجوبة.

3) **اللامركزية:** وهي خاصية تسمح باستقلالية التكنولوجية المعلومات والاتصالات، فالأنترنيت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنيت.

4) **قابلية التوصيل:** وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع، على مستوى العالم بأكمله.

5) **تكوين شبكات الاتصال:** تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على التكنولوجيا والمعلومات من اجل تشكيل شبكات الاتصال وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى.

6) **التفاعلية:** أي أن المستخدم لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبلا ومرسلا في الوقت نفسه، فالمشاركون في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأشخاص والمؤسسات وباقي الجماعات.

7) **التزامنية:** وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركون غير مطالبين باستخدام النظام في الوقت نفسه. (محمد، 2015- 2016، صفحة 97)

ثانيا: أهمية الرقمنة:

تكمن أهمية الرقمنة في النقاط التالية:

✓ التأكيد على مبدأ الجودة الشاملة، والتي تعني الدرجة العالية من النوعية أو القيمة، وهو ما تهدف إليه الإدارة الرقمية وهو تلبية احتياجات الأفراد في أسرع وقت ممكن.

✓ ترشيد الوقت المهدر في إدارة المعاملات الإدارية، واستثمار الوقت في تطوير خدمات الإدارة.

✓ تجسيد الشفافية بتوفير المعلومات لتقديمها إلى الجهات الإدارية أو المواطنين. (الخثعمي، د.س، صفحة 25)

✓ تقديم أحسن الخدمات للمواطنين وذلك بخلق بيئة عمل فيها تنوع من المهارات والكفاءات المهيأة مهنيا.

✓ التركيز على النتائج بحيث تهتم الإدارة الرقمية بتحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع، تعود بفائدة على الجمهور بتخفيف العبء عليهم من حيث الجهد والمال والوقت.

✓ سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع إتاحة تقنيات الرقمنة للجميع في المنازل والعمل والمدارس والمكتبات لكي يتمكن كل مواطن من التواصل.

✓ تخفيض التكلفة: بالرغم من أن الرقمنة تحتاج إلى مشاريع مالية معتبرة في تسريع عملية التحويل الرقمي إلا أن انتهاج نموذج العمل الالكتروني بعد ذلك سيوفر ميزانيات مالية ضخمة، حيث لا يتطلب العمل الإداري في هذه المرحلة يد عاملة كثيرة. (عيشور، 2012، صفحة 283)

المطلب الثالث: عناصر الرقمنة ومبادئها

سنتناول في هذا المطلب أهم العناصر التي تتكون منها الرقمنة والمبادئ التي تقوم عليها.

أولا: عناصر الرقمنة:

تتكون الرقمنة من مجموعة من العناصر وهي كالتالي:

1-الترميز الرقمي: ويعتبر القاعدة الثنائية في مجال الرياضيات حيث يعمل على مسك المعلومة بأشكالها المختلفة (النصوص، الصوت، الصورة) ووضعها على الخط ليتقبلها جهاز الكمبيوتر أثناء عملية معالجتها على شكل نماذج خاضعة لإرادة الشخص المستخدم، من ثم إخراجها على شكل معاني جديدة مختلفة عما كانت عليه، وقد تعددت هذه الخدمة التقنية ليتم إرسال المعلومة رقميا وإخضاعها للمعالجة الآلية أيضا.

2-أنظمة التراسل الرقمي: ونعني به أنظمة التراسل (الليزر، وصناعة الألياف البصرية والمضخات البصرية) التي تساعد على استعمال أنظمة تراسل بصرية جديدة، حيث تم استخدامها في شبكات النفاذ لما تمتاز به هذه الأنظمة من درجة عالية من الذكاء، تمكن المشغل أو المستخدم لها من التحكم بها وصيانتها واستغلالها بالشكل الأمثل، إضافة لما تمتاز به من مستوى تأمين رفيع.

3-شبكات النفاذ الرقمي: وهي شبكات تعتمد على الكوابل ومن أهمها جهاز (DLS) الذي يعتمد على تقنيات الترميز حيث يستخدم في أنظمة التلفاز عن طريق خط مشترك ذو جودة عالية، وجهاز المحمول (MODEM) وهي اختصار لكلمتي Modulator وDemondulator وتعنيان بالعربية المعدل ومزيل التعديل ووظيفتها تتلخص بتحويل الإشارات الرقمية المعبرة عن الصوت المنقولة والتي تمثل مخرجات جهاز الإرسال الرقمي إلى إشارات تناظرية يمكن نقلها عبر الخطوط التليفونية السلكية، بحيث تسمح هذه التقنيات في عملية التبادل. (الرحباني، 2012، صفحة 52)

4-أنظمة التحويل: حيث تعتمد هذه الأنظمة على آليات مراقبة ذات جودة عالية تؤمن التقارب بين المعلومة المرسلة والمعلومة المستقبلة، لما تمتاز به من سرعة كبيرة في تدفق المعلومات.

وبعبارة أخرى أنظمة التحويل مصممة لنقل المعلومات من نقطة إلى أخرى، وذلك باستخدام طرق متطورة للتأكد من دقة المعلومات المنقولة، وهذه الأنظمة تضمن التوافق التام بين المعلومة الأصلية والمعلومة المستلمة مع نقل المعلومات بسرعة فائقة.

5-شبكات الهاتف المحمول: وتعرف بشبكات الجيل الثالث الذي يشهده القرن الحادي والعشرين، حيث تعتمد استخدام عملية ترميز أحادية لكل مكالمة وبسرعة عالية تصل إلى 2 ميغابايت في الثانية.

أي أن شبكات الجيل الثالث تمثل التطور التكنولوجي للاتصالات الهاتفية النقالة في القرن الحادي والعشرين ويتم ترميز كل مكالمة بطريقة فردية وموحدة حيث تصل سرعة النقل في هذه الشبكات إلى 2 ميغابايت في الثانية، وهي سرعة فائقة مقارنة بالأجيال السابقة.

6-تقنيات البث الإعلامي: وهي المرحلة التي وصلت إليها التطورات في السنوات الأخيرة بدمج الشبكة العنكبوتية بشبكات الكوابل التلفزيونية وغيرها، لتحقيق الإرسال الرقمي الذي يوفر خدمة التلفزة التفاعلية كنقل البرامج المتلفزة وتسجيلها رقميا وخدمة الفيديو. (الرحباني، 2012، صفحة 53)

أي أن التطورات في السنوات الأخيرة قد أدت إلى مرحلة جديدة في شبكات الاتصالات، حيث أن دمج الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) مع شبكات الكوابل التلفزيونية يمثل تطورا كبيرا في البنية التحتية للاتصالات، أما المقصود بتحقيق الإرسال الرقمي للمعلومات والبيانات فهذا يعني أنه يتيح إمكانيات جديدة في مجال الاتصالات وهذه الخدمات التفاعلية تمثل نقلة نوعية في مجال الترفيه والإعلام.

ثانيا: مبادئ الرقمنة:

تقوم عملية الرقمنة على مجموعة من المبادئ تساهم في نجاح العملية وهي كالتالي:

1-تقديم أحسن الخدمات للمواطنين: وهذا المبدأ يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع في المهارات والكفاءات المهيأة مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة والتركيز على توظيف المعلومات واستخلاص النتائج واقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة.

2-التركيز على النتائج: بحيث أن الاهتمام ينصب على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع وبروز نتائجها على أرض الواقع.

3-التغير المستمر: السعي وراء تحسين وإثراء ما هو موجود ورفع مستوى الأداء سواء بقصد ترضية الزبائن أو بقصد التفوق في مجال المنافسة وفي جميع الحالات فإن الزبون هو المستفيد الأول من هذا التحسين المستمر والمتواصل.

4-تخفيض التكاليف: وهذا يعني أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتعدد المنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة ينتج عنها تخفيض التكاليف ورفع مستوى الأداء وتوسيع نطاق الخدمات إلى عدد معتبر من المشاركين الذين يستفيدون من الخدمات بأسعار زهيدة كلما كثر عددهم.

5-سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع: التقنيات الإلكترونية متاحة للجميع في المنازل وفي العمل والمدارس وذلك لكي يتمكن كل مواطن من التواصل مع مختلف المؤسسات التي يقوم نظامها على أساس سهولة الاستعمال بحيث

يمكن ربط الاتصال بين الجمهور والمؤسسات الحكومية بسهولة وإتمام الإجراءات بسلاسة وبساطة. (صادقي، 2020- 2021، صفحة 120)

لتطبيق عملية الرقمنة يتطلب توفر عدة مبادئ وأسس والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1-توافر في النظام الرقمي المنشود حماية قوية، تتحكم بأي تعديل يطرأ على الوثيقة الأصلية، وذلك من خلال إجراءات تحديد صلاحيات الإنشاء بدقة، والاحتفاظ بنسخ عن الوثيقة الأصلية مع معلومات عن تاريخ إنشائها والجهة التي أنشأتها، كما يجب الاحتفاظ بنسخ عن أية تعديلات، أو إضافات تطرأ عليها مع تاريخ التعديل والجهة التي قامت بذلك.

2-حفظ جميع المعلومات المتعلقة بالسياق مثل علاقة الوثيقة بالوثائق الأخرى، والجهة التي أنشأت الوثيقة، والفعالية التي أنتجت فيها.

3-حفظ جميع المعلومات المتعلقة ببنية الوثيقة، وتسجيل استخدام المعطيات، والشكل، والوسيط، والحقول والجداول، والصور المتضمنة في الوثيقة.

4-حفظ المعطيات الوصفية حول الوثيقة، وهي المعطيات التي تبين كيفية تسجيل الوثيقة، ونوعها، وموضوعها، كما توضح خلفية الوثيقة، والسلاسل، كما تتضمن معلومات عن محتوى الوثيقة.

5-الحفاظ على الوثيقة نفسها بصورة ملائمة للاستخدام عبر التطور التكنولوجي المتسارع، وهذا ما يتطلب نسخ الوثيقة من النظام التقليدي إلى النظام الأحدث، مع التأكد من الحفاظ على معلومات السياق، البنية المعطيات الوصفية دون تغيير.

6-احترام جميع المقاييس والمواصفات الخاصة بالتسيير الإلكتروني للأرشيف أثناء التصوير الرقمي من حيث:

- المقياس الدولي ISO 10196 لتحسين سير الإدارة في كافة المؤسسات.
- التسيير العلمي وفقا للمقياس الدولي ISO 15489 لتحسين سير الإدارة في كافة المؤسسات، والحفظ الدائم للأرشيف الإلكتروني.
- تحويل أدوات البحث المنتجة إلى الشكل الإلكتروني باستخدام المقياس الدولي Encoded Archival Dexription (EAD). (زهير، 2008، الصفحات 124- 125)

المبحث الثاني: ماهية الجمارك

يعتبر قطاع الجمارك من القطاعات الحيوية والأساسية في الدولة، حيث يشكل الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، حيث يُعتبر أداة تنفيذ سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية، ويقوم بتنظيم حركة المبادلات التجارية وتسهيل عملياتها عبر الحدود وحماية الحقوق التجارية.

المطلب الأول: تعريف الجمارك

في هذا المطلب سنتناول عدة مفاهيم للجمارك الذي يعد جهاز مراقبة يعمل على تطبيق القوانين ومراقبة العمليات التجارية.

تعد الجمارك هيكلا وتنظيما "هيئة رقابية نظامية من هيئات الدولة الرقابية ذات البعد الاستراتيجي تتميز بطبيعة مركبة تجمع في طياتها عدة خصائص اقتصادية ومالية وعسكرية أو أمنية متأتية أصلا من مهامها وصلاحياتها الكبيرة والمختلفة وهي عادة ما تتبع الوزارة المكلفة بالاقتصاد والمالية من حيث الوصاية، تطبق القوانين والنظم الأخرى لصالح العديد من الدوائر الوزارية كالدفاع، الداخلية، التجارة، الصناعة، الاستثمارات السياحية الثقافية .... إلخ.

وأصل مصطلح الجمارك يعود للغة التركية، وهو مشتق من كلمة (كمرك) وعرفت باللغة العربية بكلمة (مكس) وهي مكان يوجد في المطارات والحدود الدولية والموانئ البحرية ويشرف عليه مجموعة من الافراد المسؤولين عن متابعة المسافرين والبضائع المتبادلة بين الدول. (ك.نجار، 2020- 2021، صفحة 2)

يعرفها الأستاذ خليفة أحمد فيعرفها على أنها "هي تلك الهيئة الموكل إليها حماية الاقتصاد الوطني، ومكافحة كل أشكال وآليات التهريب بالتصدي لها، ومعنى ذلك هو وجود هيئة رقابة مكلفة بتلقي الحقوق على البضائع التي تمر عبر الحدود والمطارات والموانئ وكذا مراكز الحدود لتفتيش الأشخاص بالإضافة إلى تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية".(أحمد، د.س، صفحة 10)

تعرف الجمارك من حيث مشتملاتها على أنها: "جهاز إداري وتنظيمي تابع لوزارة المالية يتولى تنفيذ ورسم السياسة الجمركية لها، بناء على الأوامر والتعليمات التي تصدرها الحكومة وفق إطار قانوني وتعليمات خاصة ومحددة وضعت من قبل الدولة تبين (أهداف مهام، آليات، عمل مرجعيتها الإدارية والقانونية جهازها الإداري) بما يكفل تحقيق المصلحة العليا للبلاد من حيث حماية الاقتصاد الوطني والرقابة على الواردات والصادرات ودعم الصناعات المحلية وبناء الأمن الاجتماعي من خلال مكافحة التهريب والمخدرات والرقابة على السلع والبضائع والأشخاص". (الشاقية، 2009، صفحة 134)

تعرف الجمارك بأنها الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية واستيفاء الشروط والقيود الاستيرادية المقرر عليها، حماية النظم الاقتصادية لكل دولة وأن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلالا بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية والذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها وأهمها. (بودالي، 2010، صفحة 4)

تعني الجمارك في نظر الكثير من الفقهاء بأنها الضرائب الجمركية التي تضعها الدولة على السلع عند دخولها الحدود الجمركية وقد تطلق على الضريبة وجبايتها، إلا أن الجمارك مفهومها يتسع لأكثر من ذلك، إذ تتضمن القواعد والاتفاقيات التي يتم تنفيذها على أسس وطنية ودولية في آن واحد من خلال مؤسسات انشاتها الدولة يطلق عليها اسم الإدارات الجمركية تتبع القطاعين التجاري والمالي للبلد ويقصد بإدارة الجمارك الإدارة التي عهدت لها الدولة بموجب قوانين ومراسيم مهمة تطبيق الأنظمة والتشريعات الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية التي تعود إلى الخزينة العامة، وذلك بهدف حماية النظام الاقتصادي للبلد من أي خرق للتشريعات أو الاخلال بها، لأنه بالضرورة يؤدي إلى فقدان توازن هذا النظام الاقتصادي الذي تسعى الدولة لحمايته. (زايد، 2005- 2006، صفحة 230)

نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن الجمارك أداة فعالة لاقتصاد أي دولة، كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين واحترام التشريعات التي تضم المبادلات الاقتصادية وحركات الأشخاص ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية.

المطلب الثاني: مميزات إدارة الجمارك وأهميتها

تنشط الجمارك عبر جبهات متعددة ومواقع شتى حيث تسعى وفق المهمة المحددة لها في القانون على تفتيش البضائع ووسائل النقل للبحث عن مواطن الغش أو التهريب وفي هذا المطلب سنتعرض لأهم مميزات إدارة الجمارك وأهميتها.

أولا: مميزات إدارة الجمارك:

تمتلك إدارة الجمارك العديد من المميزات سنذكر أهمها كالتالي:

✓ إدارة الجمارك خدمة عمومية وموضوعة أساسا تحت وصاية وزارة المالية وهدفها الأساسي يتميز في الدفاع عن الفضاء الاقتصادي للبلاد.

✓ طابع القوة العمومية لإدارة الجمارك ما هو إلا نتيجة طبيعية لدورها الأساسي كمعدل للاقتصاد الوطني، وهذا يعيني بعبارة أخرى حماية الاقتصاد الوطني وقواعد الخزينة.

✓ تسهر على تطبيق مدى شرعية القوانين، فالقوانين التي تتكفل بتنظيمها الجمارك تمليها الظروف الهادفة للتنمية وازدهار السوق الوطني، وهذا ما يعني بعبارة أخرى حماية للاقتصاد الوطني والخزينة العمومية. (حميسي، 2016-2017، صفحة 347)

ثانيا: أهمية إدارة الجمارك

تكمن أهمية الجمارك في:

✓ تحقيق الإيرادات المالية بفرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة، ويتم جمع أموال تساهم في تمويل الخدمات العامة والمشاريع الحكومية المختلفة.

✓ حماية الصناعة المحلية وذلك بفرض رسوم جمركية أعلى على المنتجات المستوردة، لتتمكن الحكومة من تشجيع الاستهلاك المحلي ودعم الاقتصاد المحلي.

✓ تنظيم التجارة الخارجية تساعد الجمارك في تنظيم التجارة الخارجية وتطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بالتجارة وفرض متطلبات جمركية محددة.

✓ تعزيز الأمن ومكافحة عمليات التهريب حيث تتحقق الجمارك من البضائع المستوردة والمصدرة للتأكد من توافقها مع القوانين واللوائح المحلية ومكافحة تهريب البضائع غير المشروعة أو المحظورة.

✓ توفير الحماية للمستهلك من خلال المراقبة الصارمة بفحص البضائع والمنتجات المشبوهة أو غير الصالحة للاستهلاك وعدم مطابقتها للمعايير القانونية المطلوبة. (الحوري،، 2014- 2015، صفحة 142)

المطلب الثالث: مهام ووسائل إدارة الجمارك

تحتاج إدارة الجمارك إلى وجود وسائل عديد لتؤدي مهامها وتبلغ أهدافها المختلفة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: مهام إدارة الجمارك

وتنقسم إلى قسمين؛ مهام كلاسيكية وأخرى مهام حديثة وهي كالتالي:

1-المهام الكلاسيكية:

1-1-المهمة الجبائية: كونها تساهم بقسط أوفر في إيرادات الدول فهي تتميز بمهمة جبائية تتمثل بدورها فيما يلي: (نصيرة، 2010، صفحة 191)

- ✓ تحصيل الحقوق الجمركية.
- ✓ تحصيل الإتاوات الجمركية.

- ✓ التحصيل لصالح الإدارة الجبائية الحقوق والأتعاب الداخلية التي تطبق على المواد المستوردة.
- ✓ متابعة ومراقبة الامتيازات الجبائية المقدمة سواء بقوانين المالية أو القوانين الخاصة.
- ✓ تحصيل الغرامات الجمركية الناجمة عن المخالفات للتشريعات والتنظيمات (الأنظمة الجمركية).

تعتبر المهمة الجبائية مهمة كلاسيكية بالنسبة لإدارة الجمارك والمقصود بها تطبيق قانون التعريفة الجمركية مع تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، التي تخضع لها البضائع عند الاستيراد أو التصدير، بالإضافة إلى تحصيل الضرائب الغير جمركية لفائدة مصالح أخرى، إن المحاصيل الجمركية تمثل مصدرا هاما للمداخيل الجبائية ووسيلة هامة لتمويل ميزانية الدولة.

إن تحرير التجارة الخارجية زاد من محاولات الغش و التهرب الجمركي، و بالتالي انخفضت الموارد الجمركية، فشرعت إدارة الجمارك في البحث عن مواطن الغش بأنواعه خاصة على مستوى العلامات التجارية ومنشأ البضائع لإثبات المخالفات الجمركية و فرض غرامات ينتج عنها إيرادات غير جبائية تنقسم المخالفات إلى ثلاث مستويات: مخالفات الجمركية من الدرجة الثانية والتي يعاقب عليها قانون الجمارك بغرامة تساوي ضعف مبلغ الضرائب والرسوم المتملص منها أو المتغاضي عنها، مخالفات من الدرجة الثالثة والتي يعاقب عليها القانون بمصادرة البضائع المتنازع فيها، وبيعها في المزاد العلني وتحصيل مبالغها لفائدة الخزينة العمومية. (فراح، 2017- 2018، صفحة 60)

1-2-المهمة الاقتصادية: وتتمثل مجمل المهام الاقتصادية لإدارة الجمارك فيما يلي: (بودهان، 1998، صفحة 26)

- ✓ تشجيع مبدأ المنافسة النزيهة من خلال منع التصرفات غير النزيهة والغش والبحث عنها وقمعها.
- ✓ تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال التسهيلات والإجراءات الجمركية الموضوعة لهذا الغرض.
- ✓ المشاركة في تطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات.
- ✓ المشاركة في وضع وتنفيذ إجراءات حماية المنتوج الوطني وتشجيعه.
- ✓ مساعدة الشركات الاقتصادية ومرافقتها.
- ✓ مراقبة صحة مصدر البضائع.

تسهر إدارة الجمارك على احترام قوانين المبادلات التجارية والسعي إلى تنمية التجارة الخارجية عن طريق سرعة تدخلها في المبادلات حتى تكون أكثر نجاعة، كما يستوجب عليها ان تعتبر المتعاملين الاقتصاديين عنصر منتج للثروة وتنظر إليهم بصفة موضوعية وحيادية فلا يجب عليها ان تفرق بينهم سواء كانوا من القطاع العام أو الخاص.

تعتبر إدارة الجمارك العنصر الأكثر فعالية في تطبيق السياسة التجارية الخارجية للدولة، فهي تسعى إلى تسهيل عمليات حركة البضائع بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين، وتعمل على رفع الاختناق على المساحات التابعة للموانئ والمطارات حتى تصبح مناطق عبور لا مناطق تخزين) وبالتالي تنخفض الأعباء والتكاليف المالية المؤثرة في سعر تكلفة السلع المستوردة.

كما أوكلت لإدارة الجمارك مهمة إعداد إحصائيات التجارة الخارجية التي تشمل الاتجاه العام للاستيراد والتصدير، القيمة والكمية الخاصة بالسلع المتبادلة والموارد الجبائية المحصل عليها في فترة معينة، ويستعان بهذه الإحصائيات في توجيه سياسة الدولة الاقتصادية واتخاذ القرارات التي يقتضيها الواقع الاقتصادي.

كما تقوم إدارة الجمارك، بمراقبة احترام القوانين التي تنظم العلاقات المالية مع الخارج، مراقبة حركة رؤوس الأموال بمراقبة القيمة الجمركية المصرح بها عند الدخول أو الخروج من الإقليم الجمركي. (فراح، 2017- 2018، صفحة 59)

2-المهام الحديثة:

2-1-مهمة الحماية: وتتمثل فيما يلي:

- ✓ مكافحة التهريب وتبيض الأموال والاتجار بالمخدرات وبصفة عامة الجريمة المنظمة.
- ✓ المشاركة مع مختلف الأسلاك الأمنية في الحفاظ على النظام والأمن العمومي (الأسلحة، المتفجرات، المواد الكيميائية).
- ✓ المشاركة في الحفاظ على الصحة العمومية بمراقبة السلع الغذائية.
- ✓ حماية المستهلك بمراقبة النوعية ومعايير الإنتاج.
- ✓ حماية البيئة والثروة النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض
- ✓ حماية التراث الثقافي والفني.
- ✓ حماية الملكية الفكرية وكذا حماية حقوق المؤلف بمكافحة القرصنة الفنية والأدبية.

2-2-مهمة المساعدة في اتخاذ القرار: وتتمثل في:

- ✓ إعداد وتحليل الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية، وذلك من أجل تسهيل اتخاذ القرار من طرف السلطات العمومية.

✓ إعداد الدراسات المتعلقة بتطور التجارة الخارجية، توقعات تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية، وذلك بطلب من السلطات. (ملوح، 2009، الصفحات 144- 145)

ثانيا: وسائل إدارة الجمارك:

تنقسم وسائل إدارة الجمارك إلى وسائل قانونية، بشرية، ومادية وسنذكرها كالتالي:

1-الوسائل القانونية: من أهم الوسائل القانونية لأنها هي من تحدد مهام الجمارك ونجد منها:

✓ **قانون الجمارك:** يعد قانون الجمارك من الركائز الأساسية للتشريع الجمركي، فهو يمثل مرجعا يتضمن التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالنشاط الجمركي، وهو كذلك عبارة عن مرشد جمركي إذ تستمد إدارة الجمارك أحكامها منه، ويتم تطبيقه عبر كامل الإقليم الجمركي، بحيث تنظم مواده عمليات الاستيراد والتصدير وكذا العلاقات التجارية مع الخارج ومراقبة الأنشطة والموانئ والمتابعة القضائية لقمع الجرائم المرتكبة.

✓ **قانون المالية:** هو عبارة عن وثيقة تتضمن النفقات الإجمالية للدولة إضافة إلى الضرائب المباشرة، والمداخيل المختلفة خلال السنة لصالح الدولة طبقا للقوانين والنصوص التنظيمية الجاري العمل بها.

✓ **القانون الدولي:** هو عبارة عن مجموعة من القوانين الدولية التي يجب أن تعرفها إدارة الجمارك، وهو خاص بقوانين مجلس التعاون الجمركي والمنظمة التعريفية الجمركية، والسوق الأوروبية المشتركة. (نصيرة، 2010، صفحة 192)

2-الوسائل البشرية: تتمثل في العنصر البشري بين إطارات أعوان الجمارك وهم أعوان الدولة إذ أن تنظيم الإيرادات في مصالح الجمارك تختلف باختلاف المهام الموكلة إليهم ابتداء من المدير العام الى غاية عون المراقبة.

✓ **القطب الإداري:** تابع للموظفين العموميين لمباشرة اقتصادهم في الإعلام الآلي والإحصائيات التكوين، المنازعات، المحاسبة.

✓ **القطب التقني:** يجب على أعوان الجمارك بمختلف رتبهم أن يؤدوه أمام المحكمة التي توجد بدائرة اختصاصها المقر الذي عينوه فيه اليمين، ويسجل لدى كاتبة ضبط المحكمة مع الإعفاء من المصارف، وتعطى وثيقة أداء هذا اليمين من الحقوق الطابع والتسجيل وتدوين مجانا في بطاقات التعويض.

3-الوسائل المادية: هي كل الوسائل التي تستعملها مصالح الجمارك من كتب وتجهيزات خاصة في عصرنا هذا ومع ظهور الإعلام الآلي وتطوره والانفتاح على العالم، سارعت إدارة الجمارك بتدعيم مصلحتها بنظام المعلومات في جميع مراكزها. (ملوح، 2009، صفحة 147)

المطلب الرابع: نظام الرخص والحصص الجمركية

يعد نظام الرخص والحصص الجمركية من الأنظمة التي يتم تطبيقها في الجمارك لتنظيم وضبط حركة البضائع عبر الحدود وفرض رسوم جمركية عليها، يشمل هذا النظام منح الرخص وتحديد الحصص لاستيراد أو تصدير سلع محددة.

أولا: نظام رخص التصدير والاستيراد

يمكن تعريف نظام الرخصة: أنه إذن ممنوح من الجهة المختصة من اجل ضبط وتنظيم مجال من مجالات الاقتصاد، ورد إجراء الحصول على رخصة مسبقة من أجل ممارسة نشاطات الاستيراد والتصدير بشكل مشدد فيه بموجب القانون رقم 15-15 المعدل والمتمم للأمر 03-04، وكذلك بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 15-306 كنص تنظيمي لتطبيق الأحكام القانونية المتعلقة بنظام الحصص، حيث تنص المادة 02 من المرسوم التنفيذي: "تخضع المنتجات والبضائع المستوردة أو المصدرة في إطار أنظمة الرخص إلى ترخيص مسبق يسمى رخصة الاستيراد أو رخصة التصدير حسب كل حالة". (الكريم، 2019- 2020، صفحة 39)

يمكن تحديد تعريف نظام رخص الاستيراد والتصدير من الاتفاقات الدولية، وكذا القوانين الداخلية، حيث عرفت المادة الأولى فقرة 1 من اتفاق المنظمة العالمية للتجارة إجراءات رخص الاستيراد على أنها " الإجراءات الإدارية المستخدمة في تنفيذ أنظمة الترخيص بالاستيراد التي تتطلب تقديم طلب أو وثائق أخرى (غير مطلوبة لأغراض الجمارك للهيئة الإدارية ذات الصلة كشرط مسبق للاستيراد في الإقليم الجمركي للعضو المستورد ". (آمال، 2020، صفحة 179)

يقترن تطبيق هذا نظام الرخص في التصدير والاستيراد بنظام الحصص، حيث تعمد دولة الحصة إلى تقسيم الحصة الكلية المسموح باستيرادها أو استيرادها من السلعة بين مختلف المستوردين الوطنيين الذين يرغبون في استيرادها، وتقوم دولة الحصة بوضع الأسس التي يتم بناء عليها توزيع الحصة على المستوردين، فقد يكون ذلك على أساس الاسترشاد بحجم النشاط الخاص بكل مستورد أو بمتوسط الحصة خلال المدة السابقة، وهذا النظام مفيد في حالة عدم رغبة الدولة في الإعلان عن حجم الحصة لسبب أو لآخر وكذلك إذا أرادت وضع رقابة على مستوردي السلعة. (نورية، 2022، صفحة 175)

وتتمثل أنواع نظام رخص التصدير والاستيراد فيما يلي: (آمال، 2020، الصفحات 184- 185)

1-رخص التصدير التلقائية:

الترخيص التلقائي هو ذلك الصنف الذي تكون فيه الموافقة مضمونة عند تقديم الطلب باستخراجها والتي تصدرها الجهات الإدارية المختصة بدون استعمال سلطاتها التقديرية في القبول أو الرفض.

2-رخص التصدير غير التلقائية:

عرف المشرع الجزائري والاتفاق بشأن إجراءات تصدير الرخص غير التلقائية بأنها الرخص التي لا ينطبق عليها تعريف الرخص التلقائية، حيث تستخدم هذه الرخص في حالة ما إذا وجدت قيود كمية أو نوعية على الصادرات عن طريق تحديد الحصص للبضاعة الموجهة للتصدير.

ثانيا: نظام الحصص

يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها أو تصديرها وقد تكون الحصص كمية أو قيمية، وقد فضلت الدول اتباع نظام الحصص على نظام الرسوم لأسباب: (حفيظة، 2018- 2019، صفحة 33)

1-يسمح بدخول السلع الأجنبية بغير أن تتعرض لرسم جمركي يمنعها، ولكنها تدخل فقط بمقدار الكمية المسموح.

2-يحقق نقص الواردات بطريقة فعالة، فهو من هذه الناحية أكثر فعالية من الرسوم التي تترك مجالا لاختيار الأفراد ولذلك يعتبر نظام الحصص نوعا من الحظر الجزئي للواردات.

3-يساعد بطريق عكسي على تشجيع الصادرات، إذ قد يحمل الدولة التي يضر بما نظام الحصص على السعي للاتفاق مع الدولة التي تأخذ به بتبادل المزايا فيما بينها، وقد يؤدي عندئذ بزيادة الصادرات مع الحد من الواردات إلى توازن الميزان التجاري.

إذن نستنتج أن نظام الحصص يشير إلى نظام يتم استخدامه لتنظيم وتحديد كميات محددة من البضائع أو الخدمات التي يُسمح بإدخالها أو تصديرها أو استخدامها في سوق معين يتم تحديد الحصص لأغراض مختلفة، مثل التحكم في العرض والطلب، حماية الصناعات المحلية، حفظ التوازن التجاري، وتحقيق أهداف سياسية واقتصادية أخرى.

ثالثا: أنواع نظام الحصص:

هناك مجموعة من أنواع الحصص التي استخدمت لتقييد التجارة وهي: (حفيظة، 2018- 2019، صفحة 34)

1-الحصة التعريفية: وهي أقدم الحصص تاريخيا فقد عرفت في أوربا في منتصف القرن التاسع عشر وفيها يسمح بالواردات حتى كمية معينة يدفع عنها رسم جمركي منخفض أو تعفى من الرسوم إطلاقا أما كل زيادة أخرى عن تلك الكمية فيدفع عنها رسم مرتفع.

2-الحصة الإجمالية: تحدد الدولة وفق هذا النظام الكمية الكلية التي سيسمح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، دون توزيع هذه الكمية على الدول المختلفة المصدرة للسلعة أو تقسيمها بين المستوردين الوطنيين.

3-الحصة الموزعة: في ظل هذا النظام تقوم الدولة المستوردة بتوزيع الحصة بين مختلف الدول المصدرة للسلعة حيث تحصل كل دولة على نسبة مئوية من الكمية المسموح باستيرادها من السلعة.

4-تراخيص الاستيراد: يشترط في ظل هذا النظام حصول المستوردين مسبقا على ترخيص من الجهة الحكومية التي تقوم بالرقابة على الاستيراد، وقد يستعمل هذا النظام في حالة عدم رغبة الدولة في الإعلان عن حجم الحصة لسبب أو لآخر، وفي هذه الحال فإنها تحدد مقدار الواردات عن طريق التراخيص المسلمة للمستوردين، كما قد تلجأ الدولة إلى هذا النظام أيضا إذا ما رغبت في حماية الأسواق الوطنية من واردات بعض الدول، وفي هذه الحالة فإنها ترفض قبول طلب الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها.

المطلب الخامس: التعريفة الجمركية والقيمة الجمركية

أولا: التعريفة الجمركية

1-تعريف التعريفة الجمركية:

التعريفة الجمركية هي عبارة عن فهرس أو قائمة منظمة تنظيما أبجديا للبضائع محل التبادل من جهة ومختلف الحقوق والرسوم الجمركية التي تطبق على استيراد أو تصدير هذه البضائع من جهة أخرى.

توجد هذه القائمة في ملحق الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتعيين وترميز البضائع المصادق عليها في 1950/12/15 والتي انضمت إليها الجزائر بموجب قانون: 91-09 المؤرخ في: 27 أفريل 1991والمصادق عليها بمرسوم رئاسي رقم: 91-241 بـ20 جويلية 1991 حيث أصبحت طرفا متعاقدا، وتعد التعريفة الجمركية أهم آلية تعتمدها الأنظمة الجمركية في جميع أنحاء العالم وتعتبر الوثيقة القانونية التي تضم مجموع القوانين الجمركية ومدونة عامة للمنتجات المسموح باستيرادها وتصديرها .(برويس، 2000، صفحة 54)

2-أسس التعريفة الجمركية:

وتعتمد التعريفة الجمركية على ثلاث أسس وهي: (سلمى، 2003، صفحة 118)

- **المدونة الجمركية:** هي قائمة تجمع كل البضائع محل التجارة الخارجية تخضع لها الإدارة والمتعاملين لهذا الترتيب، وحاليا توجد قائمة دولية للتعريفات الجمركية تعمل بها الدول المصادقة على اتفاقية بروكسل 15 ديسمبر 1950.
- **الضرائب والرسوم الجمركية:** حيث يتم تحديد الضرائب والرسوم في كل تعريفة جمركية على أساس سياسة الدولة في حماية منتوجاتها ورفع مستوى تنافسيتها.
- **الطبيعة القانونية:** قواعد عديد وأساسية وعامة ومواكبة للإصلاحات الجديدة توضع تحت تصرف المتعاملين بهذه التعريفة حيث تبين جميع الإجراءات الواجب تطبيقها حسب طبيعة كل سلعة.

ثانيا: القيمة الجمركية:

تعتبر القيمة لدى الجمارك عنصر جوهري لتطبيق وفرض الحقوق والرسوم الجمركية على السلعة محل التبادل، وقد عرفها المشرع الجزائري على أنها: "القيمة التي تؤخذ بعين الاعتبار لتطبيق التعريفة الجمركية".

وقد عرفت اتفاقية" GATT" القيمة لدى الجمارك على أنها: "القيمة التعاملية أو الثمن المدفوع أو الذي سيدفع فعلا عن البضاعة محل عملية العبور آخذا بعين الاعتبار كل مفاهيم الممارسة التجارية بما فيها العمولات، التخفيضات والعلاقات المتميزة بين المتعاملين، حيث تقتضي احتساب المصاريف إلى غاية ميناء الدولة المستوردة من نقل، شحن، تفريغ وتأمين".

1-أسس القيم الجمركية:

وللعمل بهذه التعاريف يجب أن تستند إلى أسس وهي:

أ-أسس عامة:

- يجب أن تكون مبسطة، عادلة، سهلة التطبيق.
- تكون مفهومة، سواء لدى المستورد أو المصدر الجمركي.
- لا يجب أن تعطل أو تعيق أي عملية جمركية.
- يجب أن تضمن المنافسة النزيهة بين المتعاملين.
- على عملية التقسيم أن تقلل من الإجراءات الإدارية.
- يجب أن ترعى مستلزمات الممارسات التجارية وما تتطلبه من سرعة وائتمان.

ب–أسس خاصة:

جاءت بها المنظمة العالمية للتجارة" OMC" حسب قانون المادة السابعة من GATT والمتعلقة بالتقسيم الجمركي والتي توصي بـ:

- أن تكون القواعد المحددة للقيم الثابتة وواضحة، ومتوفرة كل متعامل يوحد الاطلاع عليها، أي تكون موضوع نشر وإشهار.
- أن تكون القيمة لدى الجمارك فعلية وليست عشوائية.
- أن تحترم التسلسل في طرق تحديد القيمة إلى غاية المادة التي تسمح بذلك والتي توفر التراضي بين المورد وإدارة الجمارك.
- الاعتماد حسب الإمكانيات على الأوراق والمستندات التجارية وقواعد المحاسبة التحليلية لتكاليف المحاسبة العامة.

المطلب السادس: الضريبة الجمركية

أولا: تعريف الضريبة الجمركية (رزق، 2016، صفحة 51)

تعد الضرائب الجمركية من أقدم الوسائل التي لجأت إليها الدول لتحقيق رقابتها على تجارتها الخارجية، وتلعب القيود الجمركية دورا هاما في تنظيم التجارة الخارجية التي تعتبر من المحددات الأساسية للتنمية في الدول الآخذة للنمو ويمكن إن يتم بعض من هذا التنظيم عن طريق استخدام القيود الجمركية بالنسبة للصادرات والواردات على حد سواء.

الرسوم الجمركية على الصادرات مثل الرسوم الجمركية على الواردات إنما تفرض بغض الحصول على الإيراد أو بغرض الحماية. والرسوم الجمركية على الصادرات أكثر شيوعا في الدول التي تقوم بإنتاج المواد الأولية والمواد الغذائية عنها في الدول الصناعية. ويؤثر استخدام الضريبة الجمركية عامة على العديد من العناصر، مثل ثمن السلعة المفروضة عليها، وحجم الاستهلاك منها وإعادة توزيع الدخل القومي، ومعدل التبادل وبالتالي مجريات التجارة الدولية.

ثانيا: أنواع الضريبة الجمركية

تتمثل أنواع الضريبة الجمركية فيما يلي: (مكي، 2018، صفحة 31)

1. الضرائب القيمة: تفرض على أساس نسبة مئوية من قيمة السلع على حسب طبيعتها، فسلع الكمالية تكون خاضعة لضريبة عالية، وأما الضرورية للاستهلاك فتخضع لنسب منخفضة نسبيا أو حتى منعدمة.

2. الضرائب النوعية: تفرض على أساس مبلغ معين لكل وحدة من السلعة على أساس الوزن أو الحجم أو السطح أو العدد، وللإشارة فان النظام الجمركي الجزائري يعمل بالضرائب القيمية لدقتها.

ثالثا: خصائص الضريبة الجمركية

تتميز الضريبة الجمركية بمجموعة من خصائص التالية: (مكي، 2018، صفحة 32)

- أن الضريبة الجمركية ضريبة منقولة، فإن كل البضائع والسلع تساق إلى مكتب جمركي للتصريح بها وفحصها من طرف مصالح الجمارك وبالتالي فرض الضرائب عليها.
- هي ضريبة عامة أي تطبق على جميع المناطق الجمركية مع احترام القوانين والنظم الجمركية.
- هي ضريبة مستقرة، أي يجب احترام النسبة المئوية المقررة في التعريفة الجمركية.
- تشمل جميع الأعوان الاقتصادية دون التمييز في درجاتهم لحسابها

المبحث الثالث: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد ولها دور مهم في اقتصاديات دول العالم، وأصبحت تشكل أحد الأدوات الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية العالمية، ومنه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.

التعريف العام للتجارة الخارجية: "هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة. (العصار، 2000، صفحة 12)

ويمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها: "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول". (الزبون، د.س، صفحة 9)

كذلك تعرف التجارة الخارجية من خلال عمليتين: "فالأولى عملية التصدير والتي تتمثل في إخراج السلع والخدمات أي البيع خارج حدود الدولة بصفة رسمية من طرف الدولة أو أي شخصية مادية أو معنوية مقابل قيمة مقدرة متفق عليها على أن تكون بالعملة الصعبة، حيث هذه الأخيرة تشكل مورد هام من موارد الدولة، أما الثانية فهي عملية الاستيراد بمعنى عملية الشراء الآتية من الخارج أي أعوان خارجيين عن التراب الوطني". (مقران، 2010-2011، صفحة 17)

ويمكن النظر إلى التجارة الخارجية على أنها ذلك النوع من التجارة الذي ينصب على كتلة التدفقات السلعية المنظورة، التي تؤلف مجمل الإنتاج السلعي المادي الملموس المتداول في أقنية التجارة الدولية بين الأطراف المتداولة من جهة وعلى كتلة التدفقات الخدمية غير المنظورة التي تتألف من خدمات النقل الدولي بأنواعه، خدمات التأمين الدولي، حركة السفر والسياحة العالمية، الخدمات المصرفية الدولية، حقوق نقل الملكية الفكرية، وكذلك نقل التكنولوجيا. (أحسن، 2019- 2020، صفحة 5)

ونستطيع أن نعرف التجارة الخارجية بأنها: أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي

تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة. (السريتي، 2009، الصفحات 7- 8)

كما تعرف على أنها: "عملية التبادل التجاري في السلع وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل". (العظيم، 2000، صفحة 13)

نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن التجارة الخارجية تهتم بدراسة المعاملات التجارية الدولية المختلفة سواء المتعلقة بانتقال السلع والخدمات أو ما تعلق بحركية رؤوس الأموال بين وحدات اقتصادية في مجالات جغرافية مختلفة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التجارة الخارجية

سنتناول في هذا المطلب أهمية التجارة الخارجية بالإضافة إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها للنهوض بالاقتصاد المحلي.

أولا: أهمية التجارة الخارجية:

تكمن أهمية التجارة الخارجية في أنها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية، فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل، العمالة) وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي). (عوض، 2004، صفحة 14)

ويمكن إيجاز أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

- يمكن للتجارة الخارجية أن تمد المنافذ الخارجية" الأسواق الخارجية "بالفائض السلعي والذي يمكنه أن يحول الموارد الإنتاجية العاطلة إلى موارد عاملة منتج.

- تساعد التجارة الخارجية على زيادة رفاهية البلاد عن طريق توفير اختيارات مختلفة فيما يخص الاستهلاك والاستثمار.

- تعتبر التجارة الخارجية مؤشر للقدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجي، وكذلك من خلال القدرة التصديرية وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وكذلك الميزان التجاري.

- تعتبر التجارة الخارجية منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه.

– القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد المعدات والآلات والسلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي. (حاتم، 2005، صفحة 32)

–تعطي التجارة الخارجية فرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي لا تتوفر لديها، إما لأن ظروفها المناخية وإمكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها، وإذا كان بإمكان الدولة الإنتاجية فأنها تزيد في تكاليف نتيجة الإيرادات.

– تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على السلع والخدمات بكلفة أقل مما لو تم إنتاجها محليا.

– تعد التجارة الخارجية عاملا هاما للدول النامية التي تسعى لتنمية اقتصاداتها، بسبب أن التجارة الدولية تعطي هذه الدولة فرصة للحصول على قروض من الدول الصناعية والاقتراض الدولي ما هو إلا صورة لانتقال السلع والخدمات من دولة إلى أخرى. (سلمان، 2004، صفحة 10)

ثانيا: أهداف التجارة الخارجية

المنطق الأساسي في مبادلات التجارة الخارجية هو استغلال المزايا النسبية لعناصر الإنتاج المتاحة، وتحقيق تبادل المنفعة بين مجموعة من الدول سواء كان نظامها الاقتصادي رأسمالي أو اشتراكي، ولا شك أن الفرق الشاسع بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، تكمن في الرغبة لرفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ككل عن طريق تطوير وتنمية قوى الإنتاج من زاوية التجارة الخارجية كما تنطوي على مجموعة من المنافع تتمثل فيما يلي:

–تعبئة عناصر الإنتاج وزيادة القدرة على استغلالها وتعبئتها لخدمة الاقتصاد القومي.

–حماية الاقتصاد القومي من التدابير الخارجية كالأزمات والفوضى في الأسواق.

–إيجاد الحلول المطبقة على الضرائب الحكومية للسلع الزراعية والصناعية.

–تحديد الحواجز شبه التعريفية وغير التعريفية وكذا تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية والإدارية.

–إزالة العوائق الفنية للتجارة وذلك من أجل حماية المستهلكين والمنتجات، وتقوم الدولة الثانية بتصدير نوع معين من المنتجات أو المواد الأولية تحتاجه دولة ثانية، وهكذا تتشابك العلاقات وتتصل الدول ببعضها البعض تجاريا (العدلي، 2002، صفحة 53).

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية ودوافعها

تجسد التجارة الخارجية عملية تبادل السلع والخدمات بين دول مختلفة، وهي تمثل أحد أهم روافد الاقتصاد العالمي، وهناك مجموعة من الأسباب والدوافع ساهمت في قيامها سنذكرها في هذا المطلب.

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى الأسباب الرئيسية المتمثلة في جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة.

كما أن هناك مجموعة من الأسباب والدوافع ويمكن إبرازها فيما يلي: (مطر، 2001، الصفحات 17-18)

1-التخصص الدولي:

فالدول لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم ولذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية.

2-اختلاف تكاليف الإنتاج:

بعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة بدولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج.

3-اختلاف ظروف الإنتاج:

فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة أنواع معينة، لذا يجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي.

4-اختلاف الميول والأذواق:

فالمواطن الجزائري يفضل المنتجات الأجنبية حتى لو توفر البديل الجزائري منها وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

المبحث الرابع: دور التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

كانت المجتمعات البشرية تعيش في ظل اقتصاد مغلق، حيث ظهرت تجارتها على شكل مقايضة داخل البلد الواحد ومع التطور ازدادت الحاجات بتنوع عدد السكان وتنوع سلوكهم الاستهلاكي الأمر الذي أدى بضرورة الانتقال إلى اقتصاد مفتوح وذلك بفتح أسواقها للعالم الخارجي أي نشوء التجارة الخارجية، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دور التجارة في مختلف المجالات والعوامل المؤثرة فيها مرورا بسياسة التجارة الخارجية.

المطلب الأول: دور التجارة الخارجية في مختلف المجالات

لقد أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل الدول، فلا توجد دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتيا وذلك للدور الذي تلعبه على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وفيما يلي سنذكر الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية: (جغيور، 2011- 2012، الصفحات 46- 47)

أولا–المجال الاقتصادي:

في هذا المجال تسعى التجارة الخارجية الى تحقيق ما يلي:

- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة نتيجة مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه.
- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق.
- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمار.
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية، وارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تعيد بناء الاقتصاديات المتينة، وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق توازن السوق.

ثانيا–المجال الاجتماعي:

في هذا المجال تسعى التجارة الخارجية الى تحقيق ما يلي:

- زيادة الرفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك.
- تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية.
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبيا.
- التأثر المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية.

ثالثا–المجال السياسي:

في هذا المجال تسعى التجارة الخارجية الى:

- تعزيز البنى الأساسية الدافعية في الدول من خلال استيراد أفضل ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتواصل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حركة واتجاه التجارة الدولية نذكر منها:

1–مستوى التنمية الاقتصادية: حيث أن هذا العامل يلعب دورا في الاقتصاد في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

2–أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:

هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالاقتصاد المحلي في حاجة إلى ترقية اقتصاده من خلال إرساء قاعدة اقتصادية متينة وذلك من خلال اللجوء إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، كما أن للطلب الاستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع، أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على استهلاكها من جهة أخرى. (بلبخاري، 2021- 2022، صفحة 21)

3–انتقال الأيدي العاملة:

- ✓ تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.
- ✓ الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.
- ✓ اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.
- ✓ تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال.
- ✓ درجة التقدم الاقتصادي: ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة.
- ✓ العوامل السياسية: الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثير القدرة الشرائية.

4-رأس المال:

✓ **سعر الفائدة الحقيقي:** انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.

✓ **سعر الخصم:** إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.

✓ **سعر الصرف:** رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

5-التكنولوجيات: إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري، إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية الانتاج الاقتصادي، كلها عوامل أثرت على التجارة الدولية. (نعيمة، 2010-2011، صفحة 29)

6-سوء توزيع المواد الطبيعية بين الدول: العديد من الدول تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد، وتزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد أو امتلاكها لتربة خصبة، وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.

7-حجم الدولة: الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق، حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول، وخاصة الدول الصناعية.

8-العامل السياسي: الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

9-تغير الميزة النسبية: حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها، أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

10-التجارة ونفقات النقل: تؤثر نفقات النقل في التيار والاتجاه العام للتجارة، حيث بانخفاض نفقاته تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية، مما يؤدي إلى اتساع نطاق التجارة الدولية، وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل. (حماد، 2023- 2024، صفحة 6)

المطلب الثالث: سياسة التجارة الخارجية

سنتناول في هذا المطلب مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهدافها.

أولا: مفهوم سياسة التجارة الخارجية

تعرف أيضا أنها "وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات ... الخ". (نعيمة، 2010- 2011، صفحة 57)

كما تعرف بأنها اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق بقصد تحقيق بعض الأهداف. (ملوك، 2009، صفحة 15)

يقصد بسياسة التجارة الخارجية أو السياسة التجارية: "مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدول للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف محددة ومبنية، أو موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي ينشئها الاشخاص المقيمون على أرضها مع الاشخاص المقيمين في الخارج". (وليد، 2018- 2019، صفحة 49)

تعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها: "برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة. (وفا، 2000، صفحة 12)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف سياسة التجارة الخارجية على أنها مجموعة من القواعد والأدوات التي تنتهجها الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعظيم عوائدها من خلال علاقتها التجارية مع باقي الدول.

ثانيا: أهداف سياسة التجارة الخارجية:

تسعى السياسة التجارية إلى تحقيق أهداف وبلوغ غايات تختلف من دولة الى أخرى فهناك الأهداف الاقتصادية الهادفة الى تنمية الاقتصاد الوطني ومنها حماية الصناعات الوطنية تحقيق توازن ميزان المدفوعات، تحقيق موارد الخزينة العامة و الاهداف السياسية حيث تسعى بعض الدول الى توفير أكبر قدر من الاستقلال تحقيق الاكتفاء الذاتي والأهداف الاجتماعية مثل حماية الصحة العامة عن طريق منع استراد المواد المخدرة وتشديد القيود علي استراد المشروبات الكحولية أو حماية مصالح فئات اجتماعية معينة كالمزارعين بالحد من استراد المنتوجات الزراعية ونلخصها كما يلي: (الحميد، 2012- 2013، صفحة 16)

- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- ✓ حماية المنتوج المحلي من المنافسة الاجنبية وحماية الاقتصاد الوطني من الإغراق.
- ✓ تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد.
- ✓ التعامل مع التقلبات الخارجية بإيجاد الية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمي.
- ✓ زيادة موارد الدولة.
- ✓ حماية الصناعة الوليدة من المنافسة الأجنبية.
- ✓ حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية ودعم الصادرات.

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال ما تم طرحه في هذا الفصل أن الرقمنة تعتبر في الوقت الراهن من الدعائم الأساسية الواجب اعتمادها من أجل تعزيز التجارة الخارجية والمساهمة في الارتقاء بالاقتصاد الوطني، وبما أن قطاع الجمارك من القطاعات الحساسة التي تلعب دورا حيويا هاما في مجال التجارة الخارجية شرعت مختلف المنظمات لتطبيق النظام المعلوماتي للجمارك وتكييفه وفقا للتطورات التكنولوجية الحديثة على نحو يرقى به إلى مستوى المعايير الدولية.

حيث أدى تعاظم أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي إلى توجيه العلاقات التجارية الدولية بشكل يسمح للسياسة التجارية أن تكتسي هي الأخرى أهمية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، حيث تعزز التجارة الخارجية التبادل التجاري بين الدول والازدهار الاقتصادي والتنمية الشاملة، ومع تطور العولمة وزيادة التكنولوجيا والاتصالات أصبحت أكثر تعقيدا وتنوعا من أي وقت مضى فيتطلب التحول نحو اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولا، تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات وتعزيز التكنولوجيا والابتكار لتحقيق التنمية المستدامة والتغلب على التحديات المشتركة وتعزيز فرص التجارة العادلة.

الفصل الثاني: أثر رقمنة العمليات الجمركية على تطوير التجارة الخارجية الجزائرية 2010-2022

تمهيد

المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر

المبحث الثاني: رقمنة قطاع الجمارك الجزائرية

المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية الجزائرية من خلال رقمنة العمليات الجمركية

خلاصة الفصل

تمهيد:

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في الاقتصاد العالمي وخاصة في ظل ظروف الانفتاح والتكتلات، وتعد التجارة الخارجية من أهم الدعائم لتنمية الاقتصاد الوطني عن طريق الزيادة في الصادرات والتحكم في الواردات وتحسين مستوى الميزان التجاري وإحلال الواردات وجلب العملة الصعبة، وتمثل الجزائر أحد الدول العربية التي تعمل على هذا الاتجاه بتحسين أداء التجارة الخارجية وخاصة البينية مع الدول العربية خصوصا بعد انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية، وتسعى الجزائر إلى تنويع شركائها التجاريين وتوسيع قاعدة عملائها في السوق العالمية، حيث تعمل الحكومة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوفير بيئة تجارية ملائمة للشركات الأجنبية من خلال تبسيط الإجراءات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

وتواجه الجزائر بعض التحديات في مجال التجارة الخارجية، ومع ذلك فإنها تستمر في تعزيز قدرتها التنافسية وتطوير قطاعات أخرى لتعزيز التجارة الخارجية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر 2010-2022

تركيبة الصادرات والواردات للجزائر تعكس التحولات الاقتصادية والتجارية التي شهدتها البلاد على مدى الفترة من 2010 إلى 2022، خلال هذه الفترة تعمل الجزائر على تنويع قاعدة الصادرات والواردات وتعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة بهدف تحقيق التنمية المستدامة والتوازن التجاري.

المطلب الأول: مراحل نشأة وتطور التجارة الخارجية

ظلت التجارة نشاطا شائعا منذ العصر الحجري فمن مقايضة الحبوب بفراء الحيوانات إلى ظهور تحسن العملات النقدية والسندات في العصور الوسطى وقد تزايدت المعاملات التجارية طوال التاريخ مع وسائل النقل وتسببت الثورة الصناعية في إعطاء دفعة جديدة للتطورات التجارية حيث أن التجارة العالمية تضاعفت 460 مرة في الفترة ما بين 1720 إلى 1971 أي بنسبة 2.7% سنويا، وقد تضاعفت أكثر أهمية التجارة الدولية بحلول القرون الأخيرة سواء اقتصاديا أو سياسيا أو حتى اجتماعيا، وقد عبر المجتمع الدولي عن هذه الأهمية من خلال إطلاق اتفاقية الجات (GATT) ثم منظمة التجارة العالمية (OMC) التي يراد لها أن تنظم العمل التجاري العالمي على الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر من حيث الفوائد المرجوة من هذه المنظمة.

يمكن القول أن التجارة الدولية مرت بعدة مراحل نذكرها فيما يلي: (حفيظة ش.، 2011- 2012، الصفحات 13- 14)

المرحلة الأولى (1488-1763): ظهرت هذه المرحلة أثناء الاكتشافات الجغرافية وغزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين كذلك فتح الطريق التجاري نحو الهند كل هذا لعب دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.

المرحلة الثانية (1763-1883): في الجزء الثاني من القرن 18 كانت إنجلترا مركز الاقتصاد العالمي إذ شهد إنتاجها وفرة مما فتح لها مجالا لتصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات مما سمح بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة التي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ.

المرحلة الثالثة (1883-1980): مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات ظهرت هذه المرحلة إذ تميزت بسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

المرحلة الرابعة (1980 إلى يومنا هذا: تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات المتعددة الجنسيات أيضا بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي ظهور ما يسمى بالعولمة والتي تدل على اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى زيادة أنواع السلع التي يتم تصديرها وأيضا ما يترتب من آثار سلبية على البيئة.

المطلب الثاني: تطور ميزان المدفوعات 2010-2022

يعتبر ميزان المدفوعات مؤشرا اقتصاديا يقيس جميع المعاملات المالية بين الجزائر وباقي العالم، بما في ذلك صادرات وواردات السلع والخدمات وتحويلات الأموال والاستثمارات الأجنبية.

الفرع الأول: أرصدة ميزان المدفوعات 2010-2022

في هذا المطلب سنتناول تطور أرصدة ميزان المدفوعات وبنوده خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2022.

الجدول رقم (1) تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات 2010-2022

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الرصيد الإجمالي	رصيد حساب رأس المال والمعاملات المالية	رصيد الميزان التجاري	الصادرات خارج المحروقات	النسبة المئوية للصادرات خارج المحروقات %
2010	15.58	/	18.20	969	2.80
2011	20.06	0.36	28.00	1 221	2.90
2012	12.057	-0.245	20.17	1 153	2.82
2013	0.134	-0.967	9.31	1 050	3.30
2014	-5.881	3.401	-9.278	1 634	4.59
2015	-27.537	-0.242	-27.294	1 485	5.85
2016	-26.031	0.178	-26.209	1 393	6.00
2017	-21.762	0.315	22.077	1367	3.95
2018	-15.820	0.877	16.696	2216	5.39
2019	-16.927	0.028	-9.32	2 068	5.86
2020	-16.369	2.315	-13.62	1 909	8.71
2021	-1.479	3.158	1.57	4 500	11.42
2022	18.467	19.302	/	5 978	/

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على إحصائيات بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010-2022 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الشكل رقم (1): أعمدة بيانية توضح تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات 2010-2022

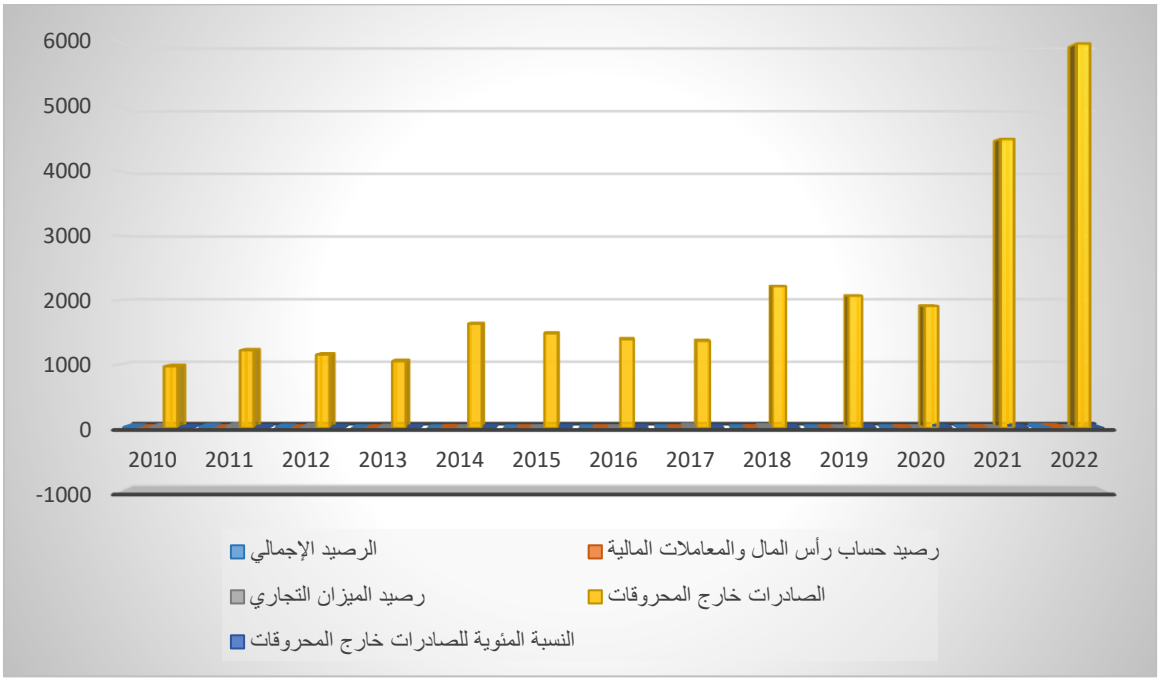

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الرصيد الإجمالي كان إيجابي حتى عام 2013، حيث بلغ 0.134 مليون دولار، وبدءا من عام 2014 بدأ الرصيد الإجمالي في الانخفاض وأصبح سالبا مما يشير إلى وجود عجز في الميزان العام للبلاد، ثم بعد ذلك لاحظنا أن الرصيد الإجمالي الأكثر سلبية كان في عام 2016 بقيمة 26.031- مليون دولار، أما في عام 2022 تحول الرصيد الإجمالي إلى إيجابي بقيمة 18.467 مليون دولار.

وبخصوص رصيد حساب رأس المال والمعاملات المالية كان إيجابيا خلال معظم السنوات المذكورة، باستثناء بعض السنوات (2012، 2013، 2015، 2016) والرصيد الأعلى كان في عام 2022 بقيمة 19.302 مليون دولار.

أما رصيد الميزان التجاري كان إيجابيا حتى عام 2013، ثم أصبح سالبا لبقية السنوات، ثم كان أعلى رصيد سلبي للميزان التجاري في عام 2015 بقيمة 27.294-مليون دولار، بينما في عام 2021 عاد الميزان التجاري إلى الإيجابية بقيمة 1.57 مليون دولار.

بالنسبة للصادرات خارج المحروقات ارتفعت قيمتها بشكل مطرد خلال الفترة المذكورة، من 969 مليون دولار في عام 2010 إلى 5,978 مليون دولار في عام 2022، وارتفعت نسبتها المئوية بشكل مطرد أيضا، من 2.8% في عام 2010 إلى 11.42% في عام 2021 مما يؤكد على التوجه نحو تنويع الصادرات وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية.

نستنتج من خلال الجدول أن هناك تطورات هامة في البيانات الاقتصادية الرئيسية للبلاد خلال الفترة المذكورة، مع تحسن ملحوظ في مؤشرات الصادرات خارج المحروقات وتقليل الاعتماد على المحروقات.

الفرع الثاني: بنود الميزان التجاري للجزائر للفترة 2010-2022

في هذا المطلب سنتناول تطور بنود ميزان المدفوعات وبنوده خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2022.

الوحدة: مليار دولار

الجدول رقم (2): تطور بنود الميزان التجاري للجزائر للفترة 2010-2022

السنوات	الميزان التجاري	الواردات من السلع	الصادرات من السلع
2010	18.20	-38.89	57.09
2011	27.94	-44.94	72.88
2012	20.167	-51.569	71.736
2013	9.384	-54.993	64.377
2014	0.459	-59.670	60.129
2015	-18.083	-52.649	34.565
2016	-20.128	-49.437	29.309
2017	-14.412	-48.981	34.569
2018	-7.458	-48.573	41.115
2019	-6.111	41.934	35.824
2020	-9.858	31.404	21.546
2021	1.153	-37.405	38.588
2022	-	-7.925	3.544

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على إحصائيات بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010-2022 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الشكل رقم (2): أعمدة بيانية توضح تطور بنود الميزان التجاري 2010-2022

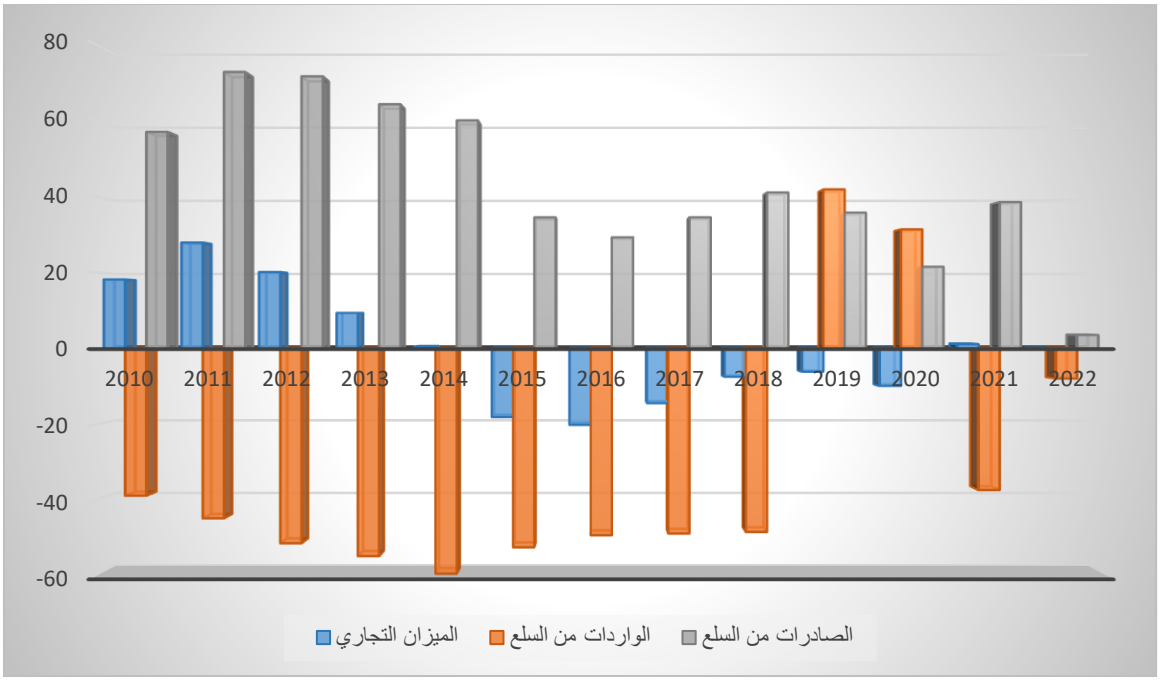

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في الفترة من 2010 إلى 2014، كان لدى الجزائر فائض تجاري، حيث كانت قيمة صادراتها من السلع تفوق قيمة وارداتها، ويلاحظ أن الفائض التجاري تراجع تدريجيا خلال تلك الفترة، حيث بلغت قيمة الميزان التجاري 0.459 مليار دولار في عام 2014.

وبدءا من عام 2015، تدهورت حالة الميزان التجاري في الجزائر، حيث بدأت القيمة تتجه نحو العجز وبلغ العجز التجاري قيمة 18.083 مليار دولار، واستمر العجز في السنوات التالية بتقلبات طفيفة.

ويظهر أن قيمة الواردات من السلع تتراجع تدريجيا على مر السنوات، في حين تبقى قيمة الصادرات من السلع نسبيا مستقرة مما يشير إلى أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية، وفي عام 2021 تم تحقيق توازن بسيط في الميزان التجاري، حيث بلغت قيمته 1.153 مليار دولار ومن الملاحظ أن قيمة الصادرات من السلع تفوقت قليلا على قيمة الواردات من السلع في هذه السنة.

أما سنة 2022 لم تتوفر البيانات لقيمة الميزان التجاري، ولكن يظهر أن الواردات من السلع كانت أقل بكثير من الصادرات من السلع، مما يشير إلى إمكانية تحقيق فائض تجاري، وبتفصيل أكثر ارتفعت قيمة الصادرات السلعية من 60.129 مليار دولار في 2014 إلى 41.115 مليار دولار في 2018، ثم انخفضت إلى 35.824 مليار دولار في 2020 وهذا يعكس نمو وتحسن الأداء التصديري خلال معظم هذه الفترة.

أما الواردات من السلع انخفضت قيمة الواردات السلعية من 59.670 مليار دولار في 2014 إلى 31.404 مليار دولار في 2020 وهذا يشير إلى سياسات حكومية ناجحة في ترشيد الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي.

نستنتج أن الانخفاض المتواصل في قيمة الميزان التجاري يشير إلى عجز تجاري يتسع على مر السنوات، وهو ما يمكن أن يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني ويزيد من التبعات الاقتصادية.

المطلب الثالث: تركيبة الصادرات

في هذا المطلب سنتطرق إلى التطور في نسب الصادرات حسب فوج المنتجات خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2022.

الجدول رقم (3): تطور تركيبة الصادرات للجزائر حسب فوج المنتجات للفترة 2010-2022

الوحدة (ملايين الدولارات)

الصادرات	المنتجات الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المنتجات نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	المنتجات الاستهلاكية	إجمالي السلع	الصادرات خارج المحروقات
2010	306	56 121	165	434	1	27	34	57 088	969
2011	337	71 662	151	685	0	33	14	72 882	1 221
2012	315	70 584	168	618	0	32	19	71 736	1 153
2013	404	63 327	109	492	0	29	16	64 377	1 050
2014	323	58 362	110	1173	1	16	11	59 996	1 634
2015	238	33 081	107	1 111	0	18	11	34 566	1 485
2016	328	27 918	84	909	0	53	18	29 310	1 393
2017	350	33202	73	845	-	78	20	34569	1367
2018	373	38897	93	1626	-	90	33	41113	2216
2019	408	33 244	96	1 445	0	83	36	35 312	2 068
2020	437	20 016	71	1 287	0	77	37	21 925	1 909
2021	576	34 058	182	3 490	-	171	79	38 557	4 500
2022	269	59 711	263	5 086	2	84	111	65 526	5 978

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على إحصائيات بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010-2022

الشكل رقم (3): أعمدة بيانية توضح تطور تركيبة الصادرات للجزائر حسب فوج المنتجات للفترة 2010-2022

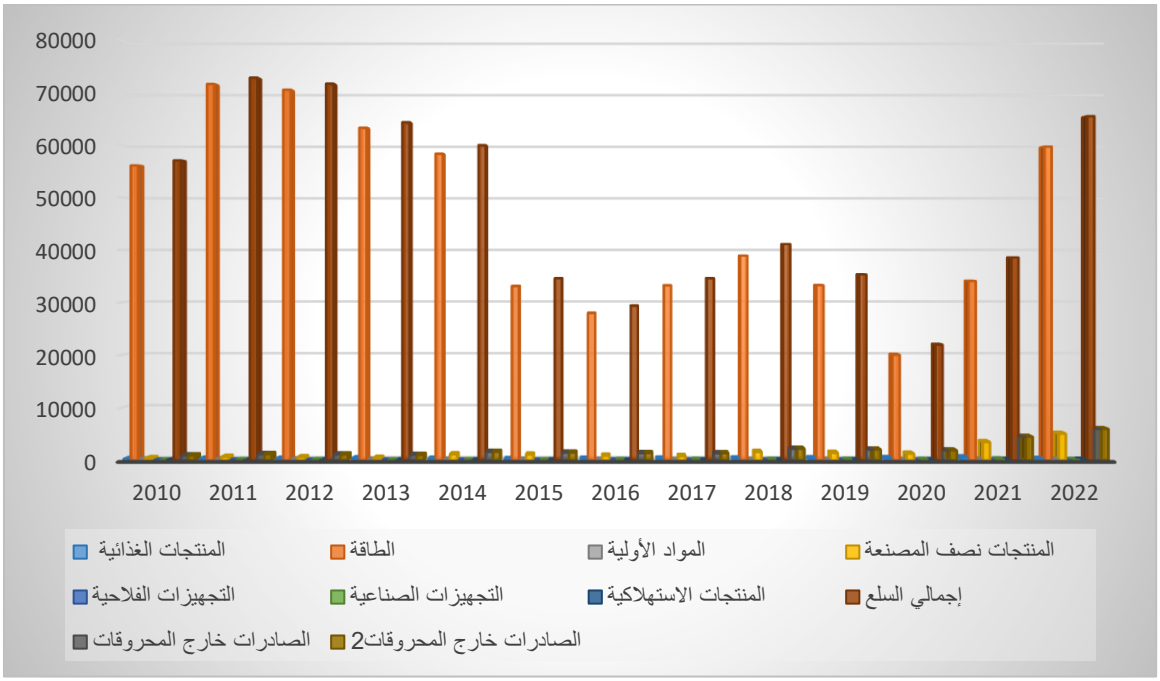

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول أعلاه

يمكننا ملاحظة تطور تركيبة الصادرات للجزائر حسب فوج المنتجات خلال الفترة من 2010 إلى 2022 بالنسبة للصادرات الغذائية؛ تتراوح قيمة الصادرات الغذائية بين 238 مليون دولار في عام 2015 و576 مليون دولار في عام 2021، ثم يتباين أداء الصادرات الغذائية خلال هذه الفترة، ولكن يمكن ملاحظة زيادة ملحوظة في الصادرات في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من 238 مليون دولار في عام 2015 إلى 576 مليون دولار في عام 2021.

وتشمل الطاقة صادرات النفط والغاز الطبيعي، حيث تراوحت قيمة صادراتها بين 20016 مليون دولار في عام 2020 و70 584 مليون دولار في عام 2012، مع ملاحظة تقلبات في صادرات الطاقة خلال هذه الفترة، ولكن يمكن أيضا ملاحظة ارتفاع ملحوظ في الصادرات في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من 20016 مليون دولار في عام 2020 إلى 59 711 مليون دولار في عام 2022.

أما المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة يمكن ملاحظة تقلبات في قيمة الصادرات في هذين القطاعين بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في قيمتها، حيث بلغت أعلى قيمة في عام 2022 بقيمة 50086 مليون دولار والمواد الأولية بقيمة 263 مليون دولار، ثم تليها التجهيزات الفلاحية والصناعية والمنتجات الاستهلاكية والتي يمكن

ملاحظة زيادة تدريجية في قيمة صادراتها، وبخصوص الصادرات خارج المحروقات نلاحظ زيادة ملحوظة في الصادرات خارج المحروقات من 969 مليون دولار في عام 2010 إلى 978 5 مليون دولار في عام 2022 ويعكس هذا النمو الكبير في الصادرات خارج المحروقات تنوعا في التصدير وتوسعا في قاعدة المنتجات المصدرة، مما يشير إلى تحسن في أداء قطاع التصدير.

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات وواردات السلع لتعزيز نمو اقتصادها، ويتم تصنيف السلع الرئيسية المتداولة في الجزائر وفقا لفئات اقتصادية كبرى مثل النفط والغاز الطبيعي، المنتجات الزراعية والغذائية، المنتجات الصناعية وغير ذلك.

الجدول رقم (4): تطور صادرات السلع الرئيسية للجزائر حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى للفترة 2010-2020

الوحدة: 10^6 دج

المنتجات	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي	الوقود ومواد التشحيم	الآلات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية	سلع أخرى
2010	24006.4	86219.4	4220106	1481.6	987.8	785.7	-
2011	26045.3	121265.7	5223836.8	994	1207.5	782.1	-
2012	24477.9	131997.1	5527736.5	1490.2	1027.8	639.9	0.0
2013	32300.7	124219	5057546.9	1106.7	1108.8	817.6	0.0
2014	26179	180190.3	4709622.4	856	251.1	499.2	0.2
2015	23723.3	171539.9	3339435.1	733.7	1103.5	651.1	0.0
2016	36118	156436.4	3080035.2	1444.4	177.1	3417.5	87.8
2017	38984.6	165511.9	3714143.4	1319	2338.7	5994.9	2.7
2018	44116.6	286722	4548111.3	2589.6	1191.3	6548	0.0
2019	49176.8	248226.9	3960984.7	1968.5	3294.2	7997.7	0.0
2020	56464.4	214374.6	2560472.7	1703.5	7331.6	6024.6	0.0

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على حوصلة إحصائية 1962-2020، فصل 10 التجارة الخارجية.

الشكل رقم (4): أعمدة بيانية توضح تطور صادرات السلع الرئيسية للجزائر حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى للفترة 2010-2020

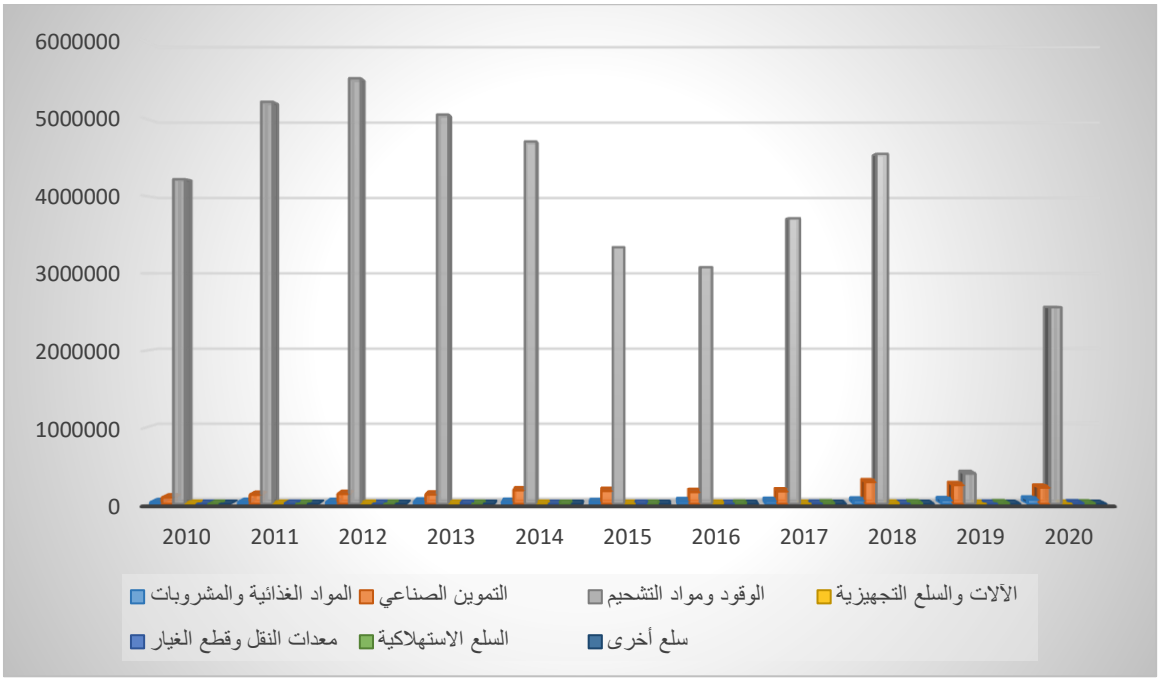

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع المنتجات الصناعية شهد تطورا ملحوظا خلال الفترة (2010-2020)، أما قطاع التموين الصناعي ازداد بشكل مطرد من 86219.4 مليون دولار في 2010 إلى 214374.6 مليون دج في 2020، وإذا ما انتقلنا إلى قطاع الوقود ومواد التشحيم شهد تذبذبا، حيث وصل إلى أعلى مستوى له في 2018 بقيمة 4548111.3 مليون دج، ثم انخفض ليصل إلى 2560472.7 مليون دج في 2020.

ثم يأتي قطاع الآلات والسلع التجهيزية الذي حافظ على مستوى نسبي خلال هذه الفترة، حيث تراوحت قيمته بين 733.7 مليون دج في 2015 و2589.6 مليون دج في 2018، أما قطاع المواد الغذائية والمشروبات أظهر تذبذبا، حيث وصل إلى أعلى مستوى له في 2019 بقيمة 49176.8 مليون دج، قبل أن ينخفض إلى 56464.4 مليون دولار في 2020، وبالنسبة لقطاع معدات النقل وقطع الغيار شهد تقلبات كبيرة، حيث انخفض من 987.8 مليون دولار في 2010 إلى 177.1 مليون دولار في 2016، ثم ارتفع إلى 7331.6 مليون دج في 2020، يليه قطاع السلع الاستهلاكية الذي شهد تذبذبا، حيث تراوحت قيمته بين 499.2 مليون دج في 2014 و7997.7 مليون دولار في 2019.

كما لاحظنا أن هناك بعض المنتجات الأخرى المدرجة في الجدول بقيم صغيرة نسبيا، والتي تشكل جزءا ضئيلا من إجمالي المنتجات المذكورة.

نستنتج أن الجدول يظهر تطورات متباينة عبر مختلف قطاعات المنتجات خلال الفترة 2010-2020، مع وجود تذبذبات وتغيرات كبيرة في بعض القطاعات الرئيسية.

المطلب الرابع: تركيبة الواردات

في هذا المطلب سنتطرق إلى التطور في نسب الواردات حسب فوج المنتجات خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2022.

الجدول رقم (5): تطور تركيبة الواردات للجزائر حسب فوج المنتجات للفترة 2010-2022

الوحدة (ملايين الدولارات)

الواردات	المنتجات الغذائية	الطاقة	المواد الأولية	المنتجات نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	المنتجات الاستهلاكية	إجمالي السلع
2010	5 726	888	1 335	9 446	325	14 794	5 687	38 201
2011	9 261	1 094	1 676	10 047	364	17 074	4 907	44 423
2012	8 483	4 659	1 729	9 994	310	12 558	9 635	51 050
2013	9 013	4 139	1 732	10 642	477	15 233	10 539	54 468
2014	10 550	2 720	1 812	12 301	629	18 115	9 894	59 019
2015	8 946	2 247	1 489	11 482	638	16 369	8 243	52 086
2016	7 855	1 234	1 490	10 972	479	14 709	7 904	48 882
2017	8 069	1 899	1 456	10 483	585	13 368	8 129	48 076
2018	8 199	977	1 814	10 468	537	12 824	9 312	47 589
2019	7 694	1 369	1 921	9 840	437	10 845	7 934	43 806
2020	7 723	890	2 199	7 614	198	8 697	5 577	35 421
2021	8 877	513	3 401	7 313	247	9 158	6 498	37 405
2022	10 369	581	4 037	9 581	204	8 321	5 282	38 757

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على إحصائيات بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010-2022 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الشكل رقم (5): أعمدة بيانية توضح تطور تركيبة الواردات للجزائر حسب فوج المنتجات للفترة 2010-2022

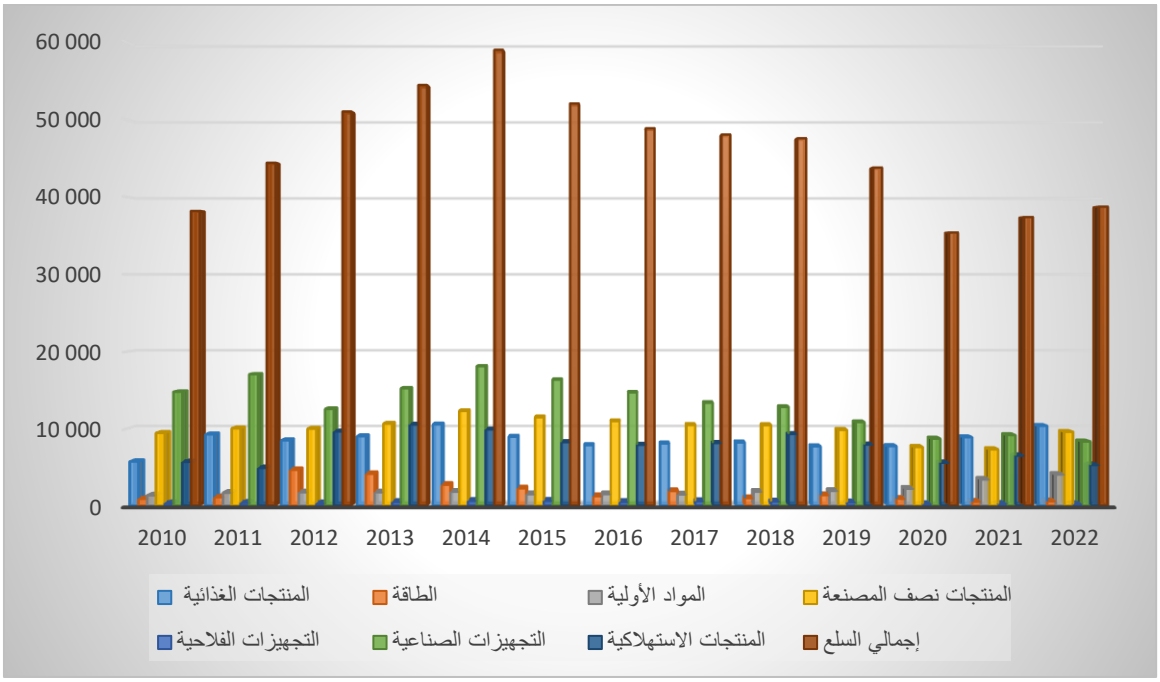

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول يتبين لنا أن المنتجات الغذائية بلغت قيمة وارداتها في عام 2010 ما يعادل 5726 مليون دولار ثم ارتفعت إلى 10369 مليون دولار سنة 2022، مما يظهر زيادة تدريجية في قيمة واردات المنتجات الغذائية، وهذا يشير إلى اعتماد الجزائر على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائية المتزايدة.

ثم حدث انخفاض في قيمة واردات الطاقة (المنتجات النفطية والغاز الطبيعي) بشكل عام على مدى الفترة المحددة؛ حيث بلغت سنة 2010 قيمة 888 مليون دولار ثم انخفضت إلى قيمة 513 مليون دولار سنة 2021 وقد يدل ذلك جزئيا إلى تراجع أسعار النفط والغاز في بعض السنوات، ولكنه قد يكون أيضا نتيجة للجهود المستمرة لتعزيز الاعتماد الذاتي على الطاقة المتجددة وتنويع مصادر الطاقة.

أما بالنسبة للمواد الأولية لاحظنا زيادة تدريجية فقد بلغت ذروتها سنة 2014 بقيمة 12301 مليون دولار، مما يعكس اعتماد الجزائر على هذه الموارد لدعم قطاعات الصناعة والتصنيع المحلية، وتشير البيانات إلى انخفاض قيمة واردات التجهيزات الفلاحية والصناعية على مدى الفترة المحددة وقد يرجع ذلك إلى جهود تعزيز الإنتاج المحلي وتحسين الصناعات الوطنية، ثم يتبعها استقرار واردات المنتجات الاستهلاكية نسبيا حيث بلغت سنة 2011 قيمة 4907 مليون دولار ثم ارتفعت 10539 مليون دولار سنة 2013.

نستنتج أن الجزائر تعمل على تحقيق تحول في تركيبة وارداتها، مع تركيز أكبر على المنتجات الغذائية والمواد الأولية، وتقليل الاعتماد على الواردات الطاقية.

الجدول رقم (6): تطور واردات السلع الرئيسية للجزائر حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى للفترة 2010-2020

الوحدة: 10^6 دج

المنتجات	المواد الغذائية والمشروبات	التموين الصناعي	الوقود ومواد التشحيم	الآلات والسلع التجهيزية	معدات النقل وقطع الغيار	السلع الاستهلاكية	سلع أخرى
2010	392523.9	1103883	37460	747567.1	489988.2	240768.6	16.9
2011	709561.2	1085795.5	49433.7	812556.1	517969.7	267185.4	0.0
2012	621057.9	1148440	384293	683118.5	709403.5	360111.9	647.2
2013	656932.7	1262604.8	348147.8	847061.7	778995.4	471701.9	3104.1
2014	754184.6	1449551.4	231946.1	1070495.7	767985.9	444599.1	945.6
2015	789238.6	1669026.5	238684.2	1283065.8	715782.5	493830.1	3831.9
2016	779757.2	1734306.9	176521.7	1304624.4	597887.9	556408.7	5273.2
2017	842133.1	1692355.7	221034	1274017.7	570136.8	506327.7	5292.7
2018	867284.3	1879997	125733.1	1261556.8	780454.5	485826.4	2380.4
2019	825081.7	1838183.2	171467.7	1097	602735.6	480685.5	1011.3
2020	897914.4	1651461.6	116633.6	957386.8	299439.3	436248.3	4542.1

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على حوصلة إحصائية 1962-2020، فصل 10 التجارة الخارجية.

الشكل رقم (6): أعمدة بيانية توضح تطور واردات السلع الرئيسية للجزائر حسب تصنيف الفئات الاقتصادية الكبرى للفترة 2010-2020

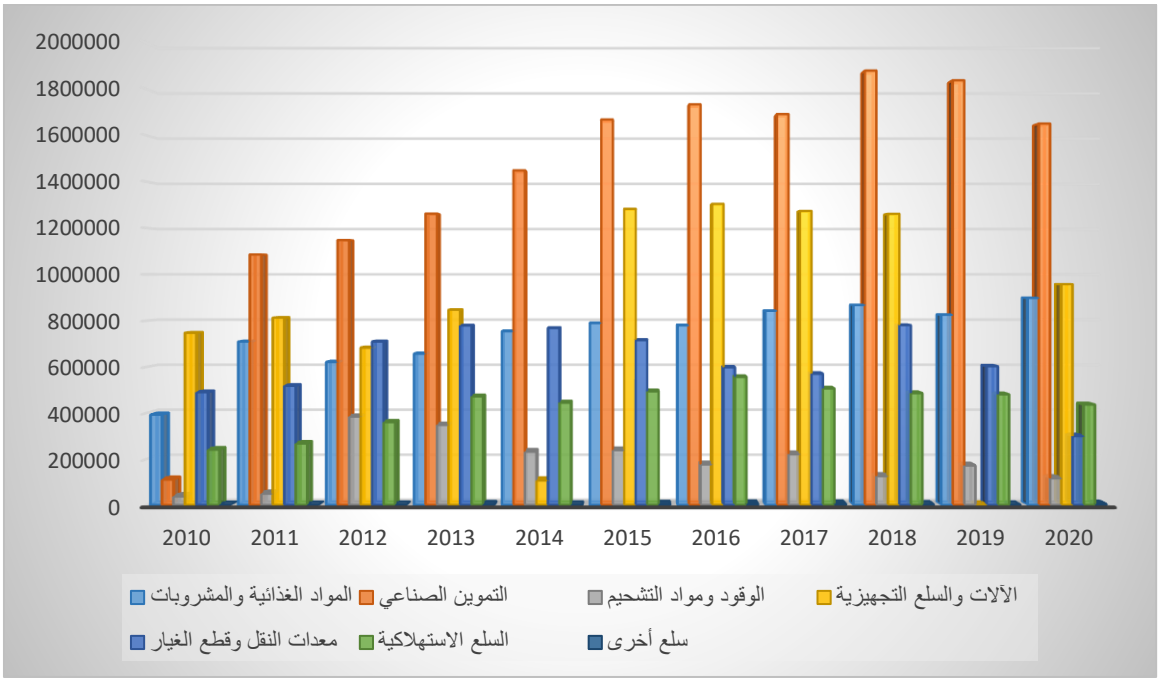

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول يتبين لنا أن واردات المواد الغذائية والمشروبات تظهر هذه الفئة زيادة مستمرة من 392523.9 مليون دينار جزائري في عام 2010 إلى 897914.4 مليون دينار جزائري في عام 2020، مما يشير إلى زيادة الطلب على المنتجات الغذائية والمشروبات، كانت أكبر زيادة بين عامي 2010 و2011، من 392523.9 إلى 709561.2 مليون دينار جزائري، أما واردات التموين الصناعي فتمثل هذه الفئة أكبر حصة من الواردات حيث ارتفعت من 1103883 مليون دينار جزائري في عام 2010 إلى 1651461.6 مليون دينار جزائري في عام 2020 وبلغت واردات هذه الفئة ذروتها في عام 2016 عند 1734306.9 مليون دينار جزائري قبل أن تنخفض قليلا في السنوات التالية.

أما واردات الوقود ومواد التشحيم فكانت واردات هذه الفئة متقلبة بشكل نسبي، تتراوح من انخفاض بلغ 116633.6 مليون دينار جزائري في عام 2020 إلى ذروة بلغت 384293 مليون دينار جزائري في عام 2012، وهذا يظهر انخفاضا في واردات الوقود ومواد التشحيم على مر السنين، ويرجع ذلك على الأرجح إلى التغييرات في سياسات الطاقة والإنتاج المحلي، وبخصوص واردات الآلات والسلع التجهيزية ازدادت من 747567.1 مليون دينار جزائري في عام 2010 إلى 1261556.8 مليون دينار جزائري في عام 2018، ومع ذلك انخفضت في السنوات اللاحقة، لتصل إلى 957386.8 مليون دينار جزائري في عام 2020، أما

بالنسبة لواردات معدات النقل وقطع الغيار فقد تذبذبت واردات هذه الفئة مع ذروة بلغت 780454.5 مليون دينار جزائري في عام 2018 وانخفاض إلى 299439.3 مليون دينار جزائري في عام 2020 وقد يدل هذا الانخفاض في عام 2020 إلى تأثير جائحة كوفيد-19 على قطاع النقل.

وارتفعت واردات السلع الاستهلاكية من 240768.6 مليون دينار جزائري في عام 2010 إلى 556408.7 مليون دينار جزائري في عام 2016، مما يعكس زيادة الطلب المحلي ثم انخفضت قيمة واردات السلع الاستهلاكية في السنوات اللاحقة، لتصل إلى 436248.3 مليون دينار جزائري في عام 2020.

نستنتج أن واردات الجزائر تهيمن عليها مستلزمات الصناعة، مما يعكس تركيز البلاد على التنمية الصناعية والاستثمار في البنية التحتية، وتظهر التقلبات في الفئات الأخرى تغير أنماط الاستهلاك والأولويات الاقتصادية على مر السنين.

المطلب الخامس: الزبائن العشرة الأوائل للجزائر من 2010-2020 والتجارة العربية البينية

تعد التجارة الخارجية من العوامل الأساسية التي تؤثر في اقتصاد الدول، وتعتبر العلاقات التجارية بين الدول العربية أحد الجوانب الهامة للتجارة العالمية، سنتناول استعراضا للزبائن العشرة الأوائل للجزائر خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2020، بالإضافة إلى التجارة العربية البينية.

الفرع الأول: الزبائن العشرة الأوائل للجزائر من 2010-2020

سنقوم بتحليل الزبائن العشرة الأوائل للجزائر خلال الفترة المذكورة. يتعلق ذلك بالدول التي تمتلك أعلى قيمة في التجارة مع الجزائر، سواء كانت زبائنا رئيسيين للصادرات الجزائرية أو مصدرين رئيسيين للواردات الجزائرية، سيتم تحليل البيانات الإحصائية المتاحة لتلك الفترة لتحديد هذه الدول العشرة الأوائل وتقييم أهميتها في تجارة الجزائر.

الجدول رقم (7): الزبائن العشرة الأوائل للجزائر من 2010-2013

الوحدة: مليون (دج)

2010		2011		2012		2013	
الدول	القيمة	النسبة%	الدول	القيمة	النسبة%	الدول	القيمة	النسبة%	الدول	القيمة	النسبة%
و.م.أ	1077795.6	24.2	و.م.أ	1 107 031,8	20.6	ايطاليا	911 089,8	16,0	اسبانيا	818 497,9	15,7
ايطاليا	684236.3	15.4	ايطاليا	764 070,0	14.2	و.م.أ	852 974,9	15.0	ايطاليا	705 101,7	13,5
اسبانيا	640559.6	10.4	اسبانيا	525 881,3	9.8	اسبانيا	618 023,8	10,9	بريطانيا	561 127,9	10,8
هولندا	324533.7	7.3	فرنسا	478 132,0	8.9	فرنسا	484 660,0	8,5	فرنسا	508 398,9	9,7
فرنسا	294321.9	6.6	هولندا	359 773,7	6.7	هولندا	416 011,6	7,3	و.م.أ.	480 204,8	9,2
كندا	231567.1	5.2	كندا	326 282,0	6.1	كندا	402 188,8	7,1	هولندا	368 858,9	7,1
تركيا	210738.8	4.7	البرازيل	236 661,8	4.4	بريطانيا	290 285,7	5,1	كندا	234 871,0	4,5
البرازيل	188275.5	4.2	بريطانيا	208 934,3	3.9	البرازيل	268 713,9	4,7	البرازيل	230 289,8	4,4
بلجيكا	149692.4	3.4	تركيا	184 775,9	3.4	تركيا	207 704,8	3,7	تركيا	188 282,1	3,6
الهند	121998.4	2.7	الهند	163 091,7	3.0	الصين	201 356,7	3,5	الصين	188 117,4	3,6

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على إحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2020، الفصل العاشر التجارة الخارجية.

الشكل رقم (7): أعمدة بيانية توضح الزبائن العشرة الأوائل للجزائر من 2010-2013

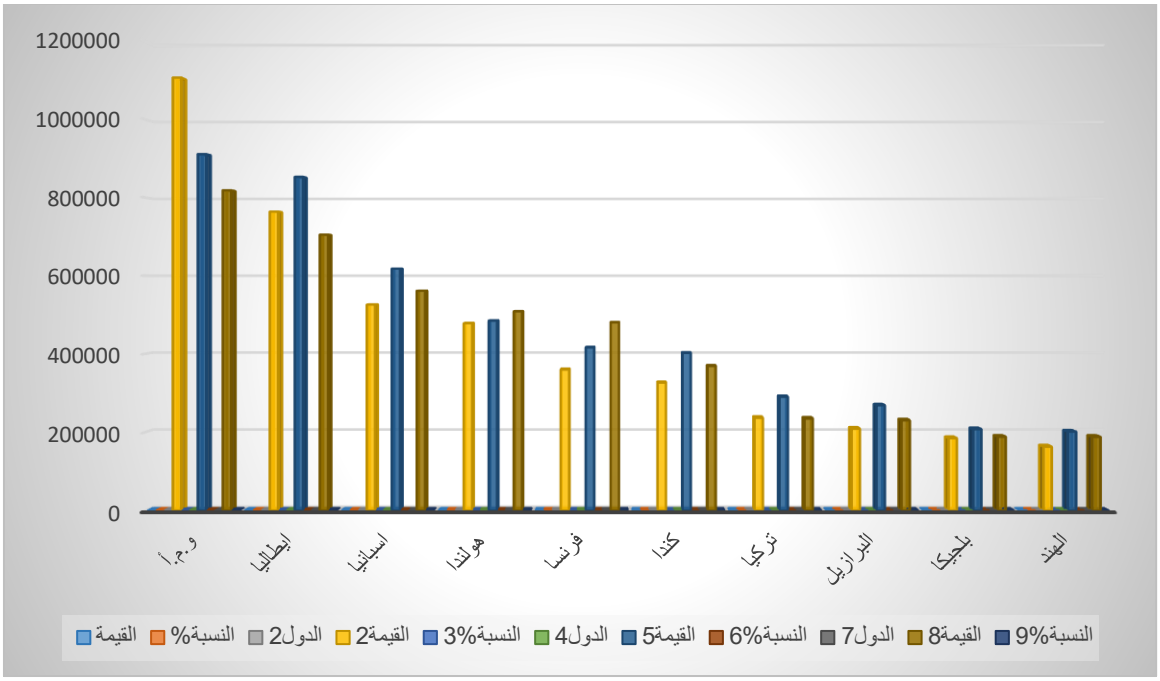

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ خلال 2010 و2011 أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكبر مستورد للصادرات الجزائرية في كلا السنتين، بنسبة 24.2% سنة 2010 و20.6% سنة 2011، إيطاليا جاءت في المرتبة الثانية، بنسب 15.4% سنة 2010 و14.2% سنة 2011، إسبانيا كانت ثالث أكبر مستورد، بنسبة 10.4% سنة 2010 و9.8% سنة 2011، هناك تغييرات في ترتيب باقي الدول بين السنتين، مثل فرنسا التي ارتفعت من المرتبة الخامسة سنة 2010 إلى الرابعة سنة 2011.

كندا حافظت على مركزها بين الدول الرئيسية المستوردة للصادرات الجزائرية في كلا السنتين، أما البرازيل وتركيا شهدت ارتفاعا في نسب استيرادها للصادرات الجزائرية بين 2010 و2011، أما بعض الدول كبلجيكا والهند شهدت انخفاضا طفيفا في نسبة استيرادها بين السنتين.

أما خلال سنتي 2012 و2013 نلاحظ أن إيطاليا كانت أكبر مستورد للصادرات الجزائرية سنة 2012 بنسبة 16.0%، في حين أن إسبانيا استحوذت على المركز الأول سنة 2013 بنسبة 15.7%، أما الولايات المتحدة الأمريكية حلت في المركز الثاني سنة 2012 بنسبة 15.0%، ثم تراجعت إلى المركز الرابع سنة 2013 بنسبة 9.2%، وإسبانيا كانت ثالث أكبر مستورد سنة 2012 بنسبة 10.9%، ثم تقدمت إلى المركز الأول سنة 2013، وبخصوص فرنسا حافظت على مركزها ضمن أهم الدول المستوردة، إذ جاءت في المركز الرابع سنة 2012

ثم تقدمت إلى المركز الثالث سنة 2013، أما هولندا والبرازيل والصين كانت من بين الدول المستوردة الرئيسية خلال هذه الفترة، ثم تأتي بريطانيا التي انتقلت من المركز السابع سنة 2012 إلى المركز الثالث سنة 2013.

وشهدت زيادة في نسبة استيرادها للصادرات الجزائرية خلال هذه السنوات، أما كندا تراجعت من المركز السادس سنة 2012 إلى المركز السابع سنة 2013.

ويمكن أن تكون هذه التغييرات ناتجة عن عوامل مختلفة مثل تغيرات في الطلب على المنتجات الجزائرية، أو تغيرات في السياسات التجارية بين الدول المعنية.

الجدول رقم (8): الزبائن العشرة الأوائل للجزائر من 2014-2017

الوحدة: مليون (دج)

2014		2015		2016		2017	
الدول	القيمة	النسبة%	الدول	القيمة	النسبة%	الدول	القيمة	النسبة%	الدول	القيمة	النسبة%
اسبانيا	745 368.7	15.2	اسبانيا	626 649.8	17.7	إيطاليا	569 199.2	17.4	إيطاليا	628 404.6	16.0
إيطاليا	648 042.9	13.2	إيطاليا	535 074.1	15.1	اسبانيا	423 938.3	12.9	فرنسا	494 598.2	12.6
فرنسا	543 223.6	11.0	فرنسا	465 412.6	13.2	و.م.أ	422 518.4	12.9	اسبانيا	458 048.9	11.7
بريطانيا	431 813.3	8.8	بريطانيا	247 013.5	7.0	فرنسا	374 183.8	11.4	و.م.أ	387 113.6	9.9
هولندا	398 870.6	8.1	و.م.أ	224 723.4	6.4	البرازيل	176 624.2	5.4	البرازيل	237 539.1	6.0
و.م.أ	377 289.2	7.7	هولندا	200 281.3	5.7	هولندا	160 741.8	4.9	هولندا	212 475.8	5.4
البرازيل	216 816,9	4.4	تركيا	183 659.2	5.2	تركيا	146 900.8	4.5	تركيا	205 066.3	5.2
تركيا	206 547.7	4.2	البرازيل	150 636.0	4.3	كندا	142 153.0	4.3	بريطانيا	179 292.7	4.6
الصين	149 223.2	3.0	بلجيكا	101 603.3	2.9	بريطانيا	115 984.4	3.5	البرتغال	106 694.0	2.7
بلجيكا	145 805.1	3.0	البرتغال	92 704.3	2.6	بلجيكا	107 900.1	3.3	بلجيكا	102 762.8	2.6

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على إحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2020، الفصل العاشر التجارة الخارجية

الشكل رقم (8): أعمدة بيانية توضح الزبائن العشر الأوائل 2014-2017

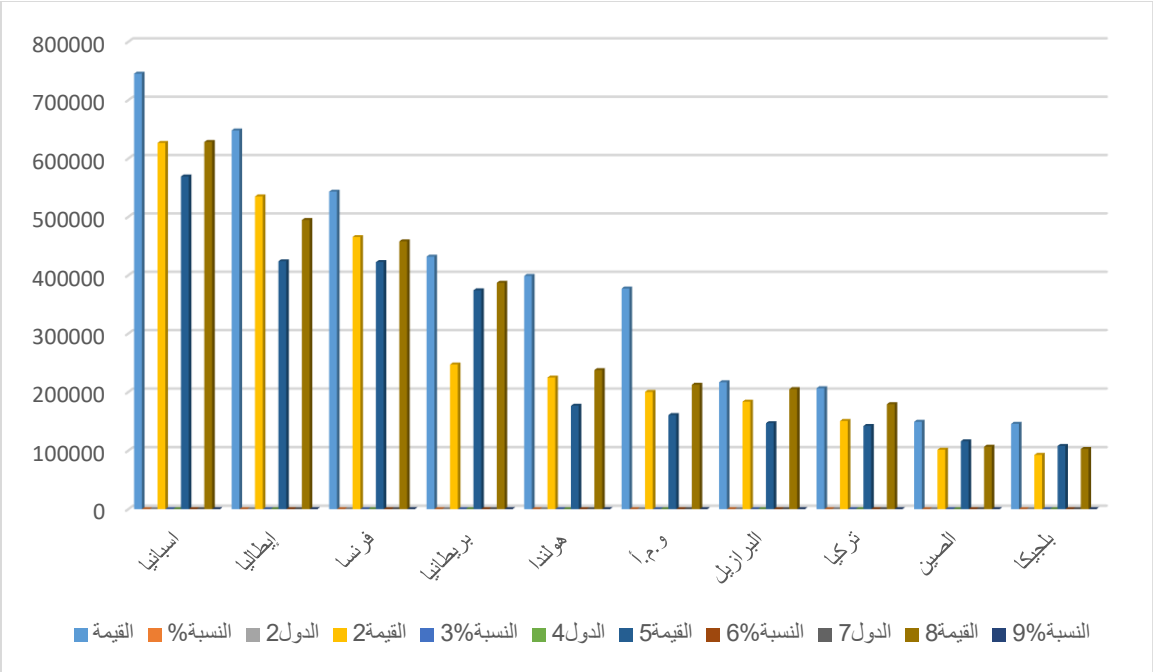

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول أعلاه

الجدول أعلاه يسلط الضوء على الزبائن العشرة الأوائل للجزائر في الفترة من عام 2014 إلى عام 2017، حيث يتم تقديم القيمة المالية للتجارة بين الجزائر وتلك الدول، بالإضافة إلى النسبة المئوية التي تمثلها كل دولة من إجمالي التجارة، وهذا ما سنوضحه بنوع من التفصيل كما يلي:

قيمة التجارة مع **إسبانيا** التي استحوذت على المرتبة الأولى بلغت 745368.7 مليون دينار جزائري، وتمثلت في 15.2% من إجمالي التجارة، أما في عام 2015 انخفضت قيمة التجارة إلى 626649.8 مليون دينار جزائري، وتمثلت في 17.7% من إجمالي التجارة.

أما إيطاليا فنلاحظ أن قيمة التجارة بلغت 648042.9 مليون دينار جزائري في 2014، وتمثلت في 13.2% من إجمالي التجارة، أما في 2015 انخفضت إلى 535074.1 مليون دينار جزائري، وتمثلت في 15.1% من إجمالي التجارة.

وبخصوص قيمة التجارة مع فرنسا بلغت 543223.6 مليون دينار جزائري في 2014، وتمثلت في 11.0% من إجمالي التجارة، ثم انخفضت إلى 465412.6 مليون دينار جزائري سنة 2015، وتمثلت في 13.2% من إجمالي التجارة، ثم تأتي على التوالي بريطانيا وهولندا والو.م.أ والبرازيل **وتركيا تحتل المرتبة الثامنة** ثم تأتي الصين وبلجيكا في المراتب الأخيرة.

من خلال المقارنة بين عامي 2014 و2015، يلاحظ أن إسبانيا وإيطاليا ظلتا أكبر شريكين تجاريين للجزائر، ولكن نسبتهما ارتفعت من 15.2% و13.2% إلى 17.7% و15.1% على التوالي. كما انخفضت نسبة الواردات من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

أما خلال سنتي 2016 و2017 نلاحظ أن إيطاليا تحتل المرتبة الأولى في كلا العامين من حيث القيمة الإجمالية للتجارة مع الجزائر، حيث سنة 2016 بلغت 569199.2 بنسبة 17.4 أما سنة 2017 تراجعت قليلا وبلغت 628404.6 بنسبة 16.0.

أما فرنسا وإسبانيا وو.م.أ ظهرت هذه الدول في المراكز الثانية، الثالثة، والرابعة بالترتيب في كلا العامين، ولكن هناك تغيير في الترتيب بينهم في عام 2017، أما البرازيل وهولندا وتركيا وكندا زادت قيمة التجارة مع هذه الدول في عام 2017 بالمقارنة مع عام 2016، مع تراجع نسب القيمة في بعض الحالات، وبريطانيا والبرتغال وبلجيكا تراجعت قيمة التجارة مع هذه الدول بين العامين 2016 و2017، مع بعض الاستثناءات مثل بريطانيا التي زادت قيمة التجارة معها قليلا في عام 2017.

الجدول رقم (09): الزبائن العشرة الأوائل للجزائر من 2018-2020

الوحدة: مليون (دج)

2018			2019			2020		
الدول	القيمة	النسبة%	الدول	القيمة	النسبة%	الدول	القيمة	النسبة%
إيطاليا	703 783.6	14.4	فرنسا	587 280.7	13.7	إيطاليا	409 613.5	14.4
اسبانيا	591 253.8	12.1	إيطاليا	547 802.5	12.8	فرنسا	390 197.9	13.7
فرنسا	586 258.8	12.0	اسبانيا	485 182.8	11.4	اسبانيا	289 682.4	10.2
و.م.أ	471 512.4	9.6	بريطانيا	270 121.8	6.3	تركيا	251 644.9	8.8
بريطانيا	318 423.6	6.5	و.م.أ	259 124.9	6.1	الصين	138 170.4	4.9
تركيا	276 000.7	5.6	تركيا	249 959.0	5.9	تونس	122 500.8	4.3
البرازيل	262 380.1	5.4	الصين	201 519.8	4.7	هولندا	121 696.2	4.3
هولندا	248 414.7	5.1	هولندا	192 216.2	4.5	اليونان	97 427.7	3.4
الهند	178 607.4	3.7	الهند	188 593.7	4.4	ماليزيا	92 364.3	3.2
الصين	178 607.4	3.0	جمهورية كوريا	167 301.4	3.9	البرازيل	86 233.8	3.0

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على إحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2020، الفصل العاشر التجارة الخارجية

الشكل رقم (09): أعمدة بيانية توضح الزبائن العشرة الأوائل للجزائر من 2018-2020

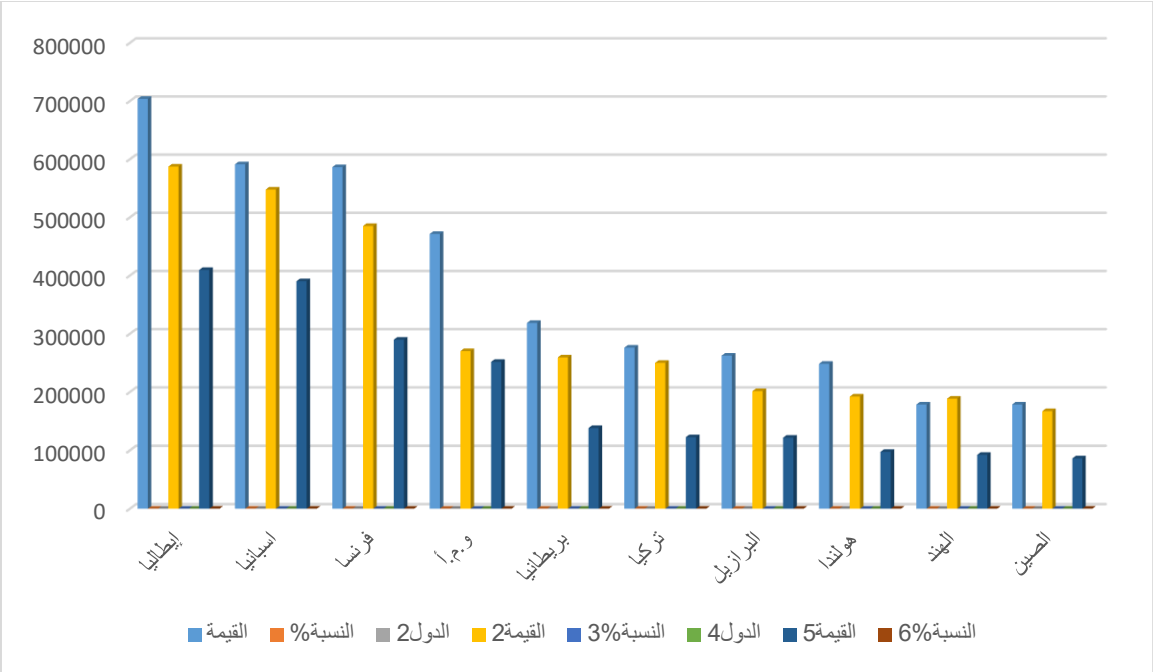

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه في 2018 كان أكبر شريك تجاري للجزائر في هذا العام هي إيطاليا بقيمة واردات 703783.6 مليون دج وبنسبة 14.4% من إجمالي الواردات، ثم تليها إسبانيا جاءت في المرتبة الثانية بقيمة واردات 591253.8 مليون دج وبنسبة 12.1%، وبعدها فرنسا في المرتبة الثالثة بقيمة واردات 586258.8 مليون دج وبنسبة 12.0%، أما الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المرتبة الرابعة بقيمة واردات 471512.4 مليون دج وبنسبة 9.6%، ثم تأتي بريطانيا في المرتبة الخامسة بقيمة واردات 318423.6 مليون دج وبنسبة 6.5%، وبعدها تركيا في المرتبة السادسة بقيمة واردات 276000.7 مليون دج وبنسبة 5.6%.

وبخصوص 2019 أكبر شريك تجاري للجزائر في هذا العام هي فرنسا بقيمة واردات 587280.7 مليون دج وبنسبة 13.7% من إجمالي الواردات، ثم إيطاليا جاءت في المرتبة الثانية بقيمة واردات 547802.5 مليون دج وبنسبة 12.8%، وبعدها إسبانيا في المرتبة الثالثة بقيمة واردات 485182.8 مليون دج وبنسبة 11.4%، أما بريطانيا احتلت المرتبة الرابعة بقيمة واردات 270121.8 مليون دج وبنسبة 6.3%، أما الولايات المتحدة الأمريكية جاءت في المرتبة الخامسة بقيمة واردات 259124.9 مليون دج وبنسبة 6.1%، تليها تركيا في المرتبة السادسة بقيمة واردات 249959.0 مليون دج وبنسبة 5.9%.

من خلال المقارنة بين عامي 2018 و2019، يلاحظ أن إيطاليا وفرنسا ظلتا أكبر شريكين تجاريين للجزائر، ولكن نسب الواردات منهما تغيرت حيث أصبحت فرنسا الأكبر في 2019 بنسبة 13.7% مقارنة بـ 12.0% في 2018 كما انخفضت نسبة الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

نلاحظ خلال سنة 2020 أن أكبر شريك تجاري للجزائر في هي إيطاليا بقيمة واردات 409613.5 مليون دج وبنسبة 14.4% من إجمالي الواردات، ثم فرنسا جاءت في المرتبة الثانية بقيمة واردات 390197.9 مليون دج وبنسبة 13.7%، تليها إسبانيا في المرتبة الثالثة بقيمة واردات 289682.4 مليون دج وبنسبة 10.2%، ثم تأتي تركيا في المرتبة الرابعة بقيمة واردات 251644.9 مليون دج وبنسبة 8.8%، وبعدها الصين في المرتبة الخامسة بقيمة واردات 138170.4 مليون دج وبنسبة 4.9%، ثم تأتي بعدها تونس في المرتبة السادسة بقيمة واردات 122500.8 مليون دج وبنسبة 4.3%، أما هولندا احتلت المرتبة السابعة بقيمة واردات 121696.2 مليون دج وبنسبة 4.3%، ثم تليها اليونان في المرتبة الثامنة بقيمة واردات 97427.7 مليون دج وبنسبة 3.4%، وعلى التوالي ماليزيا والبرازيل؛ ماليزيا بقيمة واردات 92364.3 مليون دج وبنسبة 3.2% والبرازيل بقيمة واردات 86233.8 مليون دج وبنسبة 3.0%.

نلاحظ أن إيطاليا والصين واليونان ظلوا ضمن قائمة أكبر الشركاء التجاريين للجزائر في 2020 كما ظهرت تونس وماليزيا في المرتبتين السادسة والتاسعة على التوالي وانخفضت نسبة الواردات من فرنسا وإسبانيا مقارنة بالأعوام السابقة.

ملاحظة: من خلال ما تم التعرض له خلال السنوات السابقة من 2010-2020 لاحظنا أن تركيا هي الزبون الأهم والدائم للجزائر وفي كل مرة كانت تتقدم مرتبتها بين الحين والآخر.

الفرع الثاني: التجارة العربية البينية للجزائر خلال الفترة 2020-2021

سنتناول التجارة العربية البينية وتحليلها خلال الفترة المذكورة، سيتم دراسة حجم التجارة بين الدول العربية وتحديد الدول العربية الأكثر تبادلا تجاريا مع الجزائر، سنركز على استعراض القيم الكلية للصادرات والواردات.

الجدول رقم (10): تطور الصادرات السلعية وفقا للمنتج 2020-2021

الوحدة: مليار دولار

المنتج	الحصة (%)	نسبة التغير %	التغير 2020-2021	2021	2020
الوقود	% 55.8	% 67.7	265.1	655.3	390.2
البضائع المصنعة	% 27.5	% 22.8	59.9	322.6	262.6
اللؤلؤ والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي	% 6.7	% -3.3	2.7	78.1	80.8
الخامات والمعادن	% 5.0	% 55.1	20.6	58.1	37.5
المواد الغذائية	% 4.8	% 20.9	9.7	56.2	46.5
المواد الزراعية الخام	% 0.3	% 28.4	0.8	3.7	2.9

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على نشرة ضمان الاستثمار، التجارة العربية لسنة 2021

الشكل رقم (10): أعمدة بيانية توضح تطور الصادرات السلعية وفقا للمنتج 2020-2021

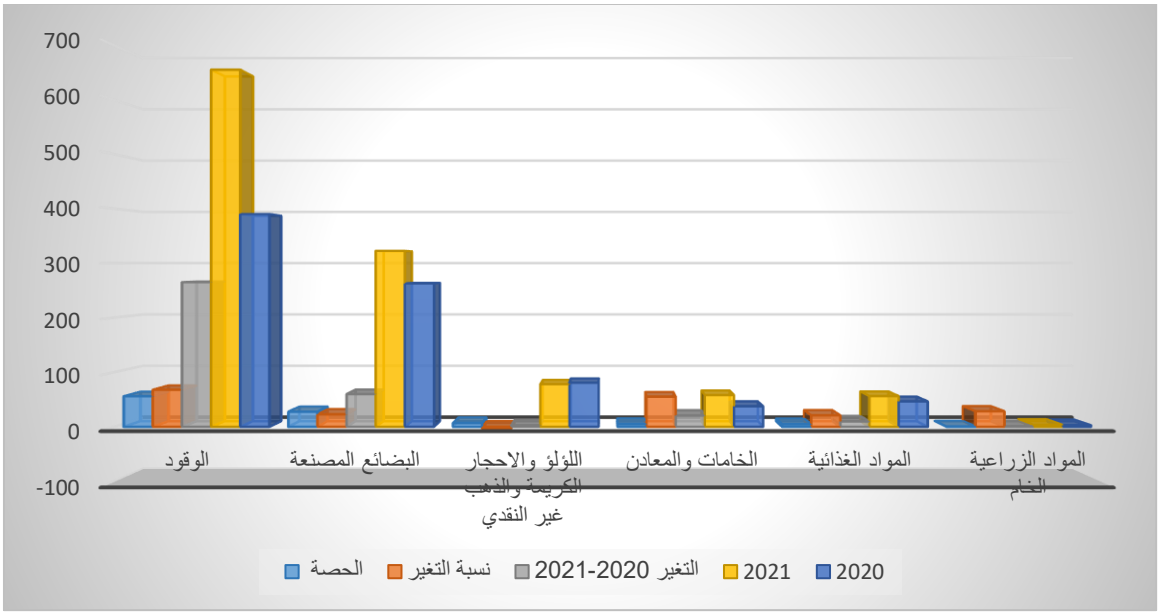

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على الجدول أعلاه

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الوقود شكل أكبر حصة في الصادرات بنسبة 55.8% في 2020 و67.7% في 2021 ثم شهد قطاع الوقود زيادة كبيرة بنسبة 265.1% في قيمة الصادرات، من 390.2 مليون دج في 2020 إلى 655.3 مليون دج في 2021، واحتلت البضائع المصنعة المرتبة الثانية بنسبة 27.5% من الصادرات في 2020 و22.8% في 2021 ثم شهدت زيادة بنسبة 59.9% في قيمة الصادرات، من 262.6 مليون دج في 2020 إلى 322.6 مليون دج في 2021.

أما اللؤلؤ والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي انخفضت حصتها من 6.7% في 2020 إلى 3.3% في 2021 ثم انخفضت قيمة الصادرات بنسبة 2.7% من 80.8 مليون دج إلى 78.1 مليون دج، وبالنسبة للخامات والمعادن زادت حصتها من 5.0% في 2020 إلى 5.5% في 2021 وبعدها ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة 55.1% من 37.5 مليون دج إلى 58.1 مليون دج، أما المواد الغذائية ارتفعت حصتها من 4.8% في 2020 إلى 5.9% في 2021 ثم زادت قيمة الصادرات بنسبة 20.9% من 46.5 مليون دج إلى 56.2 مليون دج، وبخصوص المواد الزراعية الخام زادت حصتها من 0.3% في 2020 إلى 0.4% في 2021 وارتفعت قيمة الواردات بنسبة 28.4% من 2.9 مليون دج إلى 3.7 مليون دج.

نستنتج أن الصادرات شهدت زيادة في قطاعات الوقود، البضائع المصنعة، الخامات والمعادن، والمواد الغذائية والزراعية الخام، بينما انخفضت في قطاع اللؤلؤ والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي.

الواردات السلعية العربية وفقا للمنتج (2020-2021):

الجدول رقم (11): تطور الواردات السلعية وفقا للمنتج 2020-2021

مليار دولار

المنتج	الحصة (%)	نسبة التغير %	التغير 2020-2021	2021	2020
البضائع المصنعة	% 64.2	% 16.6	82.3	576.6	494.3
المواد الغذائية	% 14.2	% 12.6	14.3	127.7	113.4
الوقود	% 8.5	% 70.7	31.4	75.9	44.5
اللؤلؤ والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي	%7.2	%40.3	18.7	65.0	46.3
الخامات والمعادن	%4.0	%64.5	14.2	36.2	22.0
المواد الزراعية الخام	%0.9	%13.7	0.9	7.8	6.9
منتجات أخرى	%0.9	%-62.3	(13.5)	8.2	21.7

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على نشرة ضمان الاستثمار، التجارة العربية لسنة 2021

الشكل رقم (11): أعمدة بيانية توضح تطور الواردات السلعية وفقا للمنتج 2020-2021

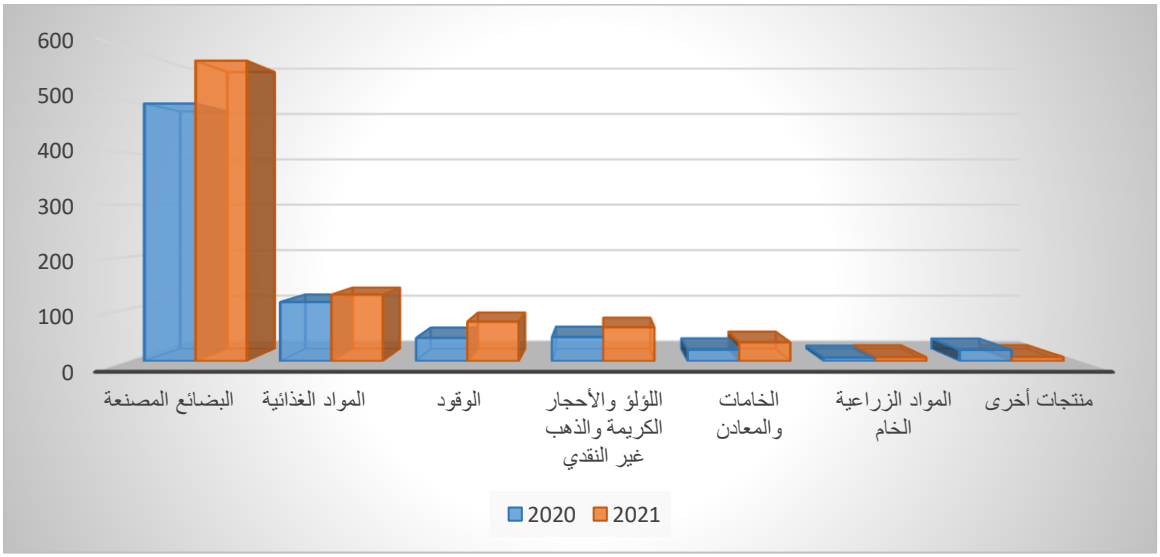

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البضائع المصنعة شكلت أعلى نسبة من إجمالي الواردات بنسبة 64.2% في 2021 مقارنة بـ 64.6% في 2020، وسجلت زيادة بنسبة 16.6% في قيمة الواردات، من 494.3 مليار دولار في 2020 إلى 576.6 مليار دولار في 2021، أما المواد الغذائية احتلت المرتبة الثانية بنسبة 14.2% في 2021 مقابل 14.8% في 2020 وارتفعت قيمة الواردات بنسبة 12.6% من 113.4 مليار دولار في 2020 إلى 127.7 مليار دولار في 2021.

أما الوقود انخفضت حصته من 11.2% في 2020 إلى 8.5% في 2021 زادت قيمة الواردات بنسبة 70.7% من 44.5 مليار دولار إلى 75.9 مليار دولار، أما بالنسبة للؤلؤ والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي ارتفعت حصتها من 6.1% في 2020 إلى 7.2% في 2021 وارتفعت قيمة الواردات بنسبة 40.3% من 46.3 مليار دولار إلى 65.0 مليار دولار.

ثم تأتي الخامات والمعادن التي زادت حصتها من 2.9% في 2020 إلى 4.0% في 2021 وارتفعت قيمة الواردات بنسبة 64.5% من 22.0 مليار دولار إلى 36.2 مليار دولار، أما المواد الزراعية الخام انخفضت حصتها من 0.9% في 2020 إلى 0.9% في 2021 وزادت قيمة الواردات بنسبة 13.7% من 6.9 مليار دولار إلى 7.8 مليار دولار، وبخصوص المنتجات الأخرى انخفضت حصتها من 2.5% في 2020 إلى 0.9% في 2021 وانخفضت قيمة الواردات بنسبة 62.3% من 21.7 مليار دولار إلى 8.2 مليار دولار.

نستنتج أن الواردات السلعية للجزائر شهدت زيادة في قطاعات البضائع المصنعة، المواد الغذائية، الوقود، اللؤلؤ والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي، والخامات والمعادن بينما انخفضت في قطاع المنتجات الأخرى.

-تطور صادرات وواردات السلع العربية خلال 2020-2021:

الجدول رقم (12): تطور صادرات وواردات السلع العربية 2020-2021

الوحدة: مليار دولار

	2020	2021	التغير 2020-2021	نسبة التغير (%)	الحصة من الإجمالي العربي 2021 (%)
الصادرات	23.8	36.7	12.9	% 54.2	3.2
الواردات	34.4	36.0	1.6	% 4.7	4.0
الميزان التجاري السلعي	10.6	0.7	-	% 106.6	11.3

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على نشرة ضمان الاستثمار، التجارة العربية لسنة 2021

الشكل رقم (12): أعمدة بيانية توضح تطور صادرات وواردات السلع العربية 2020-2021

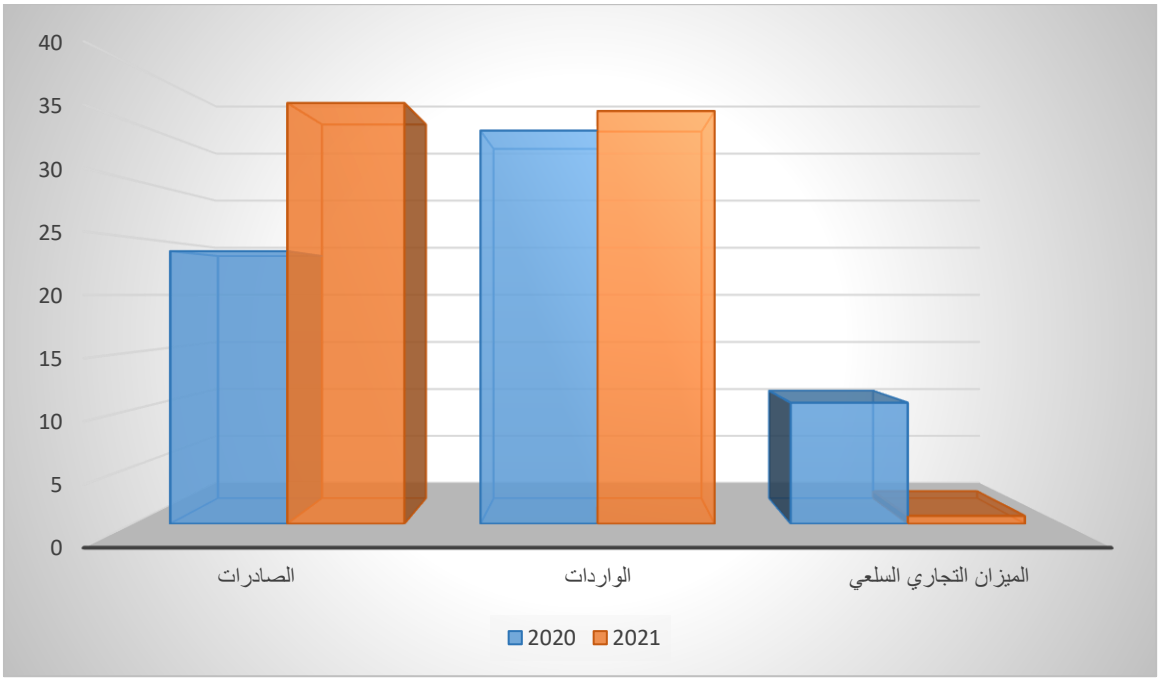

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول أعلاه يمكننا ملاحظة التطور في صادرات وواردات السلع العربية للجزائر خلال الفترة من سنة 2020 إلى سنة 2021، ففي سنة 2020، كانت قيمة الصادرات العربية من الجزائر تبلغ 23.8 مليار دولار، ثم ارتفعت قيمتها في سنة 2021 إلى 36.7 مليار دولار، وبالتالي كانت الزيادة في الصادرات بلغت

12.9 مليار دولار خلال الفترة المذكورة.ونسبة التغير في الصادرات بلغت 54.2٪، مما يعكس نمواً قوياً في الصادرات خلال السنة.

أما الواردات العربية للجزائر بلغت قيمتها 34.4 مليار دولار في سنة 2020، ثم ارتفعت قيمة الواردات إلى 36.0 مليار دولار في سنة 2021 وبالتالي كانت الزيادة في الواردات قد بلغت 1.6 مليار دولار خلال هذه الفترة ونسبة التغير في الواردات بلغت 4.7٪، مما يشير إلى ارتفاع طفيف في الواردات خلال السنة.

كما نلاحظ أن نسبة التغير في الصادرات أكبر بكثير من نسبة التغير في الواردات هذا يشير إلى تحسن في القدرة التنافسية للجزائر في الأسواق العالمية أو زيادة الطلب على منتجاتها.

وبالرغم من ذلك فإن الجزائر حققت نسبة عالية من الصادرات العربية الإجمالية في سنة 2021، حيث بلغت 3.2٪. ويشير هذا الارتفاع في الحصة إلى النمو القوي في الصادرات مقارنة بالواردات، ونستنتج أن هناك تحسن إيجابي في أداء الجزائر في قطاع التجارة الخارجية.

وحققت الجزائر خلال سنة 2020 عجزا في الميزان التجاري قدر بـ 10.6 مليار دولار إلى فائض بلغ 0.7 مليار دولار، أما في سنة 2021 حققت تحسنا في أداء ميزانها التجاري من خلال زيادة حجم الفائض المقدر بـ 106.6 %يشير هذا إلى أن الجزائر قد شهدت انخفاضا كبيرا في فائض ميزانها التجاري خلال السنة 2021، حيث تحول من فائض إلى عجز تجاري.

يمكن أن يكون هذا الانخفاض ناتجا عن عوامل متعددة مثل تغيرات في أسعار السلع العالمية، أو تأثيرات الجائحة على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، ويتطلب هذا الانخفاض اهتماما وتحليلا دقيقا لفهم العوامل المحددة التي أدت إلى هذا التغيير الكبير في الميزان التجاري السلعي للجزائر.

-التجارة العربية البينية للسلع خلال 2020-2021

الجدول رقم (13): تطور التجارة العربية البينية للسلع خلال 2020-2021

(مليار دولار)

	الحصة من الإجمالي البيني 2021	نسبة التغير %	التغير 2021/2020	2021	2020
التجارة العربية البينية	% 1.6	% 15.6	0.8	5.8	5.0

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على نشرة ضمان الاستثمار، التجارة العربية لسنة 2021

الشكل رقم (13): أعمدة بيانية توضح تطور التجارة العربية البينية للسلع خلال 2020-2021

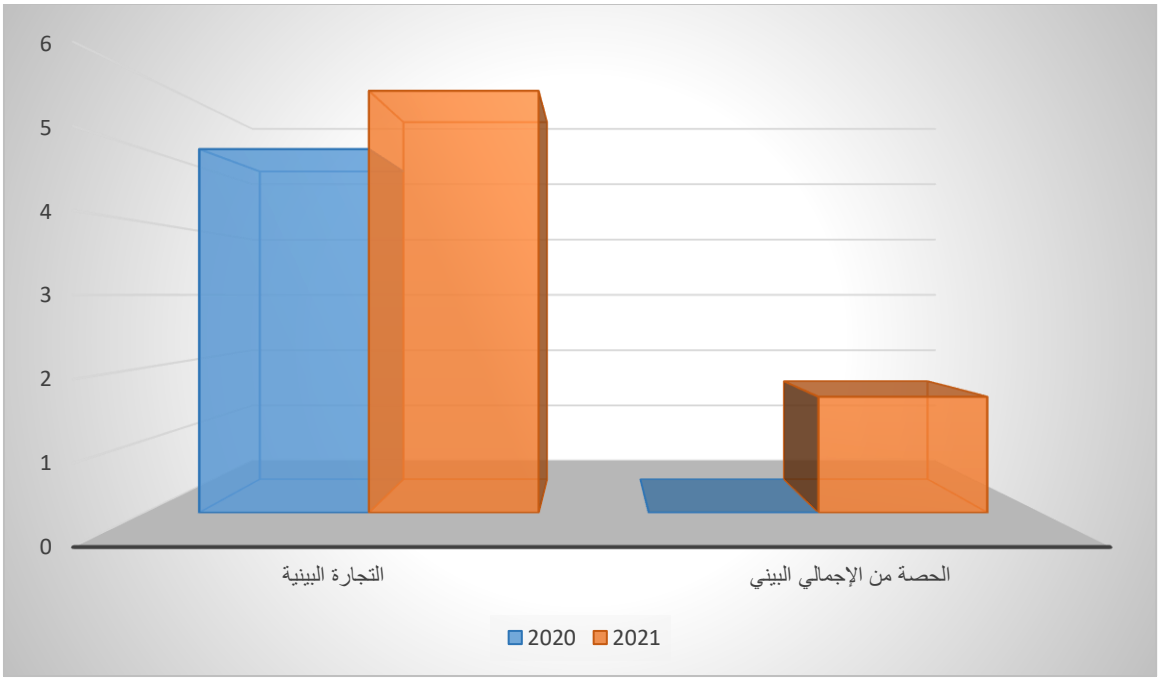

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الحصة من الإجمالي البيني في الجزائر بلغت 5.8% في 2021 مقارنة بـ 5.0% في 2020، أي زيادة بنسبة 15.6%. هذا يعني أن مساهمة الجزائر في الإجمالي البيني الإقليمي ارتفعت بشكل ملحوظ بين سنتي 2020 و2021.

ونسبة التغير الإيجابية البالغة 15.6% تشير إلى أن الجزائر شهدت نموا اقتصاديا قويا خلال هذه الفترة مقارنة بالمنطقة ككل، والتغير الإيجابي بقيمة 0.8 بين 2020 و2021 يؤكد هذا التوجه الإيجابي في الأداء الاقتصادي للجزائر خلال هذه الفترة.

إذن الجدول يظهر أن الجزائر كانت من بين الدول التي حققت نتائج جيدة خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، مما يشير إلى تعافي اقتصادي جيد على مستواها.

-الصادرات والواردات العربية البينية في السلع لسنة 2020-2021:

الجدول رقم (14): تطور الصادرات والواردات العربية البينية في السلع لسنة 2020-2021

مليار دولار

	الحصة من الإجمالي البيني 2021	نسبة التغير %	التغير 2021/2020	2021	2020
الصادرات	% 0.8	% 54.2	0.6	1.7	1.1
الواردات	% 2.9	%4.7	0.2	4.1	3.9

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على نشرة ضمان الاستثمار، التجارة العربية لسنة 2021

الشكل رقم (14): أعمدة بيانية توضح تطور الصادرات والواردات العربية البينية في السلع لسنة 2020-2021

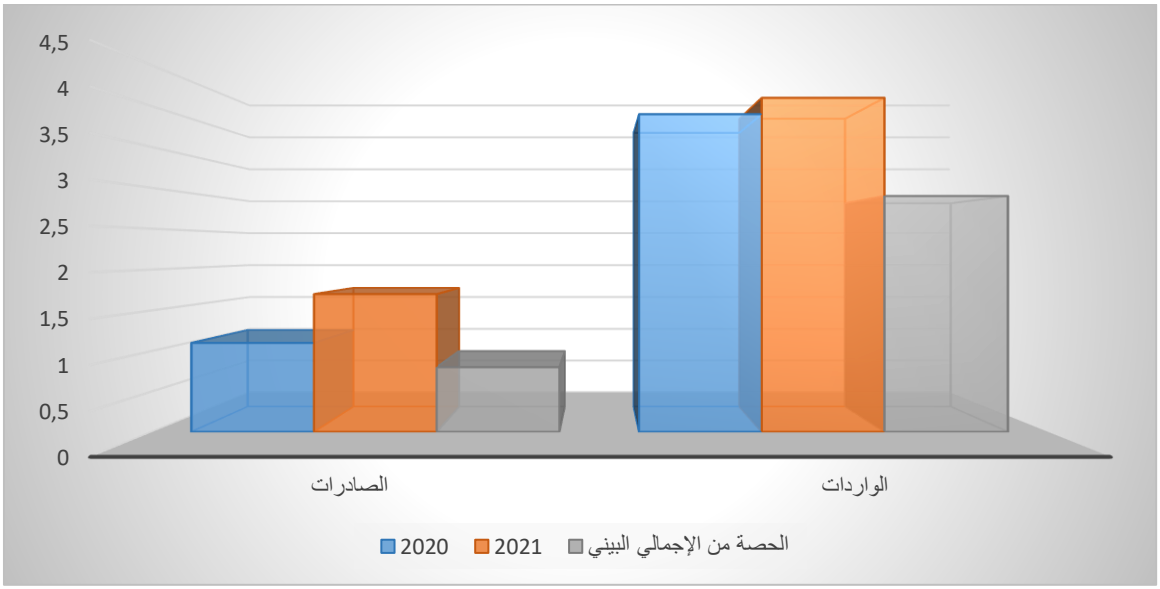

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الحصة من الإجمالي البيني للصادرات في الجزائر في 2021 بلغت 1.7%، في حين كانت 1.1% في 2020 هذا يعني أن مساهمة الجزائر في الناتج الإجمالي البيني للمنطقة ارتفعت بشكل ملحوظ بنسبة 54.2% بين سنتي 2020 و2021، أما نسبة التغير من 2020 إلى 2021 بلغت 54.2%. هذا يشير إلى أن الجزائر حققت نموا اقتصاديا قويا جدا خلال هذه الفترة فاق المتوسط الإقليمي بشكل كبير، أما قيمة التغير بين 2020 و2021 بلغت 0.6 وهذا التغير الإيجابي المرتفع يؤكد قوة الأداء الاقتصادي للجزائر خلال هذه الفترة، فيتضح من الجدول أن الجزائر كانت من بين الدول الأفضل أداء اقتصاديا في المنطقة

خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 وهذا التحسن الكبير في الأداء قد يعكس جهودًا اقتصادية وإصلاحات هيكلية أجرتها الجزائر خلال هذه الفترة.

أما من حيث الواردات نلاحظ أن الحصة من الإجمالي البيني بالنسبة للواردات في الجزائر في 2021 بلغت 4.1%، في حين كانت 3.9% في 2020هذا يعني أن مساهمة الجزائر في الناتج الإجمالي البيني للمنطقة ارتفعت بنسبة 4.7% بين سنتي 2020 و2021، أما نسبة التغير من 2020 إلى 2021 بلغت 4.7%هذا يشير إلى أن الجزائر حققت تطورا اقتصاديا خلال هذه الفترة، على الرغم من أنه ليس بنفس القوة كما في البيانات السابقة، وقيمة التغير بين 2020 و2021 بلغت 0.2، مما يؤكد استمرار تحسن الأداء الاقتصادي للجزائر خلال هذه الفترة.

يتضح من الجدول أن الجزائر حافظت على أداء اقتصادي إيجابي في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020، على الرغم من أن معدل النمو كان أقل وقد يعكس تباطؤا في وتيرة النمو الاقتصادي للجزائر مقارنة بالسنة السابقة.

-تجارة السلع والخدمات في الدول العربية لسنة 2021 -2022:

الجدول رقم (15): تطور تجارة السلع والخدمات في الدول العربية لسنة 2021 -2022

(مليار دولار)

الصادرات						الواردات		
نسبة التغير 2022-2023 %	نسبة التغير 2021-2022 %	2022	2021	نسبة التغير 2022-2023 %	نسبة التغير 2021-2022 %	2022	2021
1.1	20.8	53.5	44.3	10.1	44.7	60.5	41.8

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على نشرة ضمان الاستثمار، التجارة العربية لسنة 2021

الشكل رقم (15): أعمدة بيانية توضح تطور تجارة السلع والخدمات في الدول العربية لسنة 2021 – 2022

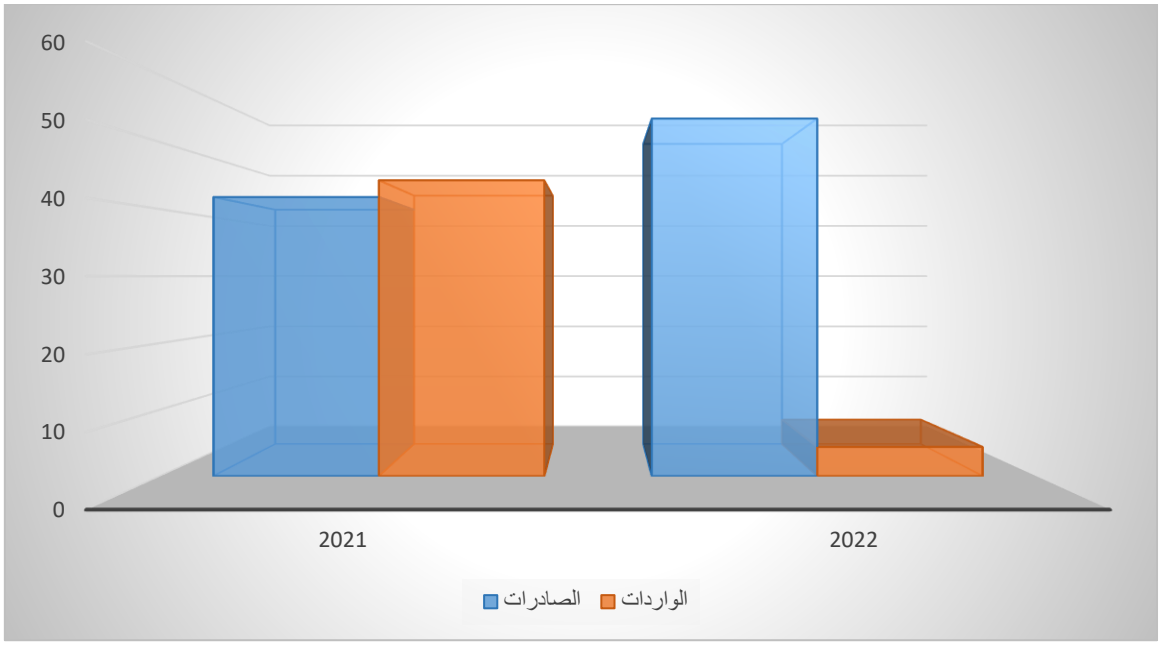

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على معطيات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الصادرات في عام 2021 بلغت 44.3 مليار دولار ثم ارتفعت في عام 2022 إلى 53.5 مليار دولار، بنسبة زيادة 20.8% والمتوقع أن تزداد قيمة الصادرات في عام 2023 بنسبة 1.1% مقارنة بعام 2022.

أما بالنسبة قيمة الواردات في عام 2021 بلغت 41.8 مليار دولار ثم ارتفعت في عام 2022 إلى 60.5 مليار دولار، بنسبة زيادة 44.7.% والمتوقع أن تزداد قيمتها في عام 2023 بنسبة 10.1% مقارنة بعام 2022.

نستنتج أن تجارة السلع والخدمات في الدول العربية شهدت زيادة ملحوظة في كل من الصادرات والواردات خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021 ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في الصادرات والواردات، ولكن بوتيرة أبطأ في عام 2023 مقارنة بعام 2022 ويعكس ذلك التعافي التدريجي للاقتصادات العربية من تداعيات جائحة كوفيد-19.

المبحث الثاني: رقمنة قطاع الجمارك الجزائرية

شهد قطاع الجمارك الجزائرية تحولا ملحوظا نحو الرقمنة والتحديث، بهدف تحسين فعالية الإجراءات الجمركية وتعزيز الشفافية والرقابة، حيث أن هذا التحول يأتي ضمن الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

المطلب الأول: التجارة الخارجية بين الماضي والحاضر

من خلال اطلاعنا على احصائيات التجارة الخارجية في السنوات الماضية والوقت الراهن لاحظنا أنها؛ شهدت نموا كبيرا ما بين السنوات السابقة والوقت الحالي، حيث ارتفع إجمالي حجم التجارة العالمية بشكل كبير في الماضي، هذا النمو كان بفضل التحرير التدريجي للتجارة والتطورات التكنولوجية، وظهور العولمة الاقتصادية، حيث كان هناك تنوع في المنتجات المتداولة ففيما مضى كانت التجارة تركز بشكل رئيسي على السلع الأولية والمواد الخام ولكن في الوقت الحالي أصبحت التجارة الدولية تشمل مجموعة واسعة من المنتجات بما في ذلك السلع الصناعية، والخدمات، والمنتجات التكنولوجية والرقمية.

ثم كانت التجارة الدولية مهيمنة من قبل الدول المتقدمة اقتصاديا في الماضي أي هناك انفتاح على الدول الأوروبية ثم برزت اقتصادات جديدة مثل الصين والهند والبرازيل كدولتين رئيسيتين في التجارة العالمية، وبالنسبة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية؛ كانت التجارة الدولية تتم بشكل رئيسي على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، ثم في الوقت الحالي ظهرت العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي وآسيا-المحيط الهادئ التي لعبت دورا مهما في تنظيم التجارة الدولية.

ومع ظهور التطورات التكنولوجية والرقمية كانت التجارة الدولية تعتمد بشكل كبير على الوسائل التقليدية للنقل والاتصالات، وبعدها أثرت التطورات التكنولوجية والرقمية بشكل كبير على طرق إجراء المعاملات التجارية والوصول إلى الأسواق العالمية.

وبالتالي نستنتج أن التجارة الدولية شهدت تطورات كبيرة بين الماضي والحاضر من حيث الحجم والتنوع والمشاركين الرئيسيين والبنية التحتية المستخدمة، وقد كان لهذه التطورات تأثير كبير على النمو الاقتصادي العالمي والتكامل الاقتصادي على مستوى العالم.

المطلب الثاني: تبسيط الإجراءات الجمركية

إن الإجراءات الجمركية ما هي إلا مجموعة من القواعد والخطوات الفعلية الضرورية لإنفاذ النظام الجمركي، انطلاقا من أول خطوة وحتى آخر إجراء، وبالتالي الإفراج الفعلي عن البضائع المستوردة، ويمكن تلخيص سلسلة

العمليات التي تمر بها البضائع المستوردة من لحظة وصولها إلى أن يتم إخراجها من الحرم الجمركي، في الخطوات المنفصلة التالية، علما أن لنوع وطبيعة البضائع المستوردة تأثير واضح على الخطوات التي ينبغي إتباعها: (بورويس، 2014، صفحة 273)

الجدول رقم (16): الخطوات المختلفة للإفراج عن البضائع المستوردة

الخطوة	البيان	تدخل الجمارك
1	وصول وإنزال البضائع	–
2	إحضار البضائع إلى الحرم الجمركي	نعم
3	وضع البضائع تحت تصرف الجمارك في مخازن مؤقتة	نعم
4	تقديم وتسجيل التصريح الجمركي المفصل	نعم
5	قبول وإقرار التصريح الجمركي	نعم
6	مراقبة التصريح مراقبة وثائقية	نعم
7	الفحص المادي للبضائع	نعم
8	مراقبة البضائع من قبل جهات أخرى كالمواصفات والصحة النباتية	–
9	دفع الضرائب والرسوم الواجبة	نعم
10	رفع يد إدارة الجمارك عن البضائع	نعم

المصدر: (بورويس، 2014، صفحة 273)

المطلب الثالث: مسار رقمنة الجمارك الجزائرية

يدخل تبني إدارة الجمارك الجزائرية نظام إدارة المخاطر ونظام الرقابة اللاحقة، ضمن الإجراءات المهمة والمستحدثة لبعث التوازن بين ضبط وتسهيل الإجراءات الجمركية، ولتطوير أدوات ونظم العمل الجمركي.

الفرع الأول: النظام المعلوماتي سيغاد (SIGAD)

Système d'Information et de Gestion Automatisée des Douanes

هو عبارة نظام آلي يتم من خلاله معالجة ملف الجمركة، بغرض تسريع العملية واضفاء طابع الشفافية في المعاملات والتوجه نحو عمليات الجمركة عن بعد دون عبء التنقل إلى الإدارة الجمركية تم إطلاقه في سنة 1995. ومن أجل ترقية الخدمة الجمركية تعمل الادارة الجمركية الجزائرية في كل مرة على زيادة توسيع وربط هذا النظام بكل

الإدارات الجمركية، حيث تتمثل أهدافه فيما يلي: (حليس، 2021، صفحة 610)

- تسريع المعالجة الجمركية للملفات عن طريق تبسيط واختصار الإجراءات الجمركية.
- ترشيد عمليات الرقابة.
- زيادة مستوى الشفافية في المعاملات التجارية.

الفرع الثاني: مزايا النظام المعلوماتي سيغاد (SIGAD)

يقدم النظام المعلوماتي سيغاد جملة من المزايا نذكر منها: (مختار، 2022، صفحة 675)

- تسريع المعالجة الجمركية للملفات عن طريق تبسيط واختصار الإجراءات الجمركية.
- ترشيد عمليات الرقابة
- زيادة مستوى الشفافية في معاملات التجارة الخارجية.
- التطبيق الدقيق للقوانين الجمركية.
- الدقة في الإحصائيات التجارية المقدمة.

ومن سبل تعزيز هذه المزايا كان لابد على إدارة الجمارك من تبني نظام معلوماتي أكثر تطورا من نظام sigad، للتماشي وعصر التطور التكنولوجي الراهن لأن هذا الأخير لم يعد كافيا لمواجهة المعوقات التي تواجه المتعاملين مع إدارة الجمارك بالخصوص المتعاملين الاقتصاديين الأجانب.

الفرع الثالث: النظام المعلوماتي E – DOUANE

قامت الجمارك الجزائرية في الشروع بتبني بنظام معلوماتي جديد تم تكييفه وفقا لأحدث التطورات التكنولوجية والذي يرقى للمعايير الدولية فهو سيساهم في تسهيل التبادلات التجارية، كما سيسمح بترجمة النموذج الجديد لنشاط الجمارك بضمان شفافية أكثر لنشاطها، كما سيعمل هذا النظام على تسهيل نقل السلع، بالإضافة إلى تقليص أجال الجمركة التي من شأنها خفض التكاليف اللوجستية، هذا المشروع الواعد هو ثمرة تعاون بين إدارة الجمارك الجزائرية ونظيرتها من كوريا الجنوبية التي تعد من أحسن النماذج عبر العالم خاصة وأنها عانت خلال عدة سنوات ماضية من نفس المشاكل التي تعاني منها الجمارك الجزائرية حاليا، وبما أن الجزائر "تشترط في كل مشروع تعاون نقل التكنولوجيا والتكوين والصيانة فقد كانت كوريا الجنوبية الشريك الأنسب كونها وافقت على هذا الشرط ومنحت للجمارك الجزائرية الشيفرات المصدرية لهذا النظام. (فريال، 2021، صفحة 192)

المطلب الرابع: تجسيد النظام المعلوماتي الجديد

بدأ مشروع البحث والتطبيق للنظام المعلوماتي الجديد في عام 2018 تحت إشراف طواقم مكونة أساسا من خبرات جزائرية بالتعاون مع الوكالة الكورية الجنوبية للتعاون الدولي كونها تعد من أحسن النماذج في العالم، حيث تم الإشادة بها وبنظام التخليص الإلكتروني UNI-PASS الخاص بها دوليا، خاصة من منظمة الجمارك العالمية بسبب وظائفه وفعاليته واستقراره، وتضمن المشروع نقل التكنولوجيا والتدريب والصيانة، وهو طلب تمت الموافقة عليه من قبل هذا البلد الذي قدم للجمارك الجزائرية رموز المصدر لنظام المعلومات هذا، كما يسعى هذا الأخير لإنشاء شباك وحيد لتبادل بيانات الكمبيوتر بين مشغلي التجارة الخارجية، يأتي هذا النظام ليعوض نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك (SIGAD). (فريد، 2023، صفحة 334)

حيث أدت قنوات الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات المتطورة للغاية إلى تسريع تدفق السلع واستهلاكها، بالتوازي مع هذه العمليات ساهمت إنجازات تكنولوجيا المعلومات في السنوات الأخيرة بشكل كبير في تطوير الرقابة الجمركية نحو الرقمنة بدل الكشف اليدوي التقليدي، وذلك راجع بالأساس لتوصيات معايير تأمين وسلامة التجارة الدولية SAFE ، الذي وضعته المنظمة العالمية للجمارك، بهدف إيجاد التوازن بين المراقبة الأمنية والتسهيلات ساعدت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظهور الماسحات الضوئية ثلاثية الأبعاد عالية السرعة، وأدوات تحليل البيانات الضخمة، والوسائل المتصلة القادرة على جمع البيانات ونقلها باستخدام الشبكة. (فريد، 2023، صفحة 332)

المطلب الخامس: استعمال جهاز الاعلام والتسيير الآلي للجمارك (ناتاج)

هو نظام للإعلام والتسيير الآلي للجمارك الغاية منه التحكم في عملية الجمركة عبر مختلف مراحلها، موصل بعشرة مواقع لامركزية Site décentralises موزعة على التراب الوطني بالإضافة إلى الموقع المركزي المتمثل في المركز الوطني الإعلامي الآلي والإحصاء CNIS هذا، ويشتمل " ناتاج "على أربعة أجهزة فرعية هي كالتالي:

1-جهاز تعريفي: يتضمن كافة التنظيمات والإجراءات الجبائية بالإضافة إلى تصنيف الموارد.

2-جهاز الجمركة السلع: يخص عمليات التجارة الخارجية منذ بدايتها بيان الحمولة بالنسبة للاستيراد والتصريح بالنسبة للتصدير إلى نهايتها.

3-جهاز للمنازعات: ويخص تلك المنازعات التي يمكن أن تظهر خلال عملية الاستيراد والتصدير.

4-جهاز إحصائي: ويتضمن كافة الأدوات الضرورية لمعالجة المعلومات المتوفرة بخصوص جهاز الجمركة "تحليل المعطيات." (حفاف، 2009، صفحة 182)

كما يأخذ نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك على عاتقه وعلى مستوى الفروع التابعة له، كل العمليات الجمركية بدءا من دخول البضاعة الإقليم الجمركي إلى غاية رفعها منه، وذلك من خلال استغلال ما يلي:

- بيان الحمولة.
- قبول التصريح من طرف مصالح الجمارك.
- تصفية التصريح والتدقيق فيه بالتفصيل (بما في ذلك الحالات التي يتعلق الأمر فيها بالاستفادة من الامتيازات الجمركية.
- المداخل المحصل عليها من طرف مصالح الجمارك.
- مراقبة حركة البضائع ومتابعتها داخل الموانئ والمطارات.

بصفة عامة يمكن القول إن "ناتاج" قدم بعض التسهيلات المعتبر للمتعاملين الاقتصاديين، وهذا من خلال تسهل العمليات المتعلقة بالوثائق الجمركية وكتابتها، بالإضافة إلى تجنب المعنيين حمل هذه الوثائق أو تخزينها، كما سمح بتوزيع أفضل لحركة السلع خلال اليوم، وحسن من نوعية السند الإعلامي، وجعل كافة عمليات الحساب والبحث الوثائقي المتصلة بمراقبة التصريحات الجمركية تتم بصورة آلية، كما ساهم في تسهيل عملية تحرير مختلف التصريحات الجمركية والتسجيل الفوري للمعلومات. (حفاف، 2009، صفحة 183)

المبحث الثالث: تطور التجارة الخارجية الجزائرية من خلال رقمنة العمليات الجمركية

تطور التجارة الخارجية في الجزائر من خلال رقمنة العمليات الجمركية هو جزء أساسي من استراتيجية تحديث القطاع التجاري في البلاد، وتعتبر الجزائر واحدة من الدول التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية لتعزيز نمو اقتصادها وتنميته، ومع ذلك كانت العمليات التقليدية في الجمارك تواجه تحديات متعددة، مثل التأخيرات والفساد والاحتكار، مما أثر سلبا على كفاءة النظام التجاري.

المطلب الأول: أداء الجمارك الجزائرية في تسهيل التجارة الخارجية

في سياق تقييم أداء الجمارك الجزائرية في جانب تسهيل التجارة تعود إلى كل من مؤشر التجارة عبر الحدود للبنك الدولي ومؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤشر تمكين التجارة. (غزلاني، 2024، الصفحات 226-228)

الفرع الأول: مؤشر التجارة عبر الحدود

وفقا للبنك الدولي، فإن أداء الجزائر في مؤشر التجارة عبر الحدود ضعيف للغاية، تعكس نتائج الجزائر ضمن هذا المؤشر قلة اهتمامها بتسهيل التجارة الدولية وضعف قدرتها على خلق بيئة مواتية للشركات للانخراط في أنشطة الاستيراد والتصدير.

الجدول رقم (17): نتائج كندا في مؤشر التجارة عبر الحدود

المؤشر	التقييم
الوقت اللازم للتصدير: الامتثال الحدودي	80ساعة
تكلفة التصدير: الامتثال للحدود	593دولار
الوقت اللازم للتصدير: الامتثال الوثائقي	149 ساعة
تكلفة التصدير: الامتثال الوثائقي	374دولار
الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال الحدودي	210ساعة
تكلفة الاستيراد: الامتثال الحدود	409 دولار
وقت الاستيراد: الامتثال الوثائقي	96 ساعة
تكلفة الاستيراد: الامتثال الوثائقي	400 دولار

المصدر: (غزلاني، دور الرقمنة قطاع الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية ، 2024)

في جانب الامتثال الحدودي، يشير الوقت اللازم للتصدير والاستيراد إلى أن الجزائر لديها عملية امتثال حدودية معقدة للغاية لتصدير واستيراد البضائع، إذ يستغرق إكمالها 12ساعة للتصدير و002ساعة للاستيراد، مما يظهر

ضعف كفاءتها وقلة فعاليتها في تسهيل التجارة الخارجية عبر حدودها، إذ يبقى هناك مجال واسع جدا لتحسين تكلفة الامتثال الحدودي سواء تصديرا أو استيرادا إلى حدود مقبولة.

لا يختلف الوضع كثيرا في جانب الامتثال الوثائقي، يبقى أداء الجزائر ضعيف للغاية عالميا بـ 082ساعة للتصدير و002ساعة للاستيراد، لذا فان عملية الامتثال الوثائقي للتصدير والاستيراد في الجزائر يغلب عليها الطابع البيروقراطي والعراقيل الإدارية وتفتقر الى الكفاءة التنظيمية.

بصفة عامة، تشير تصنيفات الجزائر وأدائها في مؤشر التجارة عبر الحدود التابع للبنك الدولي إلى أن الدولة قد لا تركز بشكل كاف على تحسين مؤشرات تسهيل التجارة، وهو ما أسهم في خلق بيئة تجارية غير جذابة بالأخص لأنشطة التصدير والاستيراد ومحبطة للمتعاملين الاقتصاديين ومقوضة لجهودهم.

الفرع الثاني: مؤشر تمكين التجارة

مثلما سبق مناقشته في التجارب الدولية، في تقرير تمكين التجارة الذي يرتكز على 2 ركائز مختلفة، ينصب تركيزنا على الركيزة الثالثة التي تتكون من عدة مؤشرات التي تقيم كفاءة وشفافية إدارة الحدود.

الجدول رقم (18): تقييم الجزائر ضمن الركيزة 30 كفاءة وشفافية إدارة الحدود لمؤشر تمكن التجارة

المؤشر	القيمة	الترتيب العالمي
مؤشر خدمات الجمارك 0-1(الأفضل)	0.69	42
كفاءة عملية التخليص 1-5(الأفضل)	2.4	98
المدفوعات غير النظامية والرشاوي: الواردات/الصادرات	2.7	117
إمكانية التنبؤ بالوقت للإجراء الاستيراد	3.0	124
مؤشر الشفافية الجمركية 0-1 (الأفضل)	غير متاح	غير متاح

المصدر: (غزلاني، دور الرقمنة قطاع الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية، 2024)

يقيس مؤشر خدمات الجمارك جودة الخدمات الجمركية المقدمة في البلد، تشير مرتبة الجزائر 80 ومعدل 2.72 إلى أن لديها نظام خدمة جمركية ذو جودة قريبة من المتوسط، ولكن لا يزال هناك مجال كبير للتحسين والتقدم أكثر إلى المقدمة.

تعمل كفاءة عملية التخليص الجمركي على تقييم سرعة وفعالية إجراءات التخليص الجمركي، تشير المرتبة 21 للجزائر ومعدل 0.8إلى أن لديها عملية تخليص تفتقر إلى الكفاءة والفعالية، وهي دلالة على أن الإجراءات الجمركية تتم ببطء شديد.

في جانب مدى انتشار المدفوعات غير النظامية والرشاوى في عمليات الاستيراد والتصدير، يشير تصنيف الجزائر من المرتبة 02ومعدل 0.2إلى أن البلاد لديها مستويات عالية للغاية من المدفوعات غير النظامية والرشاوى، لذا هناك مجال واسع لبذل الجهود لتقليل مثل هذه الممارسات إلى معدلات منخفضة.

تعمل إمكانية التنبؤ الزمني لإجراءات الاستيراد على تقييم مدى اتساق وموثوقية عمليات الاستيراد من حيث التوقيت، تشير مرتبة الجزائر الـ 008في هذا السياق ومعدل 1.2إلى أن الأطر الزمنية لإجراءات الاستيراد غير موثوقة وغير قابلة للتنبؤ.

يقيس مؤشر الشفافية الجمركية مستوى الشفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات والإجراءات الجمركية، يعكس غياب المعطيات لقياس هذا المؤشر إلى انعدام الشفافية في الجمارك الجزائرية.

بشكل عام، تظهر الجزائر أداء ضعيف للغاية في جانب تسهيل التجارة، وتعكس هذه النتائج الحاجة الملحة إلى إصلاحات جذرية للجمارك الجزائرية في كل الجوانب دون استثناء.

الفرع الثالث: مؤشر تسهيل التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

وفقا لمجموعة اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يظهر تقييم تأثير تدابير تيسير التجارة على التدفقات التجارية الثنائية وتكاليف التجارة أن الجزائر بعيدة للغاية عن أفضل أداء عبر العينة في كل المؤشرات تقريبا، باستثناء جانب إجراءات الاستئناف الذي يبقى مقبولا وقريبا من أحسن أداء عبر العينة، وتعكس هذه النتائج حاجة الجمارك الجزائرية إلى إصلاحات شاملة لكل جوانب العمل الجمركي من أجل تحسين أدائها ورفعه إلى مستويات مقبولة عالميا.

المطلب الثاني: التسهيل الجمركي من خلال تطبيقEDI و QR CODE

-تعريف تبادل البيانات الالكترونية: EDI

هو النقل الإلكتروني للمعلومات أو المستندات مثل الفواتير أو بوالص الشحن أو أوامر الشراء بين أنظمة الكمبيوتر في المؤسسات المختلفة بناء على تنسيق قياسي ومنظم وقابل للاسترداد آليا. (بوعزيز، 2022، صفحة 73)

-تعريف QR CODE:

رمز الاستجابة السريعة هو نوع من الباركود ثنائي الأبعاد صممته شركة يابانيةDenso Wave في عام 1994وهي براءة اختراع عامة، يتجلى في شكل مصفوفة تتكون من سلسلة من المربعات بالأبيض والأسود، تسمى وحدات، مرتبة بترتيب معين. (بوعزيز، 2022، صفحة 76)

تؤكد تجارب الدول الرائدة في الجمارك الرقمية مثل وكالة خدمات الحدود الكندية CBSA أن استخدام تقنيات التبادل الإلكتروني للبيانات ورمز الاستجابة السريعة في الجمارك ليس محدودا بمهام جمركية معينة إنما يمكن اعتماده في أغلب المهام الجمركية على اختلافها نظرا لما تتسم به هذه التقنيات من مرونة كبيرة وقيمة عالية في نقل البيانات وتشفيرها وفيما يلي أهم المهام الجمركية التي يمكن الاعتماد فيها على كل من التقنيتين:

الجدول رقم (19): المهام الجمركية التي يمكن رقمنتها بالاعتماد علىEDI و QR CODE

المهام الجمركية	QR CODE	EDI
إعداد وفحص التصريح الجمركي المفصل	✓	✓
تتبع مراحل عملية التخليص الجمركي ونتائجها	✓	✓
التعرف على الشحنات والبضائع وتمييزها	✓	×
ادارة المخاطر الجمركية / التعرف على المسافرين ومراقبتهم	✓	✓
الرجوع إلى الأرشيف والتحقق من العمليات السابقة	✓	✓
التكامل مع المتعاملين الاقتصاديين والمنظمات الحكومية والبنوك	✓	✓
التكامل مع شركات الشحن والتوصيل	✓	✓

المصدر: (بوعزيز، 2022، صفحة 83)

يمثل الجدول أعلاه المهام الجمركية التي يمكن رقمنتها بالاعتماد على تقنيات التبادل الإلكتروني (EDI) ورمز الاستجابة السريعة (QR-CODE) حيث يمكننا اعتماد هذه التقنيات في جميع الخدمات الموضحة في الجدول، في حين لا يمكننا استخدام تقنية التبادل الإلكتروني في خدمة التعرف على الشحنات والبضائع وتمييزها.

المطلب الثالث: أثر الرقمنة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات 2010-2021

الجدول رقم (20): تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات 2010-2021

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الميزان التجاري	الصادرات		النسبة المئوية من إجمالي الصادرات	
			المحروقات	خارج المحروقات	المحروقات	خارج المحروقات
2010	57762.00	18.20	56143	1919	79.20	2.80
2011	73802.00	28.00	71662	2140	97.10	2.90
2012	72620.00	20.17	70571	2048	97.18	2.82
2013	65487.00	9.31	63326	2161	96.70	3.30
2014	61172.00	0.46	58362	2810	95.41	4.59
2015	53138.00	-18.08	33081	2057	94.15	5.85
2016	29698.00	-20.13	27917	1781	94.00	6.00
2017	34569.00	-14.41	33202	1367	96.05	3.95
2018	41115.00	-7.46	38897	2218	96.61	5.39
2019	35312.00	-9.32	33244	2062	94.14	5.86
2020	21925.00	-13.62	20016	1909	91.29	8.71
2021	26402.00	1.57	32387	3015	88.58	11.42

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على إحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2020، الفصل العاشر التجارة الخارجية

الشكل رقم (16): أعمدة بيانية توضح تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات 2010-2020

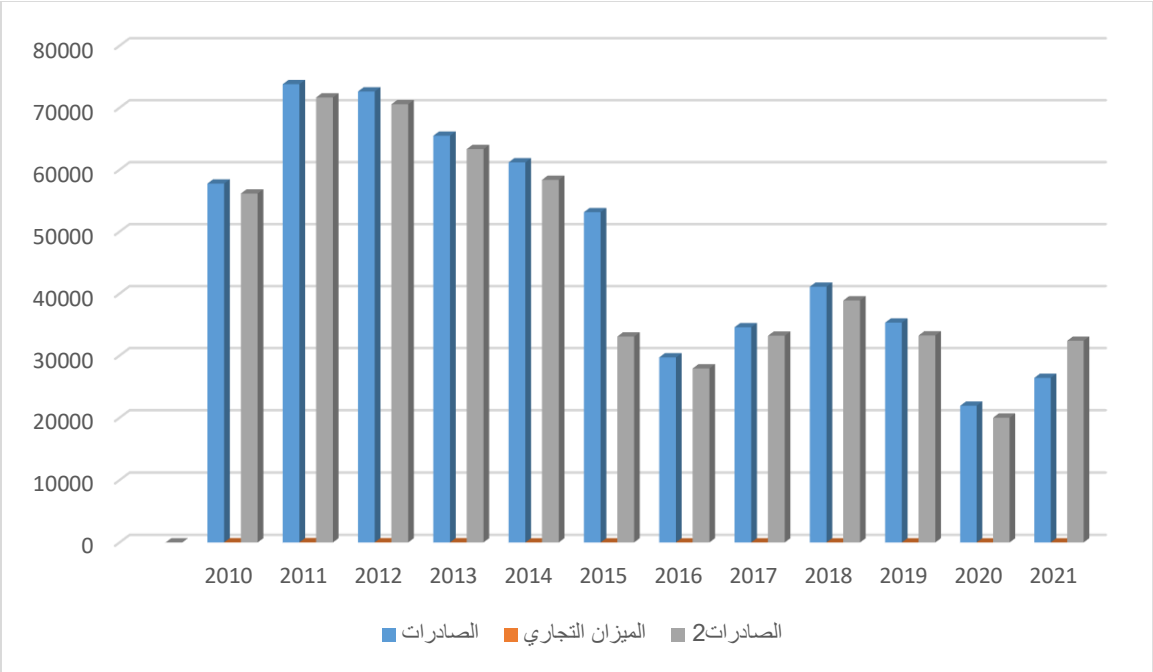

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصادرات الكلية شهدت تذبذبا خلال الفترة المذكورة، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 2011 عند 73802 مليون دولار، وبعد ذلك انخفضت الصادرات بشكل ملحوظ حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها في عام 2020 عند 21925 مليون دولار، ثم بدأت الصادرات في التعافي مرة أخرى في عام 2021 لتصل إلى 26402 مليون دولار.

وبخصوص قطاع المحروقات هيمن بشكل كبير على إجمالي الصادرات، حيث شكل ما بين 88.58% و97.18% من إجمالي الصادرات خلال الفترة المذكورة، تطورت صادرات المحروقات بشكل مماثل للصادرات الكلية، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 2011 عند 71662 مليون دولار، ثم انخفضت بشكل كبير حتى عام 2020.

وعلى الرغم من هيمنة قطاع المحروقات، إلا أن صادرات خارج المحروقات أظهرت نموا ملحوظا خلال الفترة، حيث ارتفعت من 1919 مليون دولار في عام 2010 إلى 3015 مليون دولار في عام 2021، والنسبة المئوية لصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات ارتفعت من 2.8% في عام 2010 إلى 11.42% في عام 2021، مما يشير إلى تنويع قاعدة الصادرات.

أما الميزان التجاري شهد تذبذبا خلال الفترة، حيث وصل إلى أعلى مستوى له في عام 2011 عند 28.0 مليار دولار وبعد ذلك انخفض بشكل ملحوظ ليصل إلى مستويات عجز في الأعوام اللاحقة، أما في عام 2021 كان هناك العجز في الميزان التجاري 1.57 مليار دولار، مما يشير إلى تحسن نسبي في الوضع التجاري.

والملاحظ أنه ابتداءا من 2016 تم تسجيل نسب هائلة قدرت بـ 06 مليار دولار وصولا إلى 2020 تحت نسبة 8.71، وبفضل رقمنة القطاع الجمركي ساهمت في تسهيل عمليات العبور والاستيراد والتصدير والتي كانت سببا في ارتفاع النسبة ارتفاعا خياليا هائلا سنة 2021 تحت نسبة 11.42%.

نستنتج من التحليل أن الاقتصاد كان يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات، ولكن هناك اتجاه متزايد نحو تنويع قاعدة الصادرات من خلال زيادة مساهمة قطاع خارج المحروقات.

خلاصة الفصل:

خلال الفترة 2010-2022 حافظت الجزائر على فائض في ميزانها التجاري بفضل صادراتها من المحروقات، ولكن شهد الميزان التجاري تراجعا مستمرا منذ عام 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز، وهيمنت الصادرات النفطية والغازية على الصادرات الإجمالية للجزائر خلال هذه الفترة، وتركزت الواردات على السلع الاستهلاكية والمواد الأولية والسلع الوسيطة اللازمة للإنتاج الصناعي كما ساهم ارتفاع الواردات في زيادة العجز في الميزان التجاري غير النفطي، ورغم الجهود المبذولة ما زالت الجزائر تعاني من ضعف التنويع الاقتصادي وارتباط اقتصادها بالمحروقات.

والتغيرات التي مست قطاع الجمارك الجزائرية من حيث التقنيات المتطورة وفرض الرقابة ساهم في حماية وازدهار التجارة الخارجية، وكذلك إصلاح القيود الجمركية في ظل تحرير التجارة الخارجية.

الخاتمة

إن رقمنة العمليات الجمركية تمثل تحولا جوهريا في طريقة عمل الإدارات الجمركية فمن خلال توظيف التقنيات الرقمية الحديثة، أصبح من الممكن تبسيط الإجراءات وتسريع المعاملات، مما ينعكس إيجابا على تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمتعاملين مع الجمارك، ونجاح مسار الرقمنة يتطلب التكامل بين مختلف الأطراف المعنية، من سلطات حكومية وشركاء تجاريين، من أجل تحقيق التنسيق اللازم وبناء منظومة متكاملة مع تكثيف الجهود لتحسين البنية التحتية التقنية ورفع مستوى الكفاءات البشرية، بما يضمن الاستفادة المثلى من التقنيات المتاحة.

إذ تعتبر الجمارك هي الجهة المسؤولة عن مراقبه السلع والخدمات ورؤوس الأموال المارة عبر الحدود، وقبض الضرائب والرسوم المفروضة عليها حسب تعريفة معينة، لكنها ليست فقط وسيلة لفرض الضرائب على السلع لدى دخولها الحدود الجمركية للدولة، وانما هي قواعد ونظم واتفاقات يتم تنفيذها وفق معايير دولية ووطنية، كما أوكل إلى أعوان الجمارك مهام مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية التي بشأنها تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة واستيفاء الشروط والقيود الاستيرادية المقرر عليها حماية النظم الاقتصادية لكل دولة، فقطاع الجمارك بمثابة الحجر الأساسي في تطبيق سياسات التجارة الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي، ذلك عن طريق تفكيك الحواجز الجمركية المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وبما أن الاقتصاد العالمي اليوم يشهد تطورات ملحوظة في مجال التجارة الخارجية خاصة في ظل العولمة وانفتاح الأسواق العالمية وإلغاء كل الحواجز بين البلدان، لهذا فعلى كل الدول أن تقوم بوضع استراتيجيات خاصة لتجارتها الخارجية نظرا لدور هذه الأخيرة في تنمية اقتصادها وزيادة حجم وقيمة المبادلات الدولية.

من خلال دراستنا هذه قمنا باختبار فرضياتنا وتوصلنا الى مجموعة من النتائج أهمها:

أولا: النتائج النظرية:

1-رقمنة العمليات الجمركية أدت إلى تبسيط وتسريع إجراءات التخليص الجمركي، من خلال الاستعاضة عن الإجراءات الورقية بنظم إلكترونية متكاملة، هذا انعكس إيجابا على تحسين كفاءة التجارة الخارجية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

2-أدت الرقمنة إلى زيادة الشفافية في العمليات الجمركية، من خلال تتبع المعاملات وتوثيقها إلكترونيا، كما عززت من آليات المساءلة والرقابة، مما ساهم في الحد من الفساد والممارسات السلبية.

3-ساعدت الأنظمة الرقمية الجمركية في تحسين قدرات الكشف عن المخاطر والتهديدات، من خلال تحليل البيانات وتبادلها مع الجهات ذات الصلة، وهذا ما انعكس على تعزيز الأمن الوطني وحماية المجتمع.

4-أسهمت الرقمنة في خفض التكاليف والوقت اللازم للتخليص الجمركي، مما ساهم في تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني وتحسين قدرته التنافسية على المستوى الدولي.

5-سهلت الرقمنة تبادل المعلومات والبيانات الجمركية على الصعيد الدولي، مما أتاح فرصا أكبر للتعاون والتنسيق بين الإدارات الجمركية في مختلف الدول.

ثانيا: النتائج التطبيقية:

1-تنفيذ عملية الرقمنة للإجراءات الجمركية ساهم في تسهيل وتسريع عملية التخليص الجمركي للبضائع، مما أدى إلى زيادة كفاءة التجارة الخارجية.

2-الربط الإلكتروني بين مختلف الجهات المعنية (الجمارك، الجهات المستوردة/المصدرة) عزز الشفافية وسرعة تبادل المعلومات.

3-تطبيق التقنيات الحديثة كالمعاملات الرقمية ساهم في تخفيض التكاليف الإدارية والورقية في التجارة الخارجية.

4-اعتماد نظام الرقمنة والتسيير الآلي الجمركي عزز قدرات الجمارك على رصد المخاطر والكشف عن عمليات التهريب والاحتيال.

5-الجزائر تولي اهتماما متزايدا بتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات كأولوية وطنية نحو تعزيز القدرات الإنتاجية والتصديرية للقطاعات غير النفطية، وتحقيق التنويع المنشود في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات يتطلب جهودا متواصلة على مختلف الأصعدة لتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية.

6-ساهمت رقمنة الإجراءات الجمركية في تحسين صورة الجزائر كوجهة استثمارية جاذبة، فقد أظهرت الدراسة أن رقمنة العمليات الجمركية شكلت آلية فعالة لتطوير التجارة الخارجية في الجزائر من خلال زيادة الكفاءة والشفافية والأمن في المعاملات.

رابعا: التوصيات والاقتراحات: وهي كالتالي:

1-تحديث أنظمة المعلومات والبيانات الجمركية لربطها مع الجهات الأخرى كالشحن والموانئ وغيرها مع تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة للبيانات لزيادة كفاءة الإجراءات الجمركية، بالإضافة إلى الاستثمار في تقنيات المراقبة الذكية كالمسح الضوئي والتعرف على الصور لتسريع عمليات التفتيش.

2-إعادة هندسة العمليات الجمركية وتبسيطها من خلال التقليل من الخطوات والوثائق المطلوبة، أي تطبيق نظام "نافذة واحدة" لتكامل جميع الجهات المعنية بالتجارة الخارجية وتحديد معايير موحدة للإجراءات والوثائق الجمركية على المستوى الوطني والإقليمي.

3-نشر المعلومات والإجراءات الجمركية على المنصات الإلكترونية بشكل واضح وسهل الوصول وتقديم الشكاوى بشأن الممارسات الجمركية بإشراك القطاع الخاص في متابعة وتقييم أداء الجمارك.

4-تطوير برامج تدريبية متخصصة في المهارات الرقمية والتحليلية لتعزيز التعاون والتبادل المعرفي بين الجمارك على المستوى الدولي مع تحفيز الموظفين على التطوير المستمر وتبني التقنيات الحديثة.

5-المشاركة في المبادرات والاتفاقيات الدولية لتوحيد الممارسات الجمركية لتبادل الخبرات والممارسات الناجحة مع الدول المتقدمة في مجال الجمارك الرقمية مع الاستفادة من الدعم الفني والمالي المتاح لمشاريع رقمنة الجمارك.

خامسا: آفاق الدراسة

-استكشاف تقنيات أكثر تطورا كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتحسين عمليات التحليل والتنبؤ بالمخاطر الجمركية.

-تطوير آليات الربط بين البوابات الإلكترونية الجمركية ومنصات التجارة عبر الإنترنت لتسهيل وتسريع معاملات التصدير والاستيراد.

-تعزيز التنسيق والتبادل المعلوماتي مع الجهات الجمركية الإقليمية والعالمية لتوحيد الإجراءات وتبسيط التجارة عبر الحدود.

قائمة المراجع

1-الكتب:

1) أحمد ,خ) .د.س .(تهريب البضائع والتدابير الجمركية الوقائية .الجزائر :دار النشر الهدى.

2) الرحباني ,ع .(2012) .الإعلام الرقمي)الالكتروني .(الأردن :دار أسامة للنشر والتوزيع.

3) الزبون ,ع .ا) .د.س .(التجارة الخارجية . foreign trqdeد.ب :جامعة العلوم الإسلامية دار اليازوري.

4) السريتي ,ا .م .(2009) .التجارة الخارجية .Vol)ط .(1مصر :الدار الجامعية.

5) الشاقية ,خ .ع .(2009) .إدارة التخليص الجمركي .الأردن :دار صفاء للنشر والتوزيع.

6) العدلي ,أ .ا .(2002) .التجارة الدولية .مؤسسة طيبة معمورة الإسكندرية.

7) العصار ,ر .(2000) .التجارة الخارجية، .Vol)ط .(1عمان، الأردن :دار المسيرة للنشر والتوزيع.

8) العظيم ,ح .ع .(2000) .اقتصاديات التجارة الدولية .القاهرة :دار النهضة العربية.

9) بودهان ,م .(1998) .قضاء المحكمة العليا في المادة الجمركية .الجزائر :الملكية للنشر والتوزيع.

10) حاتم ,س .ع .(2005) .الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث .Vol)ط .(2القاهرة :الدار المصرية اللبنانية.

11) حشيش ,ع .أ .(2002) .أساسيات الاقتصاد الدولي .الإسكندرية، مصر :الدار الجامعة الجديدة.

12) سلمان ,ع .ا .(2004) .التبادل التجاري، الأسس، العولمة والتجارة الإلكترونية .Vol)ط .(1عمان الأردن :دار الحامد.

13) عوض ,ط .م .(2004) .التجارة الدولية نظريات وسياسات .عمان، الأردن :دار وائل للنشر،.

14) مطر ,م .(2001) .التجارة الخارجية .عمان :دار الصفاء للنشر والتوزيع.

15) نصيرة ,ب .ي .(2010) .الضرائب الوطنية والدولية .الجزائر :دار النشر الصفحات الزرقاء.

16) وفا ,ع .ا .(2000) .سياسة التجارة الخارجية، القاهرة-مصر :دار النهضة العربية.

17) ملوح, ف. م. (2009). تحسين الأداء الجمركي في ظل نظام التجارة العالمية، دراسة حالة الجزائر. د.ب: دار نوميديا للنشر.

2-رسائل الدكتوراه والماجستير:

1) أسامة غزلاني. (2024). دور الرقمنة قطاع الجمارك في تسهيل عمليات التجارة الخارجية الجزائرية. مذكرة لنيل شهادة دكتوراه. قالمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة 8 ماي 1945.

2) الحميد ,ح .ع .(2013 -2012) .دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة .أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية .الجزائر ,جامعة محمد خيضر بسكرة.

3) بودالي ,ب .(2010) .ظاهرة التهريب الجمركي واستراتيجيات مكافحته .مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية .الجزائر ,جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

4) بورويس ,ع .ا .(2014) .تحليل التحول إلى اقتصاد السوق على ضوء النظام الجمركي الجزائري .أطروحة دكتوراه في تخصص التحليل الاقتصادي .الجزائر ,جامعة الجزائر .3

5) جغيور ,أ .(2012 -2011) .الدور المستندي في تمويل التحارة الخارجية .مذكرة لنيل شهادة ماستر إقتصاد دولي .جامعة 20أوت 1955سكيكدة.

6) حفاف ,و .(2009) .إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر .مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية .الجزائر ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

7) حفيظة ,خ .(2019 -2018) .سياسة الاتحاد الأوروبي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري دراسة حالة منتج القمح خلال الفترة .2014 -2000أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد دولي .الجزائر ,جامعة محمد خيضر بسكرة.

8) حفيظة ,ش .(2012 -2011) .ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة ."مذكرة ماجستير في تخصص مالية ودولية .جامعة وهران المدرسة الدكتورالية.

9) زايد ,م .(2006 -2005) .دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر .أطروحة دكتوراه .جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

10) زهير ,ح .(2008) .الأنظمة الآلية ودورها في تنمية الخدمات الأرشيفية :دراسة تطبيقية بأرشيف بلدية قسنطينة .أطروحة دكتوراه .الجزائر ,جامعة منتوري قسنطينة.

11) سلمى ,س .(2003) .دور الجمارك في السياسة التجار الخارجية .رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهاد الماجيستر تخصص تخطيط وتنمية .الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية.

12) صادقي ,ف .(2021 -2020) .دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية بالجزائر-دراسة تحليلية للجماعات المحلية .أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص اعلام واتصال .جامعة قسنطينة 3صالح بوبنيدر.

13)عبد العالي برويس. (2000). دور النظام الجمركي في التجارة الخارجية. رسالة مقدمة لنيل شهاد الماجيستر تخصص تحليل الاقتصادي. الجزائر، جامعة الجزائر.

14)فراح ,ف .(2018 -2017) .الاصلاحات الجمركية كأداة لتحرير التجارة الخارجية وتعزيز الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للتجارة)دراسة حالة الجزائر للفترة .(2017 -2005أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث تخصص تسيير .الجزائر ,جامعة الجزائر .3

15)محمد ,و .(2016 -2015) .البيئة الرقمية دراسة في بيئة الأبعاد السوسيو-تقنية حالة مديرية الأمن لولاية بسكرة .أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه .جامعة محمد خيضر بسكرة،.

16)مقران ,ب .(2011-2010) .علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-1970، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .الجزائر :جامعة الجزائر .3

17)مكي ,م .(2018) .الاصلاحات الجمركية ودورها في ترقية التجارة الخارجية .مذكرة لنيل شهادة الماستر . مستغانم ,جامعة مستغانم كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

18) نعمة رزق. (2016). أثر تخفيض التعرفة الجمركية للمدخلات الوسيطية المستوردة على النمو في الناتج المحلي الاجمالي دراسة حالة القطاع الصناعي . مذكرة نيل شهادة الماجيستر. غزة، قسم الاقتصاديات التنمية كلية التجارة.

19)نعيمة ,ز .(2011 -2010) .التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق .أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات .الجزائر ,جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

20)وليد ,ع .(2019 -2018) .حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر .أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة .جامعة فرحات عباس سطيف .

21)الحوري، ,غ .(2015 -2014) .أثر السياسة الجمركية على الاقتصاد السوري في ظل تحرير التجارة الخارجية .أطروحة دكتوراه .دمشق ,الجمهورية العربية السورية جامعة دمشق.

3-المطبوعات والمحاضرات:

1) أحسن ,س .(2020 -2019) .مطبوعة في مقياس تقنيات التجارة الخارجية لطلبة السنة اولى ماستر اقتصاد دولي .الجزائر ,جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة .2

2) الكريم ,م .ع .(2020 -2019) .محاضرات في مادة قانون التجارة الخارجية لطلبة السنة أولى ماستر حقوق تخصص قانون أعمال .كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة جيجل.

3) بلبخاري ,س .(2022 -2021) .نظريات التجارة الدولية .مطبوعة محاضرات السنة الثالثة ليسانس نظام جديد تخصص مالية وتجارة دولية .الجزائر ,جامعة 8ماي 1945قالمة.

4) حماد ,س .ع .(2024 -2023) .ماهية التجارة الخارجية .المحاضرة الأولى في الاقتصاد الزراعي للفصل الأول .كلية الزراعة.

5) ك.نجار .(2021 -2020) .محاضرات السداسي الأول للسنة الثالثة تخصص تجارة دولية وإمداد، مقياس العمليات الجمركية والعبور .البويرة :جامعة أكلي محند أولحاج.

6) ملوك ,أ .(2009) .سياسة التجارة الخارجية، ،كلية التجارة .محاضرات في التجارة الزراعية الدولية .مصر , جامعة دمنهور الإسكندرية.

7) الحكيم, ن. ف. (1999, أكتوبر). التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي. ج1. د.ب: بدون دار النشر.

4-المجلات:

1. الخثعمي ,م .ب) .د.س .(مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات دراسة للاستراتيجيات المتبعة .قسم دراسات المعلومات مجلة ,RIST ع .1

2. الدين ,د .ج ,2023) .أوت .(آفاق الرقمنة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية .مجلة البحوث القانونية والاقتصادية)مج .(6

3. آمال ,ز .(2020) .دور نظام الرخص في حماية الاقتصاد الوطني .المجلة الجزائرية للعلوم القانونية السياسية والاقتصادية ,ع.(2)

4. بوعزيز ,أ .غ .(2022) .دور استخدام التبادل الالكتروني للبيانات ورمز الاستجابة السريعة لمعالجة التصريحات المفصلة في تسريع عملية الجمركة في الجزائر .مجلة إضافات اقتصادية ,ع.(2)

5. جامع ,م .س .(2019) .نحو استراتيجية لنجاح مشاريع رقمنة الوثائق التخطيط العلمي بمشروع رقمنة الوثائق لمؤسسة سوناطراك .مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات)ع .(4

6. حليس ,ع .ا .(2021) .الجمارك الرقمية دراسة حالة الجمارك الجزائرية .مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ,ع.(2)

7. حميد ,ح .ع ,2020) .ديسمبر .(اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد "تجارب دولية دروس وعبر .المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي)مج 8، ع .(1

8. حميسي ,ع .ا .(2017 -2016) .دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة حالة الجزائر .مجلة الباحث الاجتماعي)ع .(13

9. خالد ,س .ا ,2020) .نوفمبر .(دور الرقمنة في تحسين خدمات المرفق العمومي –دراسة حالة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة .مجلة الاستراتيجية والتنمية)ع .(6

10. عميرة ,هـ .س) .أكتوبر .(2023قياس أثر الرقمنة في تحسين الإيرادات الضريبية المصرية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2022-2000)باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة ARDL.مجلة كلية السياسة والاقتصاد)ع .(20

11. عيشور ,ع .ا .(2012) .دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية "الجزائر نموذجا .مجلة أبحاث قسم العلوم السياسية)ع .(2

12. فريال ,ف ,2021) .أكتوبر .(رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية وحتمية الانتقال من sigadإلى E-douane.مجلة المنهل الاقتصادي ,ع.(2)

13. فريد ,ر .(2023) .النظام المعموماتي الجديد كآلية لرقمنة الإجراءات الجمركية في الجزائر .مجلة الفكر القانوني والسياسي ,ع.(2)

14. مختار ,ب .م .(2022) .رقمنة إدارة الجمارك وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي .المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ,ع.(2)

15. ميلود ,م .م .(2019) .إمكانية مكتبات جامعة سعيدة لرقمنة أرصدتها الوثائقية :الاستعدادات المتاحة . مجلة ببليوفيليا لدراسة المكتبات والمعلومات)ع .(4

16. نورية ,ب .ز .(2022) .أنماط السياسات التجارية تأثير تحليل سياسة الحماية التجارية)حصص الاستيراد (على التشغيل .مجلة التنظيم والعمل ,ع .(3)

17. يحياوي ,م .ب .(2022) .متطلبات تطبيق الرقمنة ودورها في تحسين أداء الإدارة المحلية–دراسة حالة الشباك الالكتروني لبلدية البويرة .مجلة دراسات اقتصادية.3 ,

الملاحق

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 ماي 27 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،
السيد(ة): ..باعلي مالك لفرد ي.. الصفة: طالب/ أستاذ، باحث ..طالب..
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ..202439504.. والصادرة بتاريخ ..20 ..02 ..2018..
المسجل(ة) بكلية/ معهد ..العلوم الاقتصادية.. قسم ..العلوم التجارية..
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،
عنوانها: ..رقمنة الحسابات الجمركية كآلية لتطوير التجارة الخارجية
"دراسة حالة الجزائر 2010 2022"..

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: ..2024..06..04..

توقيع المعني (ة)